جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء

«دراسة تطبيقية في حاشية الطيبي(ت:٧٤٣هـ) على الكشاف)

إعـــــــــداد
د. إسلام عبد العاطي عليان محمد الحسيني
مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
جـامعــة الأزهـر – مصـر
١٤٤٦هـ = ٢٠٢٤م

الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء دراسة تطبيقية في حاشية الطيبي(ت:٧٤٣هـ) على الكشاف)

إسلام عبد العاطي عليان محمد الحسيني
قسم علوم القرآن ، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها ، جامعة الأزهر، طنطا، مصر.

الايميل الجامعي:eslam.elyan٢٠@azhar.edu.eg

ملخص البحث:
سعَتْ هذه الدراسة إلى تحقيق عددٍ من الأهداف، منها: دراسة الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء كما جاءت في حاشية الإمام الطيبي على الكشاف، والوظيفة الدّلالية للوقف تتمثل في أنّ الوقف يؤدّي إلى توجيه معنى الآية الكريمة وجهة معيّنة، على حين أنّ الوصل يغيّر المعنى في نفس الآية أو الموضع إلى وجهةٍ أخرى، وهو أثرٌ ينشأ من دلالة الوقف والابتداء مباشرة؛ إذ إن الوقف يمثِّل أحد القرائن السياقية التي يتحدد من خلالها شكل التركيب، ومن ثَمَّ دِلالته، وبتغيّر موضعه يتغيران، واعتنت الدراسة ببيان جهود الإمام الطيبي في تحديد مواضع الوقف والابتداء، و أثر ذلك في الدِّلالة. كما حاوَلَت الدّراسة التعرف على موقف الإمام الطيبي ومنهجه في كثير من قضايا الوقف والابتداء، كتعريف الوقف والابتداء، وأحكامه، و أقسامه، وحُكم الوقف على رءوس الآيات الراجح لديه، وعلاقة الوقف والابتداء بعلم التفسير في ضوء التعلّق اللفظي والمعنوي، وعلاقة الوقف والابتداء بعلم القراءات، وتوظيفه لكلام علماء الوقف والابتداء في ترجيح معنى أو ردّ قولٍ، ومنهجه في الربط بين أحكام الوقف والابتداء ونظم القرآن الكريم، وموقفه من الوقف التعسّفيّ، والراجح لديه في حُكم الوقف على: (كلَّا) في القرآن الكريم. وقد سلكت لتحقيق هذه الأهداف: المنهج الوصفي التحليلي، فقمت بحصر مواضع الدّراسة، وصنّفتها؛ فجاء البحث في: مقدّمة، وتمهيد، ومبحثين: الأول: خصّصته لبيان الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء عند الإمام الطيبي، والثاني: جعلته للحديث عن سمات منهج الطيبي في الوقف والابتداء. ومن أهم نتائج الدّراسة: تتمثل الوظيفة الدّلالية للوقف في أنّه يؤدّي إلى توجيه معنى الآية الكريمة وجهة معيّنة، على حين أنّ الوصل يغيّر المعنى في نفس الآية أو الموضع إلى وجهة أخرى، وهو أثرٌ ينشأ من دلالة الوقف مباشرة.

الكلمات المفتاحية:الوظيفة- الدلالية- للوقف- والابتداء- حاشية- الطيبي.

the semantic function of stopping and starting as it appeared in Imam al-Tayyibi's commentary on al-Kashshaf

Islam Abdul Ati Alian Muhammad Al-Husseini
Department of Qur'an Sciences, College of the Holy Qur'an for Readings and their Sciences, Al-Azhar University, Tanta, Egypt.
University email: eslam.elyan٢٠@azhar.edu.eg

Abstract:

This study sought to achieve a number of objectives, including: studying the semantic function of stopping and starting as it appeared in Imam al-Tayyibi's commentary on al-Kashshaf. The semantic function of stopping is that stopping leads to directing the meaning of the noble verse in a specific direction, while connecting changes the meaning in the same verse or position to another direction. This is an effect that arises directly from the meaning of stopping and starting; since stopping represents one of the contextual clues through which the form of the structure is determined, and thus its meaning, and with the change of its position they change. The study focused on explaining Imam al-Tayyibi's efforts in determining the positions of stopping and starting, and the effect of that on the meaning. The study also attempted to identify Imam al-Tayyibi's position and approach on many issues of stopping and starting, such as defining stopping and starting, its rulings, its divisions, the ruling on stopping at the beginnings of verses that he considered most likely, the relationship of stopping and starting to the science of interpretation in light of the verbal and semantic connection, the relationship of stopping and starting to the science of readings, his use of the words of the scholars of stopping and starting to prefer a meaning or reject a statement, his approach in linking the rulings on stopping and starting to the system of the Holy Qur'an, his position on arbitrary stopping, and the ruling on stopping at (both) in the Holy Qur'an that he considered most likely. To achieve these objectives, I followed the descriptive and analytical approach, so I limited the study's topics and classified them. The research came in: an introduction, a preface, and two sections: the first: I devoted it to explaining the semantic function of stopping and starting according to Imam al-Tayyibi, and the second: I made it to talk about the characteristics of al-Tayyibi's approach to stopping and starting. Among the most important results of the study: The semantic function of stopping is that it leads to directing the meaning of the Holy Verse in a specific direction, while connecting changes the meaning in the same verse or place to another direction, which is an effect that arises directly from the meaning of stopping.

Keywords: Function - Semantic - of stopping - and starting - Footnote - al-Tayyibi.

المقدّمة:

الحمد لله رب العاملين، الذي نوّر بكتابه القلوب، وأنزله ﷻ في أوجز لفظٍ وأعجز أسلوب. والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد...

فالقرآنُ الكريم قد نزل بلسانٍ عربيٍ مبينٍ، عجز بلغاءُ العربِ وفصحاؤُهم عن الإتيانِ بمثلِهِ. وقد أقبل عليه العلماءُ منذ نزل يتدبرون آياتِه، ويستنبطون أحكامَه، ويستلهمون هداياتِه، ويعملون أذهانَهم في استنباط معانيه، وما زالت معانيه تفيضُ، وبحاره تتجدد.

وقد سخر الله ﷻ لهذا الكتاب المخلصينَ من الأمةِ الذين قاموا على خدمته: دراسة، وتأليفًا، وبحثًا، وتنقيبًا في علومِه بما يخدم هذا الكتاب العظيم، وكان من علوم هذا القرآن العظيم: علمُ الوقف والابتداء. وهو العلم المعنيّ بالعبارة القرآنية وصلًا وفصلًا؛ لذلك كان من أهم العلوم التي لابد لقارئ القرآن من معرفتها، فإن له أثرًا كبيرًا في حسن التلاوة، وجودةِ القراءة؛ فهو حليةُ التلاوةِ، وزينةُ القارئ، وبلاغٌ للمستمع، وفخْرٌ للعالم، به يُعرف الفرقُ بين المعنيين المختلفين، والحكمين المتغايرين، وبه يعرف كيفيةُ أداءِ القرآن، ويترتب على ذلك فوائدُ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبين معاني الآياتِ.

ولا شك في أن ثمة علاقات قوية تربط بين علمي التفسير والوقف والابتداء؛ إذ لا يجوز لمفسّرٍ أن يترك الاعتناء بمعرفة الوقف والابتداء، وقد نُقل عن العلماء أنّ علم الوقف والابتداء من العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر؛ إذ به تتبين معاني الآيات ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات[1].

وقد أدَّت هذه العلاقة إلى التقاء العِلمينِ في دراسة العديد من القضايا؛ لعلّ أوفرها حظًّا قضية الوظيفة الدّلالية، بمعنى توظيف التفسير في تحديد موطن الوقف والابتداء وتعيين حُكمه، وتوظيف الوقف والابتداء في ترتيب فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة لمعاني الآيات؛ وذلك باعتبار أنّ الوقف يُعدّ أحد القرائن السياقية التي تتحدد من خلالها دلالةُ النصّ وفقًا لما يكون عليه التركيب.

وقد عمَّق علماء التفسير دراستهم لهذا الجانب الدّلالي؛ حيث حاولوا ترتيب دلالات لآيات القرآن الكريم وفقًا لموضع الوقف والابتداء.

لذلك اهتم علماء التفسير بعلم الوقف والابتداء؛ فدوّنوه في مؤلّفاتهم، ومنحوه العنايةَ والرعايةَ، ومِن هؤلاء الإمامُ: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي(ت:٧٤٣هـ)، وذلك في

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، (١/ ٣٤٢).

حاشيته على تفسير الكشّاف للزمخشري(ت:٥٣٨هـ)، المسمّاه: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب». وقد تكلّم الإمام الطيبي عن الوقف والابتداء في حاشيته في نحو خمسة وستّين موضعًا، تأمّل الباحث هذه المواضع؛ فوجد أنّ أكثرها ذات صلة عميقة بتفسير القرآن الكريم، خاصّة وأنّ الإمام الطيبيّ وظّف دلالة الوقف والابتداء في: ترجيحه لبعض الأقوال التفسيرية سواءً خالف فيها الزمخشري أو وافقه، وفي ردّ بعض أقوال المفسرين، وفي بيان ثراء المعنى بتغاير الوقف والابتداء، وفي الكشف عن تنوّع الوقف والابتداء بتغاير القراءات؛ لذلك وجدتُ نفسي شغوفًا للخوض في هذا الموضوع؛ ووقع اختياري على هذا الكتاب الذي لم يتناوله أحدٌ من الباحثين بدراسة تخص الوقف والابتداء؛ فكان موضوع بحثي: «الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء (دراسة تطبيقية في حاشية الطيبي(ت:٧٤٣هـ) على الكشاف)»؛ والله ﷻ أسأل أن يوفقّني إلى تحقيق ما أصبو إليه.

ومما سبق يظهر أنّ **أسباب اختياري لهذا الموضوع** تتمثّل في: المنزلة السامية التي تبوأها علم الوقف الابتداء بين علوم القرآن الكريم. والعلاقة وثيقة الصلة بين دلالة الوقف والابتداء وتفسير القرآن الكريم. ورغبتي الجادة في بيان موقف الإمام الطيبي من علم الوقف والابتداء، ومنهجه فيه. والرغبة في جمع جهود الإمام الطيبيّ في علم الوقف والابتداء في بحث مستقل، ودراستها دراسة متأنية راجيًا من الله ﷻ أن تضيف الجديد إلى المكتبة الإسلامية.

وبذلك فالبحث يهدف إلى: جمع جهود الإمام الطيبيّ في الوقف والابتداء في مصنف مستقل. والكشف عن أثر دلالة الوقف والابتداء في التفسير من خلال أقوال الإمام الطيبيّ. وبيان منهج الطيبيّ في توظيف دلالة الوقف والابتداء في: الاستدراك على العلماء، أو ترجيح المعنى، أو ردّه.

واقتضت طبيعة البحث اتّباع منهج مناسب: تتوافق أُسسه وخصائصه مع طبيعة الموضوع؛ لذلك لجأ الباحث إلى آليتي الوصف والتحليل: فالوصف: يبرزُ في الجانب النظري عند جمع المعلومات من حاشية الإمام الطيبيّ، والتحليل: يتجلّى في الجانب التطبيقي عند دراسة هذه المواضع وتحليلها والمقارنة بين أقوال الطيبيّ وغيره من العلماء؛ فجاءت السمة المنهجية الغالبة هي: (المنهج الوصفي التحليلي)[1] الذي يقوم بتتبع المواضع محلّ الدراسة، مع ما يلزمُ ذَلك من حصْرٍ ووصْفٍ

---

(١) المنهج الوصفي: وصفت الشّيء إذا ذكرته بمعان فيه. راجع: مقاييس اللغة، مادة: (و ص ف)، (٦/ ١١٥). ويُعنَى به هنا: منهج يُتَوصّل به إلى وصف الظّاهرة وصفًا علميًّا دقيقًا يتناول جميع عناصرها الصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّلالية أو يكتفي بوصف عنصر منها. راجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨١). المنهج التّحليلي: حللت الشّيء أبحته وأوسعته لأمر فيه؛ فهي تدلّ على فتح الشّيء راجع: مقاييس اللغة، مادة: (ح لّ)، (٢/ ٢٠). والمنهج التّحليلي لا يقف عند مجرد الوصف، وجمع المعلومات،

وتصنيفٍ ونَقْدٍ وتحليلٍ وتعليلٍ. كلّ ذلك مع مراعاة الخطوات العملية، والإجراءات التطبيقية المتبعة في كتابة البحوث العلمية.

أمّا عن الدراسات السابقة: فلم أقف -في حدود بحثي واطلاعي- على بحثٍ أو رسالةٍ أو كتابٍ تحت عنوان: «الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء (دراسة تطبيقية في حاشية الطيبي(ت:٧٤٣هـ) على الكشاف)»؛ ولم أجد ما يماثل هذا الموضوع. إلّا أنّني وقفت على عدد من البحوث اهتمت بحاشية الطيبي، منها:

(١) رسالة دكتوراه بعنوان: اعتراضات الإمام الطيبي (ت ٧٤٣هـ) والإمام الفارسي (ت ٧٤٥هـ) في حاشيتيهما على تفسير الكشاف المتوفى سنة (٥٣٨هـ): جمع ودراسة، للدكتور: أحمد حسين مهدي الأكرت، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين والدعوة، قسم التفسير وعلوم القرآن، ١٤٣٨ هـ= ٢٠١٧م.

(٢) رسالة ماجستير بعنوان: تعقيبات الطيبي في حاشيته (فتوح الغيب) علي تفسير الزمخشري من فاتحة الكتاب إلى آخر سورة آل عمران : عرض ودراسة، للباحث: يوسف ممدوح محمد حنورة، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، قسم التفسير وعلوم القرآن، عام: ١٤٤٠ هـ = ٢٠١٩م.

(٣) رسالة ماجستير بعنوان: تعدّدُ المعنى النحوي في حاشية الطِّيبيّ على الكشّاف ، للباحث: هاشم الصفار، العراق، جامعةُ كربلاء، كليةُ العلوم الإسلامية، قسم اللغةَ العربية، ١٤٤٥هـ=٢٠٢٣م.

(٤) بحث بعنوان: من مسائل العقيدة في حاشية الإمام الطيبي على تفسير الكشاف للزمخشري " رؤية الله -عز وجل-، خلق الأفعال، تفاوت درجات الأنبياء وأحوالهم – أنموذجًا، المجلة العلمية بكلية الآداب جامعة طنطا، لـ: د. حازم شعبان المرسي الدقرة (مؤلف رئيسي)، محمد عطا أحمد يوسف (م. مشارك) ، إيمان عليوه عباس المنجودي (م. مشارك)، المجلد الأول، العدد (٥٢)، ٢٠٢٣م.

وهذه الدراسات -مع قيمتها وقدرها- إلّا أنها لم تتفق مع هذه الدِّراسة في المادّة والشريحة، كما أنّها مختلفة عنها في المنهج وفي تحقيق الهدف الذي تتغياه. ونحن بهذا لا نقلل من عمل

بل يتعدّى ذلك إلى الدّراسة والنّظر والاستنباط والتّعليل وبيان العلاقات بأسلوب علميٍّ واضح للوصول إلى الحقائق والنّتائج. راجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨٨).

أصحاب تلك الدّراسات؛ ففيها جهدٌ واضحٌ وبحوثٌ مفيدة. كما أنّ ذلك لا يقدح في فضلها؛ إلّا أنّ لكلٍّ وجهَة هو مولّيها. فهي دراسات لغوية أو عقائدية أو مقارنة بين اعتراضات إمامين على الكشاف. وهذه الدّراسة الوقف والابتداء وبيان أثره على التفسير من خلال جهود الإمام الطيبيّ. والحمد لله ربّ العالمين.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

اشتملت المقدّمة على: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة عليه، وخطته.

التمهيد، وفيه:

أوّلاً: حديثٌ موجزٌ عن علم الوقف والابتداء.

ثانيًا: بيانٌ لمفهوم الدّلالة في جانب الوقف والابتداء.

ثالثًا: تعريفٌ مختصرٌ بالإمام الطيبي وبحاشيته على الكشّاف.

المبحث الأوّل: الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء من خلال حاشية الإمام الطيبي.

المبحث الثاني: أبرز سمات منهج الإمام الطيبي في الوقف والابتداء.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتتضمن: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وأسأل الله ﷻ أن يكتب لي التوفيق والسداد وبلوغ ما أصبو إلى كتابته.

التمهيد:

في هذا التمهيد حديثٌ موجزٌ عن علم الوقف والابتداء، وبيانٌ لمفهوم الدّلالة في جانب الوقف والابتداء، لنستبين سبيل الوظيفة الدّلالية له. وفيه تعريفٌ مختصرٌ بالإمام الطيبي وبحاشيته على الكشّاف[١].

أوّلًا: حديثٌ موجزٌ عن علم الوقف والابتداء.

(أ) مفهوم الوقف والابتداء.

الوقف في اللغة: يطلق ويُراد به: الحبس، والمنع، والتَّمَكّث، والسكون، والإعلام[٢]. والوقف اصطلاحًا: (قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلى الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله ...لا بنية الإعراض)[٣].

وخرج بقيد التنفس: (السكت)، فإنه قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف من غير تنفس؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، أما السكت فلا يكون معه تنفس. وخرج بقوله: (بنية استئناف القراءة): (القطع)، فالمراد به الانتهاء، كالقطع على: حزب، أو ورد، ونحوهما مما يشعر بانقضاء القراءة[٤].

والابتداء لغة: ضد الوقف، وهو من قولنا: ابتدأتُ الشيء: أي: فعلته ابتداء، والبدء: فعل الشيء أول[٥]. والابتداء اصطلاحًا: استئناف القراءة بعد قطع، أو: وقف[٦].

(ب) أهمية علم الوقف والابتداء.

الوقف هو: ذلك النظام الذي يقوم على تنسيق المعاني، وترتيبها، وإيصالها إلى السامع واضحة مفهومة، وبدونه يصبح الكلام مشوَّش المعني، لا وضوح فيه، ولا استقامة[٧].

---

(١) وهي مسائل لابد منها في تمهيد البحث، وسأختصرها اختصارًا؛ لأنّني مسبوقٌ فيها بعددٍ غير قليل من الأساتذة الأجلاء، والباحثين المجدّين، الذين تناولوا مسائل الوقف والابتداء، وسبروا غَوْرها.

(٢) ينظر: العين، للخليل، مادة: (و ق ف) ٥/ ٢٢٣. وينظر: مقاييس اللغة، مادة: (و ق ف) ٦/ ١٣٥.

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ١/ ٢٤٠. وقد عرّف الطيبي الوقف: فقال: (الوقف: قطع الكلمة عما بعدها). حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ١٢).

(٤) ينظر: لطائف الإشارات للقسطلاني ٢ / ٤٩٢.

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ١/ ٢١٢. وينظر: لسان العرب لابن منظور ١/ ٢٦، ٢٧.

(٦) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين للصفاقسي: ص: ١٢٨.

(٧) الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية د/ إسماعيل صادق ١/ ١٨.

وممّا يدلّ على أهمية الوقف والابتداء، قول أبو حاتم السجستاني(ت: في حدود ٢٥٠هـ): من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن[١]. وذهب ابن الأنباري(ت:٣٢٨هـ): أنّه من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه[٢].ورجّح ابن الجزري(ت:٨٣٣هـ) وجوب تعلمه، ومعرفته، وعلّل ذلك بأنّه قد صح عنده اعتناء السلف الصالح به وبتعلّمه[٣].

فباب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية إلا بمعرفته[٤].

(جـ) أقسام الوقف والابتداء عند علماء الوقف الذين جعل الطيبي كتبهم مصدراً له.

سأكتفي بعرض أقسام الوقف الاختياري[٥] عند أشهر علماء الوقف والابتداء، واقتصرت على من جعل الإمام الطيبي كتبهم مصدرًا له؛ اختصارًا للسطور، ولأنّ الفائدة من ذكر هذه الأقسام: الكشف عن مفهومها؛ ليتضح لنا المقصود بها عند ذكرها في صفحات البحث. إن شاء الله تعالى.

فالطيبي قد ينسب وقفًا إلى الإمام نافع(ت:١٦٩هـ)[٦]، ويذكر عرضًا ابن الأنباري(ت:٣٢٨هـ)[٧]، ويُكثر النّقل عن العماني(ت:٥٠٠هـ) ويعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا[١]. كما

---

(١) لطائف الإشارات، ٢ / ٤٩٤.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، ٢ / ١٠٨.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، ١ / ٢٢٥.

(٤) ينظر: الإتقان ١/ ٢٨٣.

(٥) فالوقف ينقسم عمومًا إلى أربعة أقسام: (اضطراري): وهو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف، كضيق نفس، أو عطاس، ونحو ذلك، ويجوز له الوقف على أي كلمة كانت وإن لم يتم المعنى، وبعد ذهاب هذه الضرورة يبتدئ بما قبلها بما يصلح البدء به. و(انتظاري): وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الروايات، أو القراءات. و(اختباري): وهو الذي يُطلب من القارئ بقصد الامتحان. و(اختياري): وهو الذي يقصده القارئ باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة، وسمِّي اختياريًّا؛ لحصوله بمحض اختيار القارئ وإرادته. وحكمُهُ: جواز الوقف عليه إلا إذا أوهم معنى غير المعنى المراد فيجب وصله، كما يجوز الابتداء بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها، وإلا فيعود إليها ويصلها بما بعدها إن صلح ذلك وإلا فبما قبلها. ينظر: هداية القاري، لعبد الفتاح المرصفي ١/ ٣٦٨، غاية المريد في علم التجويد لـ: عطية قابل نصر ١/ ٢٢٣، فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية لصفوت محمود سالم ١/ ٨٥.

(٦) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٥٧).

(٧) ينظر: المرجع السابق، (١٦/ ١٢٤).

نقل عن الباقوري(ت:٥٤٣هـ) موضعًا واحدًا[٢]. وأحيانًا يلجأ إلى السجاوندي(ت:٥٦٠هـ)[٣]. وقد ينقل عن المفسرين: كالواحدي(ت:٤٦٨هـ)، والراغب(ت:٥٠٢هـ) والرازي(ت:٦٠٦هـ)[٤]، والكواشي(ت:٦٨٠هـ)[٥] وربّما اكتفى بقوله: قيل[٦].

ومن عجيب أمر الإمام الطيبي أنّه لم ينقل أيّ قولٍ أو موضعٍ عن أبي جعفر النحاس(ت:٣٣٨هـ)، أو عن أبي عمرو الدّاني(ت:٤٤٤هـ)، وهما من أئمة هذا الفنّ، وأثرهما ظاهرٌ في العماني(ت: حوالي:٥٠٠هـ) الذي اعتمد الطيبي على مرشده!

وبالرغم من أنّه قد تباينت آراء الأئمة في أقسام الوقف، إلّا أنهم اتفقوا على عدم الوقف على ما لا يتم معناه مما يفسد المعنى، أو: يوهم غير المعنى المراد. وهذه الأقسام ترجع إلى مدى التعلق اللفظي، والمعنوي بين اللاحق لمحل الوقف وسابقه[٧].

(١) فمذهب الإمام نافع(ت:١٦٩هـ): هو مذهب: (التمام)، سواء كان هذا التمام في المعنى جزئيًا، أو: كليًا[٨] دون تحديد لأنواعه (تمامًا، كفايةً، حسنًا)، فلا نكاد نجد غير لفظ: (تمام)[٩].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، (٢/ ٥٧)، (١١/ ٥٢٢). وقد بلغ عدد مواضع الاستشهاد من المرشد حوالي: (٤٧) موضعًا.

(٢) المرجع السابق، (٦/ ٢٨٠). من كشف المشكلات، للباقولي، (٢/ ٤٣٧) وما بعدها.

(٣) ينظر: المرجع السابق ،(٢/ ٧٧). (٣/ ٥٧٤). وقد بلغ عدد المواضع (٧).

(٤) ينظر: المرجع السابق،(١٤/ ٣٥٤). (٤/ ٢٨). (٢/ ٥٧).

(٥) ينظر: المرجع السابق، (٦/ ٥٠٥). (١٤/ ٤٥). (١٤/ ٨١). وعدد المواضع (١٤). والكواشي من علماء التفسير، وله جهدٌ واضح في الوقف والابتداء، وأقسامه عنده هي هي الأقسام عند العماني. يُنظر: استدراكات الكواشي في الوقف والابتداء، د. مبارك عبد الفتاح، (ص:٣٧) وما بعدها.

(٦) ينظر: المرجع السابق، (٥/ ٢٦٧). وقال ذلك في موضعين، وبالبحث وجدتهما للسجاوندي.

(٧) التعلق اللفظي، وهو: تعلق الكلمة بما قبلها من جهة الإعراب، كتعلق الصفة بالموصوف، والبدل بالمبدل منه، والمعطوف بالمعطوف عليه، والحال بصاحبها، وغير ذلك من التوابع النحوية. والتعلق المعنوي، هو: تعلق الكلمة بما قبلها من جهة المعنى فحسب، مع كونها منفصلة عنها من جهة الإعراب، وهو أمر نسبي يرجع فيه إلى الأذواق في فهم المعاني، بخلاف التعلق اللفظي فهو أمر منضبط أكثر من التعلق المعنوي. ينظر: هداية القارئ ١/ ٣٧١. وينظر: الوقف والابتداء لأستاذي الكريم أ.د. عبد الكريم صالح، (ص:١٤٥) وما بعدها.

(٨) التمام الجزئي: هو ما انقطع فيه اللفظ دون المعنى، والتمام الكلي: هو ما انقطع فيه اللفظ والمعنى.

(٩) الوقف في القرآن الكريم بين القرائن اللفظية، والمعاني البلاغية، د/ محمد عبد الحميد جار الله، ص: ٤٦.

(٢) وقسم ابن الأنباري(ت:٣٢٨هـ): الوقف إلى ثلاثة أقسام: (تام، وكاف، وقبيح)، وقد عرَّف التام بأنه: الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يكون ما بعده متعلقًا به، وعرف الحسن بأنه: الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، وعرف القبيح بأنه: الذي ليس بتام ولا حسن، وضرب لها الأمثلة العديدة[١].

(٣) وذكر العماني(ت:٥٠٠هـ) في: (المرشد) أن الوقف خمس درجات؛ حيث قال: (وهي خمس درجات؛ فأعلاها رتبة، هي: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم"[٢]، وأضاف: (الجائز) في تطبيقاته[٣]، كما أضاف وقف: (البيان)، و(القبيح) في تطبيقاته[٤].

وبهذا تكون الأقسام عنده ثمانية، ويؤكد ذلك أن زكريا الأنصاري(ت:٩٢٦هـ) قال: (ثم الوقف على مراتب: أعلاها التامّ، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح؛ فأقسامه ثمانية[٥]، وقد سار في كتابه: (المقصد) على منوال العماني؛ لأنه تلخيص لكتابه: (المرشد).

وقد عرف العماني التام بأنه: الموضع الذي يستغنى عما بعده من الكلام ويستقل بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، وعرف الحسن بأنه: ما يكون تامًا -أيضًا- ولكنَّ التوامَّ درجاتها متفاضلة، فما كان أنقص منها درجة وسَمَه بالحسن، وعرف الكافي بأنه: دون التمام، والحسن، وعرف الصالح والمفهوم بأن منزلتهما دون الكافي، وعرف الجائز بأنه: ما أخرجته على قياس الوقوف الصالحة والمفهومة، وهو دون هذه الأقسام في الرتبة، وضرب لهذه الأقسام الأمثلة العديدة[٦].

(٤) وجعل السجاوندي(ت:٥٦٠هـ) أقسام الوقف على ستِّ مراتب، هي: اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوز لوجه، والمرخص لضرورة، والممنوع: فاللازم: ما لو وصل طرفاه غيّر المرام، وشنَّع معنى الكلام. والمطلق: ما يحسن الابتداء بما بعده. والجائز: ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين. والمجوز لوجه: ما اجتمع فيه جواز الفصل والوصل مع كون الوصل أجوز. والمرخص ضرورة: ما لا يستغنى ما بعده عما قبله، ولكنه يُرخص الوقف ضرورة

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٤٩، ١٥٠.

(٢) المرشد في الوقف والابتداء للعماني: ١/ ١٢، ١٣.

(٣)المرجع السابق: ١/ ١٣، ١٤.

(٤) ينظر: المرشد: ٢/ ٤٦٤. ووقف البيان: هو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، ينظر: منار الهدى ص:٢٨.

(٥) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص: ١٥، ١٦.

(٦) ينظر: المرشد ١/ ١٢- ١٩.

انقطاع النفس؛ لطول الكلام، ولا يلزم الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة، وقد ضرب الأمثلة العديدة لهذه الأقسام[١]، واستخدم لكل قسم رمزًا يَرمز له به، فرمز للازم بحرف: (مـ)، وللمطلق بحرف: (ط)، وللجائز بحرف: (ج)، وللمجوز لوجه بحرف: (ز)، وللمرخص ضرورة بحرف: (ص)، وللممنوع بـ(لا)[٢]. وهو نهج في تقسيم الوقوف لم يسبق إليه.

(٥) أمّا أقسامه عند الإمام الطيبي: فهو لم ينفرد بمصطلحاتٍ للوقف، بل اكتفى بنقل مصطلحات علماء الوقف والابتداء؛ فنجده ينقل عن السجاوندي مراتب الوقف؛ فيقول: (قال السجاوندي[٣]: الوقوف على مراتب: لازم: وهو الذي وصل غير المرام... ومطلق: وهو ما يحسن الابتداء بما بعده... وجائز: وهو ما يجوز الوصل فيه والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين)[٤].

والطيبي حين ينقل عن علماء الوقف يلتزم بمصطلحاتهم، ولم يخرج عن ذلك في جميع حاشيته، سواءً نقل عن ابن الأنباري(ت:٣٢٨هـ)، أو العماني(ت:٥٠٠هـ)[٥]، أو السجاوندي(ت:٥٦٠هـ)[٦] أو غيرهم. وربّما لم يذكر الإمام الطيبي في عددٍ من المواضع نوع الوقف، وإنما يكتفي ببيان أنّه موضع وقفٍ. وكأن الغرض هو بيان جواز الوقف من عدمه دون التفاتٍ منه إلى نوعه، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ لا أجد حاجة لذكرها؛ لأنّها ستبرز واضحة في نماذج الدّراسة. بمشيئة الله تعالى.

فائدتان:

الأولى: إنّ كل ما ذكره العلماء من أقسام لا يخرج بعضه عن بعض، وهو راجع إلى القسمة الرباعية: (التام، والكافي، والحسن، والقبيح). والله أعلم.

الثانية: الابتداء لا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موفٍ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تمامًا وكفايةً

---

(١)علل الوقوف للسجاوندي: ١/ ١٠٨- ١٣٢.

(٢)المصدر السابق ١/ ١٦٩.

(٣) ينظر: علل الوقوف، (١/ ١٠٨).

(٤) حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٧٧).

(٥) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٥٧)، (١١/ ٥٢٢).

(٦) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٣/ ٥٧٤).

وحسنًا وقبحًا بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى وإحالته[1]. يقول العماني: (والمبادئ حكمها في التخيير كحكم المقاطع)[2].

(د) علاقة علم الوقف والابتداء بالتفسير.

لعلم الوقف والابتداء علاقات بعلوم كثيرة: كالنحو، والتفسير، والقراءات[3]. والذي يعنينا في هذا المختصر هو علاقته بعلم التفسير؛ حيث إنّ دراستنا هذه تنطلق من خلال هذه العلاقة.

والعلاقة بين الوقف والتفسير علاقة تأثير وتأثّر؛ حيث إنّ الوقف فرع عن المعنى، وهو يختلف باختلاف وجوه التفسير، فعلى أساس فهم النص القرآني، وتفسيره يتحدد موطن الوقف، ونوعه، كما أنّ الوقف يُحدّد المعنى ويُبيّنه؛ لذلك قالوا: من اختار وقفًا فقد فسَّر، قال النحاس: (فقد صار في معرفة الوقف والاستئناف التفريق بين المعاني، فينبغي لمن قرأ القرآن أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والاستئناف، ويحرص على أن يُفهِم المستمعين في الصلاة، وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن، أو: شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسنًا)[4].

ومن الأمثلة التي تبرز أثر التفسير في علم الوقف: قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾[المائدة:٢٦]؛ فمن قال: إن التحريم مؤبد، وزمن التيه أربعون سنة، وقف على قوله تعالى: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، وابتدأ: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، ومن قال: إن زمن التحريم والتيه أربعون سنة، لم يقف على: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾[5].

كما يظهر أثر الوقف في التفسير من خلال نفس الآية الكريمة؛ فإذا وقف القارئ على قوله تعالى: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، وابتدأ: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾؛ دلّ ذلك على أنّ التحريم مؤبد، وزمن التيه أربعون سنة. وإذا لم يقف القارئ على قوله تعالى: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾؛ دلّ ذلك على أنّ زمن التحريم والتيه أربعون سنة.

---

(١) ينظر: النشر ١/ ٢٣٠.

(٢) المرشد: ١/ ٢٠.

(٣) ينظر: القطع والائتناف، للنحاس، ص: ٣٢. وينظر: البرهان، للزركشي، ١ / ٣٤٣. ويمكن الوقوف على نماذج لعلاقة الوقف والابتداء بهذه العلوم من خلال المبحث الثاني في هذا البحث، الذي يتحدّث عن أبرز سمات منهج الطيبي في الوقف والابتداء.

(٤) القطع والائتناف، للنحاس ص: ٣٤. وجميع نماذج هذه الدّراسة تبرز تلك العلاقة وتوضّحها.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف ، لابن الأنباري، (٢/ ٦١٦). وينظر: القطع والائتناف، للنحاس، (ص: ٢٠٠).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، فمن قال إنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] من كلام صاحبة سبأ؛ لم يقف على قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤][1]. ومن قال: إنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] من كلام الله تعالى؛ وقف على: ﴿أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤][2].

كما يظهر أثر الوقف في التفسير في الآية السابقة؛ حيث إنّ القارئ إذا وقف على قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]؛ دلّ ذلك على أنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] من كلام الله تعالى تصديقًا لقولها. أمّا لو وصل؛ فقال: ﴿أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]؛ دلّ ذلك على أنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] من كلامها.

ثانيًا: بيانٌ لمفهوم الدّلالة في جانب الوقف والابتداء.

الدلالة لغة:

من (دل)، قال ابن فارس: الدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلمها، والآخَر: اضطرابٌ في الشيء. فالأوَّل قولهم: دلَلْتُ فلانًا على الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة[3]. ودَلَّهُ بمعنى: أرشده وسدَّده إليه[4].

والدّلالة: ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيّ[5].

وبذلك فإنّ لفظ الدّلالة يُطلق في اللغة ويُراد به: الإرشاد، والإبانة، وما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، والتسديد بالأمارة أو بأي علامة أخرى: لفظية أو غير لفظية.

والدلالة في الاصطلاح:

معناها عند علماء المنطق والأدب والمناظرة: (أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر)[1]. وعرّف الأصفهاني دلالة اللفظ بأنّه عبارة عن: (كونه بحيث إذا سُمِع أو تُخُيِّل

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (٣/ ٣٦٥).

(٢) ينظر: علل الوقوف، للسجاوندي، (٢/ ٧٦٨). وينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١١/ ٥٢٢).

(٣) مقاييس اللغة، (دل)، (٢/ ٢٥٩).

(٤) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (دلل) (١/ ٣٩٩).

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب، (ص: ٣١٦).

لاحظت النفس معناه)[٢]. وحدّها الزركشي بقوله، هي: (كون اللفظ بحيث إذا أطلق فَهِم منه المعنى مَنْ كان عالما بوضعه له)[٣]. وقال ابن النجار: (كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر فالشيء الأول: هو الدال، والشيء الثاني: هو المدلول)[٤]. وقيل: (الدلالة: فعل الدليل)[٥] ومعنى ذلك: ممارسة الدلالة، فيكون إنشاء النص وفهمه (في الدلالة اللفظية) مشمولاً بمفهوم الدلالة، وذلك أن المناطقة يشيرون إلى الدلالة إما باعتبارها وصفًا للفظ أو وصفًا للسامع[٦].

وإذا نظرنا إلى تعريف الُمْحدَثِين، نجد أنّ هناك من عرّف علم الدلالة بأنه: (العلم الذي يدرس المعنى، أو دراسة المعنى)[٧]. وبهذا التعريف تكون الدّلالة مرادفًة لدراسة المعنى، وهي: البحث في المعنى بوجه عام[٨].

وبِناء على ماسبق يظهر أنّ علم الدلالة مَعْنِيٌّ بالمعنى في المقام الأول، ويعكف على دراسته. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الدلالات: الدلالة المعجمية (دلالة اللفظ)، والدّلالة التركيبية (دلالة الجملة)، ودلالة النص (السياق).

والدّلالة التركيبية: هي الدِّلالة الناشئة عن العلاقة بين وحدات التركيب أو المستمدة من ترتيبها. حيث إنّ أي تغيير في نوع الكلمات أو ترتيبها يؤثر على الدّلالة التركيبة، ويؤدّي إلى تعديل في الوظائف الدّلالية. وهي محلّ الحديث في بحثنا هذا.

ويبيّن الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) الوظيفة الدلالية للدلالة التركيبة في جانب الوقف والابتداء؛ فيقول: «وإنك لتمر بالآية الواحدة، فتتأملها، وتتدبرها، فتنهال عليك معان كثيرة يسمح بها التركيب على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربي، وقد تتكاثر عليك فلا تك من كثرتها في حصر، ولا تجعل الحمل على بعضها منافيًا للحمل على البعض الآخر، إن كان التركيب سمحًا بذلك، فمختلف المحامل التي تسمح بها كلمات القرآن، وتراكيبه، وإعرابه،

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، (١/ ٧٨٧).

(٢) شرح مختصر ابن الحاجب، للأصبهاني، (١/ ١٢٠).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، (٢/ ٦٨).

(٤) للتمهيد في أصول الفقه، للكلوذاني، (١/ ٦١).

(٥) دلالة السياق، (ص٢٨).

(٦) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعران، (ص٢١٣).

(٧) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، (ص١١).

(٨) في الدلالة اللغوية، (ص٢٨).

ودلالته، من اشتراكٍ، وحقيقةٍ ومجازٍ، وصريحٍ وكنايةٍ، وبديعٍ، ووصلٍ، ووقفٍ، إذا لم تفض إلى خلاف المقصود من السياق، يجب حمل الكلام على جميعها، كالوصل والوقف في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إذا وقف على ﴿لَا رَيْبَ ۛ﴾ أو على ﴿فِيهِ﴾»[١].

وبذلك يظهر أنّ هذا البحث لا ينظر في الدلالة المعجمية، ولا دلالة النصّ، وإنّما يكتفي بدراسة الدّلالة التركيبية في الوقف والابتداء، ويُعالج ظاهرة الوقف والابتداء وأثرها الدّلالي عند الإمام الطيبي.

وبهذا يمكننا القول: إنّ الوظيفة الدّلالية للوقف تتمثل في أنّه يؤدّي إلى توجيه معنى الآية الكريمة وجهة معيّنة، على حين أنّ الوصل يغيّر المعنى في نفس الآية أو الموضع إلى وجهة أخرى، وهو أثرٌ ينشأ من دلالة الوقف مباشرة[٢].

وهذه الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء أشار إليها العلماء؛ حين نظروا إلى علم الوقف والابتداء وقالوا: هو فن جليل، به يعرف كيفية أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمَن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات[٣].

وحين قرروا: أنّه بمعرفة علم الوقف والابتداء تُسْتَبَان المعاني، وتُعْرف المقاصد، وتظهر الفوائد، وبمعرفته تستبان مقاطع الكلام ومباديه، إذ الوصل قد يدخل في الكلام ما ليس منه، والقطع قد يخرج منه ما هو منه. فالوقف فرعٌ عن المعنى المفهوم في ذهن القارئ، فإن ترجم هذا الفهم إلى وقف صحيح كان المعنى حقيقًا بالوصول إلى المستمع على وجه صحيح مفهوم، لذا قيل: من وقف فقد فسر[٤].

والوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء متأكدة غاية التأكيد؛ إذ لا يتبين معنى كلام الله، ولا يتم على أكمل وجه إلا بذلك، فربما قارئ يقرأ ويقف قبل تمام المعنى فلا يفهم هو ما يقرأ، ومن يسمعه كذلك، ويفوت بسبب ذلك ما لأجله يُقرَأُ كتاب الله تعالى، ولا يظهر مع ذلك وجه الإعجاز، بل ربما يُفهم من ذلك غير المعنى المراد[٥].

---

(١) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (١/ ٩٧).

(٢) ينظر: أثر الوقف على الدّلالة التركيبية، د. محمد يوسف حبلص، (ص: ١٠٠).

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن١/ ٣٤٢.

(٤) ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، للطيار ص: ٢٩، وقف البيان لمحمود روزن ص: ١٧٢.

(٥) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، لعلي الصفاقسي: ص: ١٢٨.

قال السخاوي(ت:٦٤٣هـ): (ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوَّنه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده)[١].

وفي ذلك يقول الهزلي: «وهذا القرآن نزل باللغة العربية، والوقف والقطع من حليتها، فأداء الوقف حلية التلاوة، وتحلية الدراية، وزينة القارئ، وبلاغة التالي، وفهم المستمع، وفخر للعالم، إذا ثبت ذلك فلابد من معرفة ما يبتدأ به ويوقف عليه»[٢].

وهذا هو معنى قولنا: الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء، والتي سنتاولها بمشيئة الله تعالى في دراسة تطبيقية من خلال حاشية الطيبي(ت:٧٤٣هـ) على الكشاف.

ثالثاً: تعريفٌ مختصرٌ بالإمام الطيبي وبحاشيته على الكشّاف.

(أ) التعريف بالإمام الطيبي.

اسمه: الْحُسَيْن بن مُحَمَّد بن عبد الله الطَّيِّبِيّ الإِمَام الْمَشْهُور صَاحب شرح الْمشكاة وَغَيره. من أهل توريز، من عراق العجم[٣]. وتاريخ مولده غير معروف[٤].

صفاته وأخلاقه: كَانَ ذَا ثروة من الْإِرْث وَالتِّجَارَة فَلم يزل ينْفق ذَلِك فِي وُجُوه الْخيرَات إِلَى أَن كَانَ فِي آخر عمره فَقِيرا، وَكَانَ كَرِيمًا متواضعًا، حسن المعتقد، شَدِيد الرَّد على الفلاسفة والمبتدعة، مظْهرا فضائحهم مَعَ استيلائهم فِي بِلَاد الْمُسلمين حِينَئِذٍ، شَدِيد الْحبّ لله وَرَسُوله، كثير الْحيَاء، ملازمًا للْجَمَاعَة لَيْلًا وَنَهَارًا شتاء وصيفًا مَعَ ضعف بَصَره بآخرة، ملازمًا لأشغال الطّلبَة فِي الْعُلُوم الإسلامية بِغَيْر طمع بل يحذيهم ويعينهم ويعير الْكتب النفيسة لأهل بَلَده وَغَيرهم من أهل الْبلدَانِ من يعرف وَمن لَا يعرف محبًا لمن عرف مِنْهُ تَعْظِيم الشَّرِيعَة[٥].

حبّه للعلم: الإمام الطيبي من علماء الحديث والتفسير والبيان. كان مُقبلا على نشر الْعلم، آيَة فِي اسْتِخْرَاج الدقائق من الْقُرْآن وَالسّنَن، شرح الْكَشَّاف شرحًا كَبِيرا وَأجَاب عَمَّا خَالف مَذْهَب

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء ١/ ٦٧٣.

(٢) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي (١/ ١٣٢).

(٣) ينظر: الدرر الكامنة، بن حجر العسقلاني، (٢/ ١٨٥). (عراق العجم): إقليم كبير بين بلاد العراق وخراسان، والعامة تسميه عراق العجم، وفيه مدن كبار منها: همذان، وأصبهان، والري، وزنجان،. وفيات الأعيان، (٤/ ٧٩).

(٤) ينظر: البدر الطالع ١: ٢٢٩ والدرر الكامنة ٢: ١٥٦ وروضات الجنات ٢٢٤ وطبقات المفسرين للداودي ١: ١٤٣ ومفتاح السعادة ٢: ١٠١ وتراث العرب العلمي ٣٨٥ والأعلام ٢: ٢٨٠ ومعجم المؤلفين ٤: ٥٣ وبغية الوعاة ٢: ٥٢٢ شذرات الذهب ٦: ١٣٧ وهدية العارفين ١: ٢٨٥ وكشف الظنون ١٤٧٨ وفهرس المكتبة الأزهرية ١: ٣١٥.

(٥) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، (١/ ٥٢٢). وينظر: طبقات المفسرين، للداوودي، (١/ ١٤٦).

السّنة أحسن جَوَاب، يعرف فَضله من طالعه، وصنف فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان التِّبْيَان وَشَرحه وَأمر بعض تلامذته باختصاره على طَرِيقَة نهجها لَهُ وَسَماهُ الْمشكاة وَشَرحهَا هُوَ شرحًا حافلاً، ثمَّ شرع فِي جمع كتاب فِي التَّفْسِير وَعقد مَجْلِسا عَظِيما لقِرَاءَة كتاب البُخَارِيّ[١].

من تصانيفه: التِّبْيَان فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان. الْخُلَاصَة فِي أصول الحَدِيث[٢]. شرح أسماء الله الْحسنى. فتوح الْغَيْب فِي الْكَشْف عَن قناع الريب حَاشِيَة على الْكَشَّاف[٣]. الكاشف عَن حقائق السّنَن[٤] فِي شرح مصابيح السّنة لِلْبَغوِيِّ[٥].

مناقبه: ذكرَ في شرحه على الكشّاف أنه أخذ عن أبي حفص السّهروردي، وأنه قبيل الشّروع في هذا الشرح رأى النبيّ صلى الله عليه وسلم في النّوم، وقد ناوله قدحا من اللبن، فشرب منه[٦].

وفاته: اشتغل الإمام الطيبي بالتفسير والحديث إلى أن كَانَ يَوْم وَفَاته ففرغ عَن قِرَاءَة التَّفْسِير وَتوجه إلى مجْلِس الحَدِيث فَدخل مَسْجِدا عِنْد بَيته فصلى النَّافِلَة قَاعِدا وَجلسَ ينْتَظر الإقامة للفريضة فَقضى نحبه مُتَوَجها الى الْقبْلَة فِي يَوْم الثُّلَاثَاء ثَالِث عشر شعْبَان سنة ٧٤٣ ثَلَاث وأربعين وَسَبْعمائة[٧].

(ب) التعريف بحاشية الطيبي على الكشاف.

حاشية الإمام الطيبي على تفسير الكشاف للزمخشري، سماها: (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، وهذه الحاشية عدها ابن خلدون شرحًا، وعدها حاجي خليفة حاشية، وأيًا كانت التسمية، فهي تعد بحق أفضل الحواشي والشروح التي كتبت على الكشاف قاطبة كما صرح بذلك

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بن حجر العسقلاني، (٢/ ١٨٦).

(٢) الخلاصة في معرفة الحديث، للطيبي (ت ٧٤٣ هـ) المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (ت ٧٤٣ هـ) حققه: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم مقدمة التحقيق: إياد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام: د. محمد عبد الرحيم. الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م عدد الأجزاء: ١٧.

(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣ هـ) المحقق: د. عبد الحميد هنداوي الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض) عدد الأجزاء: ١٣ (متسلسلة الترقيم) (الأخير فهارس) الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(٥) ينظر: هدية العارفين، (١/ ٢٨٥). وينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٥٦).

(٦) ينظر: طبقات المفسرين، للداوودي (١/ ١٤٧). وينظر: كشف الظنون، (٢/ ١٤٧٥).

(٧) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، (١/ ٢٢٩).

عدد من العلماء، من ذلك قول حاجي خليفة عنها في حديثه عن حواشي الكشاف: (وهي أجل حواشيه في ستة مجلدات ضخمات[1].

ومما يميز هذه الحاشية أنها جاءت تيمنـًا برؤية كريمة لسيدنا النبيّﷺ ، فقد ذكر الداوودي وحاجي خليفة أن الطيبي قال في مقدمة حاشيته: (رأيت النبيﷺ صلى الله عليه وسلم قبيل الشروع، أنه ناولني قدحًا من اللبن، وأشار إليَّ فأصبتُ منه، ثم ناولته عليه الصلاة والسلام فأصاب منه)[2].

ما تميزت به حاشية الطيبي:

حرص الطيبي على توجيه البلاغة في تفسير الآيات بما يتوافق مع اعتقاد أهل السنة، مخالفًا الزمخشري الذي وجّه الآيات بما يوافق مذهب المعتزلة. وقد نجح الطيبي في ذلك، ونال ثناء ابن خلدون وغيره من العلماء، وهذه أعظم خدمة أسداها الطيبي لكتاب الله العظيم، وهنا تكمن أهمية جهوده التي استحقت ثناء ابن خلدون، والذي كان قد أثنى أولا على الكشاف بصورة عامة، وأخذ على الزمخشري تأييده للاعتزال، ثم ذكر الطيبي بعد ذلك، ورأى في منهجه أكثر علمية وسلامة في الدين مع إجادته وإمتاعه في فنون البلاغة.

يقول رحمه الله تعالى: ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير اللغوية، كتاب: الكشاف للزمخشري، من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيفها، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم[3].

---

(1) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة، (٢/ ١٤٧٥).

(2) حاشية الطيبي على الكشاف، (١/ ٦١٢). وينظر: طبقات المفسرين، للداوودي (١/ ١٤٧). وينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة، (٢/ ١٤٧٥).

(3) ينظر: مقدمة ابن خلدون، ص (٤٤٠) دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٤م.

سبب تأليف الحاشية:

ذكر الطيبي في مقدّمة حاشيته أنّ الدّاعي إلى هذا التأليف إبراز لطائف النكت المكنونة، وأسرار المعاني المصونة، وكشف القناع عن وجه إعجاز التنزيل. وأنّه اختار أن يكون كتابه حاشية على الكشاف؛ لأنّه إمام حبرٌ همام، ومصنّفه لا يخفى مقداره، ولا يشق له غبار[١].

الغاية من تأليف الحاشية:

ويذكر الطيبي أنّ غايته من هذا التأليف: شرح مجمل الكشاف، وحل معضله، وتلخيص مشكله، وتخليص مبهمه، وفسر عويصه، وفك عقوده الموربة، وانتهاض خلاصة أفكار المحققين، لتسهيل وعره، وتيسير صعبه[٢].

منهجه إجمالًا:

ويُبيّن الطيبي منهجه في التفسير؛ وأنّه شرع في ذلك التفسير مستعينًا بمجموعة من العلوم؛ فيقول: «بعد تتبع مظان العلمين المختصين بالقرآن آونة من الأزمان، والإتقان على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يكاد إحصاء، ولطائف الإعراب ما لا يضبط إملاء، وعلى نكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه، ولم آل جهدا في جهات المنقول استنادا إلى الأصول، وانتساب القراءات المشهورة والشاذة، وبيان وجوهها، وكشف ستورها»[٣].

ومنهج الطِّيبي في فتوح الغيب، يظهر في أنّه جمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المحمود، مع التوسع في الأخير، وهو يوجّه القراءات المتواترة والشاذّة ويُبيّن أثرها في المعنى، وهو على مذهب أهل السنة والجماعة السادة الأشاعرة في تفسيره لآيات الاعتقاد، وشافعيّ المذهب، فقد سار الطيبي في تفسير آيات الأحكام وما تعرّض له من مسائل فقهية بما يوافق المذهب الشافعي وناصَر اختيارات الإمام الشافعي وترجيحاته، ومن منهجه: الاستشهاد بالشعر، وبأمثال العرب وأقوالهم، واهتمامه بالجوانب اللغوية. كما أنّه يُكثر النقل عن العلماء السابقين، ويختار ويُرجّح ما

---

(١) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١/ ٦١٠).

(٢) ينظر: المرجع السابق، (١/ ٦١١).

(٣) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١/ ٦١٢).

يراه راجحًا، ويتعقّب الزمخشري في اعتزالياته، ولا يمنعه ذلك من الإشادة به عند كلّ مناسبة، وله مآخذ على الزمخشري في تفسيره، ويميل غالبًا إلى موافقته في مسائل البلاغة[1].

والطيبي تضلَّع في ذلك كله بعدد من العلوم وجمع عدداً من الفنون؛ إذ يعدّ مفسّراً ومحدثاً وفقيهًا ونحويًا وبلاغيًا. وهو متأثرٌ بالصوفيّة، ويُجل علمائهم، وينقل عنهم. كما يمكننا ملاحظة ظهور أثر الصناعة الحديثية عند إيراد الأحاديث النبوية وذكر معاني مفرداتها وشرحها. كما اعتنى الطيبي بإعجاز القرآن وبلاغته، وعلومه. وقد برزت الشخصية العلمية للطيبي في اختياراته وترجيحاته وخاصة في المسائل التفسيرية والفقهية والبلاغية. ولكثرة مصادر الحاشية وتنوعها وتميزها في فنّها وتخصصها؛ حظيت بحفاوة العلماء وبروزها في مصنفاتهم ومنهم: السيوطي والألوسي وابن عاشور وغيرهم[2].

---

(١) لا يخفى أنّ المقام لا يسع للاستشهاد على ذلك كلّه. وللوقوف على منهجه تفصيلًا يُنظر: الطيبي ومنهجه في فتوح الغيب، للباحثة: بشرى بنت رشيد، كلية الشريعة، جامعة القصيم، ١٤٤١هـ.

(٢) للمزيد: ينظر: الجزء الأوّل من فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب بتحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، الناشر: جائزة دبي الدولية الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م عدد الأجزاء: ١٧.

المبحث الأوّل: الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء من خلال حاشية الطيبي:

تتمثل الوظيفة الدّلالية للوقف في أنّه يؤدّي إلى توجيه معنى الآية الكريمة وجهة معيّنة، على حين أنّ الوصل يغيّر المعنى في نفس الآية أو الموضع إلى وجهة أخرى، وهو أثرٌ ينشأ من دلالة الوقف مباشرة[١].

كما تظهر الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء في أثره على تنوع المعاني القرآنية وإثرائها، فيُعنى هذا المبحث بدراسة ما للوقف والابتداء من دور بارز في توجيه معنى الآية وجهة معيّنة. فاللفظ القرآني واحد والمعاني تتعدّد وفقًا لموطن الوقف. ودلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى بسببٍ من اختلاف الوقف والوصل يُعَدُّ لونًا من ألوان الإيجاز، والإيجاز ضربٌ من ضروب البلاغة، وهو تأدية المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، حتى قيل: البلاغة الإيجاز[٢].

فالوقف هو الظاهرة الصوتية الأدائية التي تصاحب هذه الألفاظ المنطوقة مُسهمةً دلاليًا في توجيه المعاني. وسوف نحاول في صفحاتنا التالية بيان الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء من خلال النماذج التي ذكرها الإمام الطيبي في حاشيته. والله الموفق.

الموضع الأوّل: دلالة الوقف على أنّ القرآن الكريم نفسه هدى.

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، رجّح الإمام الزمخشري الوقف على: ﴿فِيهِ﴾، وقال بأنّه هو المشهور. ثمّ نقل القول بالوقف على: ﴿لَا رَيْبَ﴾، وعلّق على ذلك بأنّه لا بد للواقف من أن ينوى خبرًا[٣]. والتقدير: لا ريب فيه[٤].

النص:

قال الإمام الطيبيّ: «قوله: (والوقف على ﴿فِيهِ﴾ هو المشهور)، قال الإمام[٥]: الوقف على ﴿فِيهِ﴾ أولى؛ لأنه يكونُ الكتابُ نفسُه هُدي، ولِما تكرّر في التنزيل أنه هدي وهو نُور، وعلى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا يكون الكتاب نفسه هدي؛ بل يكون فيه هدي... قال في (المرشد)[٦]: إن جعلت ﴿لَا رَيْبَ﴾ بمعنى:

---

(١) ينظر: أثر الوقف على الدّلالة التركيبية، د. محمد يوسف حبلص، (ص: ١٠٠).

(٢) ينظر: العقد الفريد، لابن عبد ربه (١/ ٢٨١)، الصناعتين، لأبي هلال العسكري (ص: ١٩٠).

(٣) لأنه إذا لم ينوه يلزم الشروع في الكلام الثاني قبل تمام الأول. ينظر: حاشية الطيبي، (٢/ ٥٧).

(٤) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٥).

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي، (٢/ ٢٢٦).

(٦) ينظر: المرشد، للعماني، (١/ ١٢٤).

حقا كأنك قلت: (الم ذلك الكتاب حقا)؛ فالوقف عليه تام، وإليه ذهب الزجاج[1]، وقال: لأن (لا شك) بمعنى حقا»[2].

التحليل:

نلحظ من كلام الإمام الطيبي الوظيفة الدّلالية للوقف هنا؛ حيث إنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿فِيهِ﴾، وجّه معنى الآية إلى أنّ ذلك القرآن الكريم نفسه هدى، وقد استدل على هذا المعنى بالسياق العام للقرآن الكريم؛ حيث وردت آيات تفصح عن أنّ القرآن هدى ونور. كما بيّن أنّ الوقف على: ﴿لَارَيْبَ﴾، لا يُعطي هذه الدّلالة، بل يكون المعنى: ذلك الكتاب حقًّا فيه هدى، فلا يكون الكتاب نفسه هدى. واستدل على أنّ الوقف على ﴿لَارَيْبَ﴾ لا يُعطي هذه الدّلالة، بما لخّصه عن العماني(ت:بعد٥٠٠هـ) في كتابه: (المرشد في الوقف والابتداء).

الدراسة:

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَارَيْبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] يجوز الوقف علي قوله تعالى: ﴿فِيهِ﴾؛ فيصح اقترانه بما قبله والوقف عليه، ، كما يجوز الوقف على ما قبله، وهو: ﴿لَارَيْبَ﴾، ولكّل وقفٍ منهما وظيفة دلالية.

فالوقف على: ﴿لَارَيْبَۛ﴾، فيه أوجه: أوّلها: أن يكون خبر (لا) محذوفًا، وتقديره: (فيه)، ويكون التقدير: ذلك الكتاب لا ريب فيه، فيه هدى للمتقين، والمعنى عليه: أن هذا الكتاب لا يقع فيه ريب، وأن فيه هداية للمتقين، وهذا الوجه هو أقوى الأوجه في إعراب الآية بناءً على هذا الوقف، وقد ذكره جماعة من أهل التفسير والإعراب(٣). ثانيها: أن يكون معنى ﴿لَارَيْبَۛ﴾: لا شك؛ أي: أن هذا الكتاب هو الحق لا شك في ذلك. وذهب الزجاج (ت:٣١١هـ) إلى جعل ﴿لَارَيْبَ﴾ بمعنى:

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للزجاج، (١/ ٧٠).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٥٧).

(٣) ينظر: الكشاف، للزمخشري (١/ ٣٥)، مفاتيح الغيب، للرازي (٢/ ٢٦٦)، أنوار التنزيل، للبيضاوي (١/ ٣٧)، مدارك التنزيل، للنسفي ٠١/ ٣٩)، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (١/ ٦٣)، إرشاد العقل السليم، لأبي السعود (١/ ٢٤)، فتح القدير، للشوكاني (١/ ٣٩)، روح المعاني، للآلوسي (١/ ١١٠)، التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (١/ ٢٢٣).

حقًا، فالوقف عليه تامٌّ[١]. الثالث: أن تكون الصيغةُ صيغةَ خبر، والمعنى نهي؛ أي يكون المقصود: لا ترتابوا فيه، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[٢].

واختار أبو جعفر النَّحَّاس (ت:٣٣٨هـ) الوقف على: ﴿لَا رَيْبَ﴾[٣]. وجوزه مكيّ بن أبي طالب (ت:٤٣٧هـ)[٤].

ومن الوظائف الدّلالية الناشئة عن الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾، والابتداء بـ ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ : أن يكون تخطئةً للذين أعرضوا عن استماع القرآن، فقالوا: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ﴾ [فصلت: ٢٦] استنزالاً لطائر نفورهم، كأنه قيل: هذا الكتاب مشتملٌ على شيءٍ من الهدى، فاسمعوا إليه[٥].

والوقف على: ﴿فِيهِ﴾ اختاره جماعة من المفسِّرين منهم الرَّازي (ت:٦٠٦هـ) الذي حكى أن الوقف على ﴿فِيهِ﴾ أشهر وأَوْلَى من الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾، فقال: «الوقف على ﴿فِيهِ﴾ هو المشهور، وعن نافع (ت:١٦٩هـ)، وعاصم (ت:١٢٩هـ) أَنَّهما وقفا على ﴿لَا رَيْبَ﴾، ولابد للواقف من أن ينوي خبراً، ونظيره قوله: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء:٥٠] ، وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز، والتقدير: «لا ريب فيه فيه هدى»، واعلم أن القراءة الأُولَى أَوْلَى؛ لأن على القراءة الأُولَى يكون الكتاب نفسه هدى، وفي الثَّانية: لا يكون الكتاب نفسه هدى، بل يكون فيه هدى، والأوَّل أَوْلَى؛ لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى، والله أعلم»[٦].

وممَّن اختار هذا الوقف -أيضًا- الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ)، فنصَّ على شهرته، واحتجَّ له بأنه يفيد أن الكتاب كله هدىً، كما احتجَّ بما تكرر في التنزيل من أن القرآن هدىً[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (١/ ٧٠)، إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري (١/ ٤٨٨).

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي (١/ ١٤٢)، تفسير البغوي (١/ ٥٩)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١/ ١٥٩)، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (١/ ٦٤).

(٣) ينظر: القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (ص:٣٣).

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن، لمكيّ بن أبي طالب (١/ ٧٤).

(٥) ينظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي، (٢/ ٢٦٦).

(٧) ينظر: روح المعاني، للآلوسي (١/ ١١٠).

والذي يراه الباحث راجحًا: هو جواز اعمال الوقفين؛ لأنّ بهما تكثر معاني القرآن وتتعدّد، وتظهر الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء؛ فإذا وقف القارئ على: ﴿لَا رَيْبَ﴾، وجدنا أنفسنا بإزاء معنى، وإذا وقف على: ﴿فِيهِ﴾، وجدنا أنفسنا بإزاء معنى جديد، لم نلمسه عند الوقف الأوَّل(١).

ولله درّ ابن عاشور حين قال: «وجملة: ﴿لَا رَيْبَ﴾ إن كان الوقف على قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾، تعريضٌ بكلِّ المرتابين فيه من المشركين، وأهل الكتاب أي: أن الارتياب في هذا الكتاب نشأ عن المكابرة، وأن ﴿لَا رَيْبَ﴾؛ فإنه الكتاب الكامل، وإن كان الوقف على قوله: ﴿فِيهِ﴾، كان تعريضًا بأهل الكتاب في تعلقهم بمحرَّف كتابَيْهم، مع ما فيهما من مثار الريب والشك من الاضطراب الواضح الدال على أنه من صنع النَّاس، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]»(٢).

كما يُبرز هذا الموضع أنّ (الوقف والابتداء) من مظاهر الإيجاز؛ حيث إنّ لقارئ القرآن الكريم أن يقف عند قوله تعالى: ﴿فِيهِ﴾، ويبتدئ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ويمكنه الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ ويبتدئ: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، فمن وقف عند قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾، فقد أعطى دلالة أنّه الكتاب بدون شك، وأثبت أنَّ فيه نبعًا فيَّاضًا بالهداية للمتقين، ومن وقف على ﴿فِيهِ﴾، فقد أعطى دلالة أنَّه كتاب لا يوجد فيه شك أو ارتياب، وأثبت أنه كله هدىً للمتقين(٣).

الموضع الثاني: دلالة الوقف على معنى: (المتقين) ودلالته على مقصود الصفة.

في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، سأل الزمخشري عن هذه الصفة، أعني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٣]؛ ثمّ أجاب عن ذلك بأنّ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ إما موصول بـ: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو: هم الذين يؤمنون. وبذلك يكون الوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] حسنًا غير تام. فتكون هذه الصفة واردة بيانًا وكشفًا للمتقين، أو مدحًا للموصوفين بالتقوى، ويكون المقصود بالمتقين: الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤدّون الزكاة. كما يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٣]؛ مقتطعًا عن ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] مرفوعًا على الابتداء مخبرًا عنه بـ:

---

(١) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي (ص: ٦٩١-٦٩٢).

(٢) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (١/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٣) ينظر: لا يأتون بمثله، لأستاذي الكريم أ. د/ محمد سالم أبو عاصي (١٢٤-١٢٥).

﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]؛ وبذلك يكون الوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وقفًا تامًا. وبذلك لا تكون بيانًا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وتكون صفة برأسها دالة على فعل الطاعات، ويكون المقصود بالمتقين: الذين يجتنبون المعاصي[١].

النص:

علّق الإمام الطيبي على ذلك؛ فقال: « قوله: (حسنا غير تام)، قال السجاوندي[٣][٢]: الوقوف على مراتب... ومطلق: وهو ما يحسن الابتداء بما بعده. هذا هو الذي عناه المصنف بقوله: (مقتطع عن المتقين، مرفوع بالابتداء). وجائز: وهو ما يجوز الوصل فيه والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين. وحَمْلُ قولِه:(حَسَنٌ غيرُ تام) على هذا القِسْم حَسَن؛ لأن اعتبارَ الصفة يقتضي الوصل، واعتبار الفاصلة وأنّها آخرُ آيةٍ يقتضي الفصل... قوله: (بيانا وكشفا)، أي: مفهومها مفهوم المتقين كما تجيء الصفة معرِّفة لموصوفها... ثم في جعل: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] صفة مخصصة: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وأن يراد بالمتقين الذين يجتنبون عن المعاصي، -كما ذهب إليه المصنف وتبعه صاحب (المفتاح)[٤]- نظرٌ؛ لأن الصفة حينئذ على غير ما عليه الكاشفة، فيكون مفهومها غير مفهوم الموصوف كما قال: (تفيد غير فائدتها). فإذا قيل: المراد بالمتقين المجتنبون عن المعاصي! فُهم منه أنّهم الذين يأتمرون بأمر الله تعالى، وينتهون عما نهى الله عنه؛ لقوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] فكيف يقال: الذين يؤمنون بالغيب غير الذين يجتنبون عن المعاصي؟ أمّا لو أريد بهم: الذين يجتنبون عن الشرك[٥]... أفادت الصفة ما هو المطلوب من هذا الوجه، وهو التحلية بعد التخلية وجاءت قارة في مكانها... واعلم أن الصفة الفارقة تستدعي الاشتراك في الموصوف فيما يقع له الامتياز بالصفة، فإذا قلت: زيد التاجر عندنا، وجب الاشتراك فيما يقع له الامتياز بصفة التجارة، كذلك: (المتقين) إنما يُتَصَوَّر فيه الاشتراكُ باعتبار: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] إلى آخره، فينبغي أن يُتَصَوَّرَ مَن هو مُتَحَلٍّ به، ومَن هو

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٧) وما بعدها.

(٢) ينظر: علل الوقوف، للسجاوندي، (١/ ١١٦)، (١/ ١٢٨).

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٧٧) وما بعدها.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي، (ص:١١٥).

(٥) بمعنى: التوقي عن العذاب المخلد بالتبرؤ عن الشرك. ينظر: الوسيط، للواحدي، (١/ ٧٩). وينظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي، (١/ ٩٩). وينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٨١).

معزولٌ عنه؛ ليَختص بالوصف مَن قُصِد إيرادُه له، وذلك لا يصح إلا بالقول بأنهم يجتنبون الشرك. وأما إذا قلت: الذين يجتنبون المعاصي؛ فلا يستقيم لما ذكرناه من وجوب الاشتراك فيما يقع له الامتياز بالوصف»[1].

التحليل:

الوظيفة الدّلالية للوقف هنا تتجلى في حُكم الوقف على قوله تعالى: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ فلو قلنا بجواز الوقف، وهو ما يجوز الوصل فيه والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين[2]، وبأنّه وقفٌ حسنٌ؛ كانت هذه الصفة واردة بيانًا وكشفًا للمتقين، أو مدحًا للموصوفين بالتقوى، ويكون المراد بالمتقين: الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤدّون الزكاة ويؤمنون بما أنزله الله تعالى من كُتب سماوية.

ولو قلنا بأنّه وقفٌ تامٌ؛ لا تكون الصفة بيانا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وتكون صفة مستقلة مقتطعة عمّا قبلها دالة على فعل الطاعات، ويكون المراد بالمتقين: الذين يجتنبون الشرك، ومعناها: التوقي عن العذاب المخلد بالتبرؤ عن الشرك؛ وبذلك تفيد الصفة التحلية بعد التخلية.

الدراسة:

ذهب ابن الأنباري إلى أنّ الوقف على قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] غير تام؛ لأن: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ **[البقرة:٣]** نعت للمتقين، ويجوز أن يكون تامًّا إذا رفع: ﴿الَّذِينَ﴾ **[البقرة:٣]** بما عاد من قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ **[البقرة:٥]**؛ فينتقل على هذا المذهب من جهة النعت[3].

وتظهر العلاقات الدّلالية للوقف والابتداء، من تقديرات العلماء لقوله تعالى: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ فقد ذهبوا إلى :

(١) تمام الوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إذا قلنا إنّ: ﴿الَّذِينَ﴾ **[البقرة:٣]** في موضع رفع بالابتداء، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، أي: الذين يؤمنون بالغيب هم المذكورون. ويجوز أن يكون التقدير: هم الذين يؤمنون بالغيب. وهذا الوجه مستحب؛ لأنه رأس آية[4].

---

(١) حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٧٧) وما بعدها.

(٢) فاعتبارَ الصفة يقتضي الوصل، واعتبار الفاصلة وأنّها آخرُ آيةٍ يقتضي الفصل. كما بيّنه المصنّف آنفًا.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٢٠)

(٤) ينظر: القطع والائتناف، (ص: ٣٣) وما بعدها.

(٢) كفاية الوقف على نصب: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة:٣] بأعني أو أمدح أو أذكر؛ لأنَّ النصب إنما يكون بإضمار فعل، فنصبه بالفعل المضمر، وهو في النية عند ابتدائك بالمنصوب، فلا يكون فاصلًا بين العامل والمعمول؛ لأنَّك إذا ابتدأت بالمعمول فكأنك مبتدئ بالعامل معه، وتضمره حال ابتدائك بالمعمول. والوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] يكون كافيًا[١].

(٣) امتناع الوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إن جر: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة:٣] صفة لهم، أو بدلًا منهم، أو عطف بيان؛ لأنه لا يفصل بين النعت والمنعوت، ولا بين البدل والمبدل منه؛ لأنهما كالشيء الواحد. ومن حيث كونه رأس آية يحسن الوقف؛ على أن المعنى: الذين يتقون الله جل وعز بأداء حقه يجعلونه بينه وبينهم حاجزًا من عذابه ومانعًا من عقابه[٢].

ومن ذلك يظهر لنا: أنّه إذا وقف القارئ على قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ دلّ على أنّ التقوى هنا بمعناها العام دون حصر أو قصر؛ إذ أنها: اجتناب ما حرمه الله ﷻ، وأداء ما افترضه عليهم. وإذا وصل كان قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] كالتفسير لكونهم متقين، وذلك لأن المتقي هو الذي يكون فاعلا للحسنات وتاركا للسيئات.

يدل على ذلك اختلاف المفسرين في معنى قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ فمنهم من ذهب إلى أنّ التقوى هنا بمعناها العام دون حصر أو قصر؛ إذ أنها: اجتناب ما حرمه الله ﷻ، وأداء ما افترضه عليهم[٣]؛ وعلى ذلك فقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] في موضع رفع بالابتداء، وخبره: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥]؛ وعلى ذلك يكون قوله تعالى: فقوله تعالى: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ غير متعلق بما بعده.

ومنهم من قال: إنّ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] بدلٌ أو نعتٌ[٤] من: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ فالصفات الواردة بعد من صفات المتقين، وعلى ذلك: فهي متعلقة بما بعدها لفظا ومعنًى، وهو

---

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ١٨).

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، (١/ ٥٦).

(٣) ينظر: معالم التنزيل، للبغوي (١/ ٦٠)، الجواهر الحسان، للثعالبي (١/ ١٨٣).

(٤) ينظر: تفسير البغوي، (١/ ٦٠). تفسير الرازي (٢/ ٢٦٩)، الدر المصون، للسمين، (١/ ٩١).

قول قتادة [1]. وقال الرازي: «ويحتمل أن يكون كالتفسير لكونهم متقين، وذلك لأن المتقي هو الذي يكون فاعلا للحسنات وتاركا للسيئات» [2].

وقد رجح جماعة من المفسرين[3] القول الأول الذي وصف: (المتقين) بأنهم الذين اتقوا الله تبارك وتعالى في ركوب ما نهاهم عن ركوبه، فتجنبوا معاصيه، واتقوه فيما أمرهم به من فرائضه، فأطاعوه بأدائها، فالأقرب ألا تكون هذه الأشياء تفسيرا لكونهم متقين؛ وذلك لأن كمال السعادة لا يحصل إلا بترك ما لا ينبغي وفعل ما ينبغي؛ فالترك هو التقوى.

فعلى القول الأول: يكون قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] منقطعًا مما بعده، فيتم الوقف عليه، وعلى القول الثاني: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب تتعلق بما بعدها لفظا ومعنى؛ كان الوقف على المتقين حسنًا غير تامّ، وإذا كان مقتطعًا، كان وقفًا تاما. وقد ذكر ذلك كثير من المفسرين[4].

والذي تميل إليه النّفس: أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] كلاما متصلا بـ: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] على أنه صفة لإرداف صفتهم الإجمالية بتفصيل يعرف به المراد، فلا داعي للذهاب به مذهب الاستئناف مع وضوح اتصاله بما قبله وتعلقه به[5]. وعلى ذلك فالوقف على قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] حسنٌ؛ لتعلقه بما بعده لفظًا ومعنى. وهذا لا يمنع القول بالتمام. والله أعلم.

الموضع الثالث: دلالة الوقف على نفي الإيمان عن المنافقين وإثبات خداعهم.

ويظهر ذلك من خلال استشهاد الإمام الطيبي بالوقف اللازم عند السجاوندي في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:٩]؛ حيث علّل السجاوندي لزوم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] بأنّ: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]؛ منكر، والجملة بعد المنكر تتعلق به صفة،

---

(١) جامع البيان، للطبري، (١/ ٢٣٣)، تفسير ابن كثير (١/ ١٦٣)، الدر المنثور، للسيوطي، (١/ ٦٤).

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي، (٢/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١/ ٢٣٤)، مفاتيح الغيب، للرازي (٢/ ٢٧٠).

(٤) كالزمخشري، والرازي، والبيضاوي، والنيسابوري، والألوسي، ذكروا هذه الأحكام صراحةً، وأشار إليها: ابنُ عاشور. ينظر: الكشاف (١/ ٣٧)، مفاتيح الغيب (٢/ ٢٦٩)، أنوار التنزيل (١/ ٣٧)، روح المعاني (١/ ١١٣)، التحرير والتنوير (١/ ٢٢٨).

(٥) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (١/ ٧٢)، التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٢٢٨).

فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين، فينفي الوصف لا مع الموصوف فينتقض المعنى، فإن المراد نفي الإيمان عنهم، وإثبات الخداع لهم، ولأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفة ينفي الصفة ويقرر الموصوف[١].

النص:

قال الإمام الطيبي: «الوقوف على مراتب: لازم: وهو الذي إذا وُصل غيَّر المَرامَ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة:٨-٩]؛ فلو وصل: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة:٩]؛ صارت صفة للمؤمنين، فينتفي الخداع عنهم، ويتقرر الإيمان خالصًا عن الخداع، كما تقول: وما هو بمؤمن مخادع. والمراد نفي الإيمان وإثبات الخداع»[٢].

التحليل:

يظهر بذلك أنّ الوقف هنا على قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]؛ لدفع التوهّم غير المراد؛ لأنّ القارئ لو وصل الكلام لأوهم أنّ جملة: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة:٩] حال من الضمير: ﴿هُم﴾ [البقرة:٨]؛ وهذا يوجب نفي خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع. وعلى هذا فالراجح عند الإمام الطيبي اعتبار جملة: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة:٩] استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الدراسة:

ذكر العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] أحكامًا: الأوّل: تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]؛ إن جعل قوله ﷻ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٩] استئنافًا بيانيًّا؛ كأنَّ قائلًا يقول: ما بالهم قالوا آمنا ويظهرون الإيمان وما هم بمؤمنين؟! فقيل: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]. والثاني: عدم جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]؛ إن جعلت جملة: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] بدل اشتمال[٣] من جملة: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة:٨]؛ لأنَّ قولهم مشتمل على الخداع، والمعنى: على إثبات الخداع لهم، ونفي الإيمان عنهم، أي: وما هم بمؤمنين مخادعين. الثالث: جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] مطلقاً على أيّ إعراب؛ بالنّظر إلى كونه رأس آية.

---

(١) ينظر: علل الوقوف، للسجاوندي، (١/ ١٨٠) وما بعدها.

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٧٧). وينظر: علل الوقوف، للسجاوندي، (ص:١٠٨).

(٣) وهو: (الدال على معنى في متبوعه)، نحو: أعجبني زيد علمه. ينظر شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، (٣/ ٣٤٩).

وسبب اختلاف الوقف هنا يرجع إلى الاختلاف في معنى جملة: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] وإعرابها؛ لأنّ هذه الجملةُ الفعلية يُحْتمل أن تكونَ مستأنفةً جواباً لسؤال مقدَّر، وهو: ما بالُهم قالوا آمنَّا وما هم بمؤمنين؟ فقيل: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]. ويحتمل أن تكونَ بدلاً من الجملةِ الواقعة صلةً لـ: ﴿مَن﴾ [البقرة:٨]، وهي: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة:٨]، ويكون هذا من بدلِ الاشتمال؛ لأنَّ قولَهم كذا مشتملٌ على الخِداع. وعلى هذين القولين: فلا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب. ويُحْتمَل أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير المستكنِّ في: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة:٨]، تقديرُه: «ومن الناسِ مَنْ يقول حالَ كونِهم مخادِعين[1].

لذلك ذهب ابن الأنباري(ت:٣٢٨هـ) إلى أنّ الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] حسنٌ وليس بتام؛ وعلّل ذلك بقوله: لأن قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] في موضع نصب على من (هم)، كأنه قال: «مخادعين الله»[2].

بينما مال النّحاس(ت:٣٣٨هـ) إلى القول بكفاية الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] إن جعلنا: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] مستأنفًا، أمّا إن قدّرناه في موضع الحال من الضمير المستكنِّ في: ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة:٨]؛ كان الوقف؛ لأنّ المعنى: (مَن يقول آمنا مخادعين)[3].

ورجّح الدّاني(ت:٤٤٤هـ) كفاية الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] دون تفصيل في وجوه إعراب الجملة بعدها[4].

وتظهر الوظيفة الدلالية للوقف والابتداء: من خلال توجيه الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]؛ فيجوز الوقف عليها وقفاً تامّاً أو كافياً؛ باعتبار أنّ قوله ﷻ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] استئنافٌ وقعَ جَواباً عن سؤال ينساق إليه الذهنُ؛ كأنه قيل: مالهم يقولون ذلك وهم غيرُ مؤمنين؟ فقيل: يخادعون الله الخ أي: يخدعون. ويكون الوقف صالحاً باعتبار أنّ

(١) ينظر: الدر المصون، للسمين، (١/ ١٢٤).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (١/ ٤٩٦).

(٣) ينظر: القطع والائتناف، (ص: ٣٧).

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ١٩).

قوله ﷻ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] بيانٌ ليقولُ وتوضيحٌ لما هو غرضُهم مما يقولون؛ وذلك بالنَّظر إلى كونها رأس آية(١).

قال النكزاوي(ت:٦٨٣هـ): (الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، كاف، وقيل: صالح علي استئناف ما بعده)(٢).

وفي تمام الوقف على: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، يتسق مع سياق الآية ومرادها؛ حيث إنّ مرادَ الآية كشفُ حقيقة هؤلاء المنافقين، وأنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم؛ فيظهر بذلك الواقع من خلال فضح نواياهم الخبيثة، ثم يجئ قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، لتفسير عدم إيمانهم من خلال إيراد أسبابه، وهو جواباً عن سؤال سائل، لماذا ءامنوا ظاهراً وكفروا باطناً؟ والله أعلم.

لذلك وصف العماني الوقف على قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] بأنّه وقفٌ صالحٌ؛ لأننا أتينا بفائدة الآية، وعلّل عدم حكمه عليه بالتمام بأنّ أهل النحو زعموا أنّ قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة:٩] في موضع حال؛ كأنّه قال: (ومن الناس من يقول آمنا بالله مخادعين بهذا القول وحاقنين لدمائهم)؛ فلذلك نقصت درجة الوقف على قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] عن التمام. ثمّ قال: ويجوز أن تجعل قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة:٩] خبرًا مستأنفًا؛ فإن حملت الإعراب على هذا الوجه؛ كان الوقف على قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] تامًّا(٣).

والذي يترجّح لدى الباحث: تمام قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]؛ لدفع التوهّم غير المراد؛ والإتيان بفائدة الآية ومرادها. والله أعلم.

الموضع الرابع: دلالة الوقف على كون الرسول ﷺ أصلًا في حكم الإيمان بالقرآن.

في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:٢٨٥]، ذكر الزمخشري جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥]، إن عُطِف على: ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢٨٥]، ويكون الضمير في: ﴿كُلٌّ﴾ [البقرة:٢٨٥] راجعًا إلى الرسول ﷺ

(١) ينظر: تفسير أبي السعود، (١/ ٤٠). وينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٢٧٤).

(٢) الاقتداء، للنكزاوي، (١/ ٢٣٩).

(٣) ينظر: المرشد، للعماني، (١/ ١٣٧).

والمؤمنين، أي: كلهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله من المذكورين. وأشار إلى جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]؛ إن كان قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] مبتدأ؛ ويكون الضمير: ﴿كُلٌّ﴾ [البقرة:٢٨٥] للمؤمنين، على معنى: كل واحد منهم آمن[١].

النص:

علّق الطيبي على ذلك؛ فقال: « قوله: (وإن كان مبتدأ؛ كان الضمير للمؤمنين). قال أبو البقاء: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] معطوف على: ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢٨٥]؛ فيكون الكلام تامًّا، وقيل: (المؤمنون) مبتدأ، و: ﴿كُلٌّ﴾ [البقرة:٢٨٥] مبتدأ ثان، والتقدير: كل منهم، و: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة:٢٨٥] خبر المبتدأ الثاني، والجملة: خبر الأول[٢]. وقال السجاوندي: ﴿كُلٌّ﴾ [البقرة:٢٨٥]: ابتداء، ولو كان توكيدًا لقوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] لقيل: كلهم[٣]. وقلت: الوجه الأول أقضى لحق البلاغة وأولى في التلقِّي بالقبول؛ لأنّ الرسولَ ﷺ حينئذٍ يكونُ أصلًا في حكم الإيمان بما أُنزل إليه، والمؤمنونَ تابعونَ... ويلزمُ على الوجه الثاني أنّ حُكم المؤمنين أقوى من حُكم الرسُول ﷺ لكونِ الجُملةِ اسميّة ومؤكَّدة، وعلى أسلوبِ التقوِّي معَ إفادةِ الاستقلالِ في الحُكم، قال القاضي[٤]: إفرادُ الرسول ﷺ بالحُكم إمّا لتعظيمه أو لأنّ إيمانَه عن مُشاهدةٍ وعِيان، وإيمانُهم عن نَظَرٍ واستدلال»[٥].

التحليل:

تتجلّى الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء عند الإمام الطيبي هنا؛ حيث إنّه رجّح تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥]، على أنّه معطوف على: ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢٨٥]؛ فيكون الكلام تامًّا، وعلّل ذلك: بأنّ دلالة الوقف هنا أقضى لحق البلاغة وأولى في التلقِّي بالقبول؛ لأنّ تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] يجعل الرسولَ ﷺ

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٣١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، (١/ ٢٣٣). وبقية كلامه: (وأفرد الضمير في آمن ردًا على لفظ كل). وهو بذلك وافق الزمخشري في جواز الوجهين.

(٣) ذكر السجاوندي أن الوقف على: (والمؤمنون) [البقرة:٢٨٥] مطلق. والمطلق عند السجاوندي هو: ما يحسن الابتداء بما بعده. ينظر: علل الوقوف، (ص:٣٥٤).

(٤) تفسير البيضاوي، (١/ ١٦٦).

(٥) حاشية الطيبي على الكشاف، (٣/ ٥٧٣) وما بعدها.

أصلًا في حكم الإيمان بما أُنزل إليه، والمؤمنونَ تابعونَ لهﷺ في ذلك. وفيه تعظيمٌ للرسولﷺ؛ بإفراده في الحُكم؛ حيث إنّ إيمانَهﷺ عن مُشاهدةٍ وعِيان، وإيمانُهم عن نَظَرٍ واستدلال. كما أنّ فيه تنزيهٌ للنبيّﷺ؛ فلا يكون حُكم المؤمنين أقوى من حُكم الرسُولﷺ، خاصة أنّ الجُملةِ اسميّة ومؤكَّدة، ووردت على أسلوبِ التقوِّي معَ إفادةِ الاستقلالِ في الحُكم.

الدراسة:

الوقف على قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] حسنٌ عند ابن الأنباري والأنصاري، وتامٌ عند الأخفش سعيد، ورجّح النحاس أنّه أولى من الوقف على قوله: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]. وقال الدّاني إنّه كاف(١).

وقال الأشموني: «﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] تام، إن رفع: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] بالفعلية عطفًا على الرسولﷺ، ويدل لصحة هذا قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: «وآمن المؤمنون»[٢] فأظهر الفعل، ليدخل المؤمنون فيما دخل فيه الرسولﷺ من الإيمان باللهﷻ وملائكتهعليهم السلام وكتبه ورسلهعليهم السلام. بخلاف ما لو جعلت للاستئناف؛ فيكون الوصف للمؤمنين خاصة بأنهم آمنوا باللهﷻ وملائكتهعليهم السلام وكتبه ورسلهعليهم السلام دون الرسولﷺ، والأولى أن نصف الرسولﷺ والمؤمنينﷺ بأنهم آمنوا بسائر هذه المذكورات»[٣].

وتظهر الوظيفة الدلالية للوقف من خلال أحكام الوقف هنا:

فالوقف على قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] يجعل الرسولَﷺ أصلًا في حكم الإيمان بما أُنزل إليه، والمؤمنونَ تابعونَ لهﷺ في ذلك. وفيه تعظيمٌ للرسولﷺ؛ بإفراده في الحُكم.

والوقف على قولهﷻ: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] يدل على دخول المؤمنين فيما دخل فيه الرسولﷺ من الإيمان باللهﷻ وملائكتهعليهم السلام وكتبه ورسلهعليهم السلام.

ومن المفسّرين من ذهب إلى أنّ قولهﷻ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٢٨٥] معطوف؛ على قوله تعالى: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] وعلى ذلك فالضمير الذي ناب عنه التنوين في قولهﷻ: ﴿كُلٌّ﴾ راجعٌ إلى الرسولﷺ والمؤمنين؛ ويكون المعنى: صدَّق الرسولُﷺ بجميع هذه الأشياء التي جرى

---

(١) ينظر: الإيضاح، (١/ ٥٥٩). والقطع، (ص:٢٠٨). والمكتفى، (ص:١٩٣). والمقصد، (٦٨).

(٢) قراءة شاذة، عن علي بن أبي طالب. ينظر: تفسير الثعلبي، (٢/ ٣٠٤)، وينظر: البحر المحيط، لأبي حيان (٢/ ٧٥٦).

(٣) منار الهدي، (ص:١٢٣) وما بعدها.

ذكرها، وكذلك المؤْمنون، ثم ابتدأ بعد ذلك بقوله ﷻ: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾، والمعنى: كل واحد من المذكورين فيما تقدم، وهم الرسول ﷺ والمؤمنون آمن بالله ﷻ[1]. ووجه ذلك عندهم: أنّ هذا الوجه يُشعر بأنه ﷺ ما كان مؤمنا بربه ﷻ، ثم صار مؤمنا بربه ﷻ، ويحتمل عدم الإيمان على وقت الاستدلال[2]. وعلى هذا القول؛ يتم الوقف على قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥][3].

ومنهم من ذهب إلى أنَّ قولَه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥] مبتدأ، والضمير الذي ناب عنه التنوين يعود على المؤمنين فقط. وُوِّحد ضمير: ﴿كُلٌّ﴾ في: ﴿ءَامَنَ﴾ على معنى: كل واحد منهم آمن[4]. وعلى هذا القول يتمّ الوقفُ على قوله: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ثم يبتدئ بقوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ووجه ذلك عندهم: أن المعنى: آمن الرسول ﷺ بكل ما أنزل إليه من ربه، وأما المؤمنون فإنهم آمنوا بالله ﷻ وملائكته عليهم السلام وكتبه ورسله عليهم السلام. وهذا الوجه: يشعر بأن الذي حدث هو إيمانه ﷺ بالشرائع التي أنزلت عليه، كما قال ﷻ: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢]، وأما الإيمان بالله ﷻ وملائكته وكتبه ورسله عليهم السلام على الإجمال، فقد كان حاصلًا منذ خلقه الله ﷻ من أول الأمر[5].

والذي يراه الباحث راجحًا: هو تمام الوقف على قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ويدل لصحة هذا: كونها للعطف؛ بخلاف ما لو جعلت للاستئناف؛ فيكون الوصف للمؤمنين خاصة دون الرسول ﷺ، والأَوْلى أن نصف الرسول ﷺ والمؤمنين بأنهم آمنوا بسائر هذه المذكورات[6]. والله أعلم.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (١/ ٣٦٨)، مفاتيح الغيب، للرازي، (٧/ ١٠٧)، مدارك التنزيل، للنسفي، (١/ ٢٣٢)، غرائب القرآن، للنيسابوري، (٢/ ٨٦)، إرشاد العقل السليم، لأبي السعود(١/ ٢٧٤)، روح المعاني، للألوسي(٢/ ٦٥)، التحرير والتنوير، لابن عاشور(٣/ ١٣٢).

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (٢/ ٧٥٦).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف، لابن الأنباري، (١/ ٥٥٩). وينظر: المكتفى، للداني، (ص: ٣٦).

(٤) ينظر: الكشاف، للزمخشري (١/ ٣٣١) ، التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١/ ٢٣٣).

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب (٧/ ١٠٧). البحر المحيط (٢/ ٧٥٦). التسهيل (١/ ١٤٢)، غرائب القرآن، (٢/ ٨٦)، التفسير والمفسرون في العصر الحديث، (١/ ٢٧٣).

(٦) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١٢١) ، منار الهدى، للأشموني (١/ ١٢٣).

الموضع الخامس: دلالة الوقف على خروج الكلام من حيز البشارة أو دخوله فيها.

في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران:٤٧-٤٨].

ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨] عطف على: ﴿يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران:٤٥]، أو على: ﴿وَجِيهًا﴾ [آل عمران:٤٥]، أو على: ﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران:٤٧]، أو هو كلام مبتدأ. وقرأ عاصم ونافع: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨]، بالياء[1].

النص:

علّق الطيبي على ذلك؛ فقال:«قوله: (أو هو كلام مبتدأ)، قال صاحب المرشد[2]: إذا قُرئ: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨] بالنون، الأجود أن يكون الوقف على: ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧] تامًّا و: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨]: استئنافا، وإذا قُرئ بالياء؛ يكون كافيًا و: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨]، عطفًا على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران:٤٥].

وقلتُ: على الابتداء الكلام خارج من حيز البشارة وحديثها، وهي قصة مستقلة جيئت مستطردة، المعنى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:٤٨] ونبعثه إلى بني إسرائيل رسولا ناطقا بأني قد جئتكم، إلى قوله: ﴿فَاعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران:٥١]، فلما أدّى الرسالة توقّفوا عنده، فلما أحس منهم الكفر قال: من أنصاري إلى الله؟

وأما المعنى على العطف فهو: أن يقدر بعد قوله: ﴿هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران:٥١]، قوله: ثم بعثه الله رسولا إلى بني إسرائيل ودعاهم إلى عبادة الله وإلى صراط مستقيم، فلما لم يصدقوه وأبَوا أن يعبدوا الله وأحسّ منهم الكفر قال: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢]»[3].

التحليل:

علّق الطيبي على ذلك؛ فقال:«قوله: (أو هو كلام مبتدأ)، قال صاحب المرشد[4]: إذا قُرئ: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨] بالنون، الأجود أن يكون الوقف على: ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧]

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٦٤). قراءة متواترة: قرأ: نافع، وأبو جعفر، وعاصم، ويعقوب: {وَيُعَلِّمُهُ}[آل عمران:٤٨] بالياء. وقرأ باقي القراء العشرة: {وَنُعَلِّمُهُ}[آل عمران:٤٨] بالنون. ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٤٠).

(٢) ينظر: المرشد، للعماني، (٢/ ٤٦٤).

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ١١١).

(٤) ينظر: المرشد، للعماني، (٢/ ٤٦٤).

تامًّا و: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨]: استئنافا، وإذا قُرئ بالياء؛ يكون كافيًا و: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران:٤٨]، عطفًا على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران:٤٥].

الدراسة:

تظهر الوظيفة الدّلالية للوقف عند الطيبي في هذا النصّ؛ حيث إنّه بيّن تغاير المعنى وفقًا لتغاير حُكم الوقف؛ فذهب إلى أنّ القول بتمام الوقف على قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧]، معناه أنّ قوله تعالى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:٤٨] **بالنون**، على الابتداء والاستئناف، ومعنى ذلك: أنّ الكلام خرج من حيز البشارة وحديثها؛ لأنّه حينئذٍ غير معطوف على ما قبله، بل هو قصة مستقلة جيئت مستطردة، حديثًا من الله تعالى عن نفسه بنون العظمة، والمعنى: نعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، ونبعثه إلى بني إسرائيل رسولا ناطقا بأني قد جئتكم، إلى قوله: ﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران:٥١]، فلما أدّى الرسالة توقّفوا عنده، فلما أحس منهم الكفر قال: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ؟

بينما القول بكفاية الوقف على قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧]، معناه أنّ قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:٤٨] **بالياء، معطوفٌ على ما قبله؛ فالكلام حينئذٍ يدخل في حيّز البشارة.** ومن ثمّ يتقدّر بعد قوله: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران:٥١]، قوله: ثم بعثه الله رسولا إلى بني إسرائيل ودعاهم إلى عبادة الله وإلى صراط مستقيم، فلما لم يصدقوه وأبَوا أن يعبدوا الله وأحسّ منهم الكفر قال: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢].

وهذا هو ما ذهب إليه علماء الوقف والابتداء: فقد ذكر النحاس في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ حكمين للوقف يتغيران بتغير القراءة . الأول: الوقف الكاف على قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ على قراءة الياء في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ .الثاني : الوقف التام على قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ على قراءة النون في قوله تعالى ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾[1].

وقال الدّاني: ومن قرأ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:٤٨] بالياء لم يبتدئ به؛ لأنه راجع إلى ما قبله من الإخبار عن الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران:٤٥]؛ فلا

(١) ينظر: القطع والائتناف، (ص: ١٣٦).

يقطع منه لتعلقه به. ومن قرأ ذلك بالنون. ابتدأ به؛ لأنه استئناف إخبار من الله تعالى عن نفسه بذلك، فهو منقطع مما قبله[١].

ويُعلّل العماني ذلك؛ فيقول: (﴿فَيَكُونُ﴾ تامًّا عند من قرأ: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ بالنون، وهو كاف لمن قرأ بالياء؛ لأنّه معطوف على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾؛ فلمكان العطف لم يكن وقفًا تامًّا. والواو في معنى العطف أقوى إذا قُرئ بالياء، ويحتمل أن يكون للاستئناف؛ فيكون الوقف على ما دونه تامًّا. فأمّا من قرأ بالنون؛ فالأجود عندي أن يكون الواو فيه للاستئناف، ويحتمل أن يكون للعطف؛ فلذلك حكمت عليه بالتمام)[٢]. والوظيفة الدّلالية واضحة؛ حيث تنوّعَ المعنى وتغاير تبعًا لتغاير حكم الوقف؛ الناشئ عن تغاير القراءات.

الموضع السادس: دلالة الوقف على أنّ أُخذ الميثاق على النبيّين يكون على ظاهره.

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، ذكر الزمخشري وجوهًا في قوله تعالى: ﴿مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]: أحدها: أن يكون على ظاهره من أخذ الميثاق على النبيين بذلك؛ فتكون إضافة الميثاق إلى المُوثَق عليه. والثاني: أن يضيف الميثاق إلى النبيين إضافته إلى المُوثِق (أي: الفاعل) لا إلى الموثَق عليه، كقولنا: (ميثاق الله وعهد الله)، كأنه قيل: وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أممهم، والثالث: أن يراد ميثاق أولاد النبيين وهم بنو إسرائيل على حذف المضاف. والرابع: أن يراد أهل الكتاب وأن يرد على زعمهم تهكما بهم، لأنهم كانوا يقولون: نحن أولى بالنبوة من محمد لأنا أهل الكتاب ومنا كان النبيون[٣].

النص:

قال الإمام الطيبي مُعلِّقًا على ذلك: «قوله: (من أخذ الميثاق على النبيين بذلك) أي: بما في الآية من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] إلى آخره. قال صاحب المرشد[٤]: وقد أجاز بعض أهل المعاني الوقف عند قوله: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل

---

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني (ص: ٤٠).

(٢) المرشد، للعماني، (٢/ ٤٦٤).

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٧٩).

(٤) ينظر: المرشد، للعماني، (٢/ ٤٨٧).

عمران: ٨١] ثم أمرهم الله تعالى بعد ذلك فقال لهم: قولوا للأمم عني: مهما أُوتكم من كتاب وحكمة ورسول لتؤمنن به، وهذا وجه صالح على أن يكون الضمير في: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] للأمم، ويجوز أن يكون الضمير للأنبياء، كأنّه أوجب على كل نبيّ إن جاءه رسول بعده أن يؤمن به ويصدقه وينصره، أي: أيها الرسل إن جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به لأجله»[1].

التحليل:

تظهر الوظيفة الدّلالية للوقف هنا من كلام الطيبي؛ حيث استشهد بكلام العماني على أنّ الوقف على قوله: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١] يجعل أخذ الميثاق على ظاهره، أي: على النبيين؛ لأنّ الكلام قد تمّ، وأمرهم الله تعالى بعد ذلك؛ فقال لهم: قولوا للأمم عني: مهما أُوتكم من كتاب وحكمة أن جاءكم رسول؛ لتؤمنن به.

الدراسة:

الذي يظهر للباحث أنّ الإمام الطيبي يرى تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]، سواء كان الضمير في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] للأمم، أو كان الضمير للأنبياء، كأنّه أوجب على كل نبيّ إن جاءه رسول بعده أن يؤمن به ويصدقه وينصره.

وعليه فاستشهاده بكلام العماني قد يكون في غير محله؛ لأنني فهمت من كلام العماني أنّه يُفرّق بين الأمرين؛ فيرى تمام الوقف إن كان الضمير في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] للأمم، وعدم جواز الوقف إن كان الضمير للأنبياء.

يدل عليه قول العماني: (وأجاز بعض أهل المعاني الوقف عند قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]... لأنّ الكلام قد تمّ، وأمرهم الله تعالى بعد ذلك؛ فقال لهم: قولوا للأمم عني: مهما أُوتكم من كتاب وحكمة أن جاءكم رسول؛ لتؤمنن به. وهذا وجهٌ صالح لا أستبعده؛ إذا جعلت الكاف والميم ضميرًا للأمم؛ لئلّا يُشكِل بضمير الأنبياء دونهم. وقيل: للآية تأويل آخر وهو: أن تكون الكاف والميم للأنبياء؛ كأنّه أوجب على كل نبيّ إن جاءه رسول بعده أن يؤمن به ويصدقه وينصره، وكأنّه أخذ الميثاق على الرسل؛ فقال لهم: أيها الرسل إن جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به لأجله ولتوجبنّ على أنفسكم ما أوجبتم لأنفسكم على أممكم... ولا يجوز الوقف عند الموضع الذي نصصت عليه في هذا التأويل؛ لأنّ

---

(١) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ١٦١) وما بعدها.

الخطاب كلّه للأنبياء عليهم السلام. وعلى التأويل الأوّل: يجوز الوقف عليه؛ ليكون فصلًا بين النبيّين وضمير الأمم؛ فلا يلتبس)[١].

وقد ذكر الأشموني ذلك؛ فذهب إلى أنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١] وقفٌ صالح، فرقًا بين النبيين وضمير الأمم، على قول من يقول: إن الكاف والميم في: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] ضمير الأمم، وتقدير ذلك: واذكر يا محمد حين أخذ الله العهد على النبيين والميثاق فأمرهم أن يخبروا الأمم عن الله تعالى فقال لهم: قولوا للأمم عني مهما أوتيتم من كتاب وحكمة ثم يجيئكم رسول مصدّق لما معكم من ذلك الكتاب والحكمة لتؤمنّ به ولتنصرنه. وقيل الكاف والميم ضمير الأنبياء؛ كأنه أوجب على كل نبيّ إن جاءه رسول بعده أن يؤمن به ويصدّقه وينصره، وعلى هذا لا يوقف على: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ لأن الخطاب للأنبياء لا للأمم[٢].

والذي يراه الباحث راجحًا: تمام الوقف على﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ إن كان الضمير في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عمران: ٨١] للأمم، وعدم جواز الوقف إن كان الضمير للأنبياء؛ نظرًا للتعلق اللفظي والمعنويّ. وليس الأمر كما ذهب إليه الطيبي.

الموضع السابع: دلالة الوقف على أنّ ما عملوا ظاهرٌ عند الله لا يقدرون على كتمانه، وأنّ كتمانهم الحديث لا يكون داخلا في التمني.

ذكر الزمخشري وجهين في معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، الأوّل: يودّون لو يدفنون فتسوى بهم الأرض كما تسوى بالموتى. ولا يقدرون على كتمانه؛ لأن جوارحهم تشهد عليهم. الوجه الثاني: أنّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، للحال، أي: يودون أن يدفنوا تحت الأرض وأنهم لا يكتمون الله حديثًا، ولا يكذبون في قولهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ لأنهم إذا قالوا ذلك وجحدوا شركهم، ختم الله على أفواههم عند ذلك، وتكلمت أيديهم وأرجلهم

---

(١) المرشد، للعماني، (٢/ ٤٨٧).

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (ص: ١٧٨).

بتكذيبهم والشهادة عليهم بالشرك، فلشدة الأمر عليهم؛ يتمنون أن تسوى بهم الأرض، وأنهم لم يتفوهوا بالكذب[1].

النص:

علّق الإمام الطيبي على ذلك؛ فقال: «قوله: (وقيل: الواو للحال) أي: في (ولا يكتمون)، وهو على الأول: عطفٌ على قوله: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، قال صاحب المرشد[2]: الوقف على: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ كاف وليس بحسن؛ لأن قوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ داخل في التمني؛ لأن جوارحهم تنطق بما فعلوه من الشرك وسوء الأفعال، يتمنون أن الأرض لو سويت بهم، وأنهم لا يكتمون الله حديثا؛ لأن قوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] كذب كتمان؛ فإذا ظهر عليهم وشهدت جوارحهم ودوا أنهم لم يكذبوا ولم يكتموا الله حديثا، فإن حمل: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ﴾ على الاستئناف؛ لأن ما عملوا ظاهر عند الله لا يقدرون على كتمانه ولا يكون داخلا في التمني؛ حسن الوقف»[3].

التحليل:

يظهر من تعليق الطيبي أنّه بيّن دلالة الوقف والوصل في الآية الكريمة؛ حيث إنّ القارئ إذا وقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، ثمّ استأنف؛ فقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ دلّ ذلك على أنّ ما عملوا ظاهرٌ عند الله تعالى لا يقدرون على كتمانه، ولا يكون داخلا في التمني. أمّا لو وصل القارئ ولم يقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، دلّ ذلك على أنّ قوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] داخل في التمني، وكان المعنى: يتمنون أنّ الأرض لو سويت بهم، وأنهم لا يكتمون الله حديثا.

الدراسة:

وهذا الذي بيّنه الطيبي هو القول الراجح عند العلماء؛ حيث ذهبوا إلى أنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢]، صالح؛ إن جعل ما بعده داخلا في التمنى، وإلا

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٥١٢).

(٢) المرشد، للعماني، (٢/ ٥٧٦).

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ٥٤٦).

فالوقف عليه حسن. والوقف على: ﴿حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] تامّ[١]. وقال الأشموني: (﴿ٱلْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢] جائز إن كان ما بعده داخلًا في التمني، وإلّا فالوقف عليه حسن)[٢].

والذي يراه الباحث راجحًا: أنّ الآية تحتمل هذه الوجوه كلّها، والوقف والوصل يُبيّنها، وقد ذكر أهل التفسير أنّ في الآية وجوهًا، وهي بحسب الفصل والوصل، قالوا: وَدّوا أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتموا الله حَدِيثًا. أو: أن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] مستأنف؛ لأن ما عملوه ظاهر عند الله لا يقدرون على كتمه[٣].

وعلى ذلك فمعنى الآية كما دلّ عليه الوقف والابتداء: أن الكفار لما يرونه من الهول وشدة المخاوف يودون أن تسوى بهم الأرض فلا ينالهم ذلك الخوف، ثم استأنف الكلام فأخبر أنهم: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] لنطق جوارحهم بذلك كله، حين يقول بعضهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فيقول الله: كذبتم، ثم ينطق جوارحهم فلا تكتم حديثا. أو أنّ الاستئناف ليخبر عن أن الكتم لا ينفع، وإن كتموا، لأن الله تعالى يعلم جميع أسرارهم وأحاديثهم، فمعنى ذلك: وليس ذلك المقام الهائل مقاما ينفع فيه الكتم. والفرق بين هذين القولين: أن الأول: يقتضي أن الكتم لا ينفع بوجه، والآخر: يقتضي أن الكتم لا ينفع وقع أو لم يقع. وعلى القول: إنّ الكلام كله متصل؛ يكون المعنى: يود الذين كفروا لو تسوى بهم الأرض، ويودون أن لا يكتموا الله حديثا، وودهم لذلك إنما هو ندم على كذبهم حين قالوا: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. **وقيل:** هي مواطن وفِرق؛ ويدل الوقف والوصل على كل موطنٍ وفرقة[٤].

الموضع الثامن: دلالة الوقف على أنّ الآية من جوامع الكلم.

في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، ذكر الزمخشري أنّ معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢]: ولا يُكْسِبَنَّكم بُغض قومٍ لأنْ صدُّوكم

---

(١) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، (ص: ٢١٢).

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ١٨٢).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، (٨/ ٣٧١). وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/ ٥٤).

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية، (٢/ ٥٥).

الاعتداءَ، ولا يَحمِلنَّكم عليه. ومعنى صدّهم إياهم عن المسجد الحرام: منعُ أهلِ مكةَ رسولَ اللهﷺ والمؤمنينَ يومَ الحُديبية عن العُمرة، ومعنى الاعتداءِ: الانتقامُ منهم بإلحاق مكروهٍ بهم. ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، أي: على العفو والإغْضاء. ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، أي: على الانتقام والتَّشفِّي. ويجوز أن يُراد العمومُ لكلِّ برّ وتقوى، وكل إثم وعُدوان، فيتناول بعُمومه العفوَ والانتصارَ[1].

النص:

علّق الإمام الطيبي على ذلك؛ فقال: «قوله: (ويجوز أن يُراد العمومُ لكلِّ برّ وتقوى)، وهذا أوْلَى لتصيرَ الآيةُ مِن جوامِع الكلِم ويكونَ تذييلًا للكلام السابق، فيدخل في البرِّ والتَّقوى جميعُ مناسك الحجِّ، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] والعفوُ والإغضاءُ أيضًا، وفي النَّهي عن الإثمِ والعُدوان عدمُ التَّعرضِ لقاصِدي البيتَ الحرام دخولًا أوَّلِيًّا، وعلى الوجه الأول: يكون عطفا على: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾ [المائدة: ٢] من حيث المعنى؛ لأنه من باب: (لا أَرَيَّنَّك ها هنا)، كأنه قيل: لا تعتدوا على قاصدي البيت الحرام لأجل أن صدكم قريش عن البيت الحرام، وتعاونوا على العفو والإغضاء، ومن ثم قيل: الوقف على: ﴿أَن تَعۡتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢] لازم[2]؛ لأنَّ الاعتداءَ مَنْهِيٌّ عنه والتعاونَ على البِرِّ مأمورٌ به»[3].

التحليل:

ودلالة الوقف في الآية ظاهرة من كلام الطيبي؛ حيث بيّن أنّ القارئ إذا عطف قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢] صار المعنى: لا تعتدوا على قاصدي البيت الحرام لأجل أن صدكم قريش عن البيت الحرام، وتعاونوا على العفو والإغضاء.

أمّا لو وقف على قوله تعالى: ﴿أَن تَعۡتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢]، ثمّ استأنف فقال: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، دلّ ذلك على عموم الآية الكريمة لكلّ بِرٍّ

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٦٠٢). وما بعدها.

(٢) نصّ على ذلك السجاوندي في علل الوقوف، (٢/ ٤٤٤). وأحسبُ أنّ الطّيبي يقصده، وسيظهر ذلك في الدراسة إن شاء الله؛ لأنّه لم يحكم على هذا الوقف باللزوم إلا السجاوندي.

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (٥/ ٢٦٧). وما بعدها.

وتَقْوى، وصارت الآية من جوامع الكلم تذييلا للكلام السابق، ودخل في البر والتقوى: جميع مناسك الحج، والعفو والإغضاء. ويدخل في النهي عن الإثم والعدوان: عدم التعرض لقاصدي البيت الحرام دخولا أوليًّا.

وقد رجّح الطيبي هذا الوجه، واستشهد عليه بمن قال: إنّ الوقف على: ﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] لازم؛ لأن الاعتداء منهي عنه والتعاون على البر مأمور به.

الدراسة:

الوقف على قوله تعالى: ﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] تامٌ عند ابن الأنباري، وكافٍ عند ابن النحاس والدّاني والنكزاوي، وحسنٌ عند العماني وعلّل وجه حُسنه بأنّ قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟﴾ [المائدة: ٢] في موضع جزم بالأمر وليس بمعطوف على ما قبله، والواو فيه للاستئناف، وليست معطوفة[١].

وقال السجاوندي: (﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] لازم؛ لأنَّه لو وصل؛ لصار ما بعده معطوفًا، أي: أن تعتدوا وتعاونوا بحذف إحدى التاءين، وإنّما هو أمرٌ مستأنف)[٢].

ودلالة الوقف على قوله تعالى: ﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] ظاهرة؛ والوقف هو الراجح؛ نظرًا للتعلّق اللفظي والمعنوي. كما مرّ بيانه.

الموضع التاسع: دلالة الوقف على الفرق بين أجل الموت وأجل القيامة.

في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]؛ رجّح الزمخشري أنّ الأجل الأوّل: أجل الموت، والأجل الثاني: أجل القيامة. ثمّ بيّن أنّ النّظم الكريم قدّم المبتدأ النكرة، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ﴾ [الأنعام: ٢] على الخبر وهو قوله تعالى: ﴿عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] مع أنّ من حقّ المبتدأ التأخير إذا كان خبره ظرفًا؛ لسببين: الأوّل: أنه تخصَّص بالصفة، فقارب المعرفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. والثاني: أوجبه أنّ المعنى: وأيُّ أجَلٍ مُسمًّى عندَه! تعظيمًا لشأنِ الساعة، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجَبَ التقديم[٣].

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (٢/ ٦١١). القطع والائتناف، (ص: ١٩٦). المكتفى في الوقف والابتدا، (ص: ٥٨). المرشد، (٣/ ٦٢). الاقتداء، للنكزاوي، (ص:٥٩٤).

(٢) علل الوقوف، للسجاوندي، (٢/ ٤٤٤) وما بعدها.

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٤) وما بعدها.

النص:

علّق الإمام الطيبي على ذلك؛ فقال: «وقريب منه عن صاحب المثل السائر... وإذا خُولف الاستعمال، وأُزيل من مقرّه، دلّ على الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكره، فيُحمل التنكير فيه على التعريف والتعظيم[1]. فقال: (وأيُّ أجَلٍ مُسمًّى عندَه!)، ليؤْذِنَ بالفَرق بين الأجَلَين. ومِن ثَمَّ أتمّ معنى التخصيصِ بتعظيم قولِه: ﴿عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] وحسُن كذلك أن يوقفَ على: ﴿أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]. قال صاحب المرشد: وحَسُنَ الوقفُ على قوله: ﴿أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]؛ ليفصل بينه وبين الآخر، وهو البعثُ والنشور[2]... أن المراد ها هنا تعظيم هذا الأجل، للفرق بين الأجلين، وما يكون مُعَظَّمًا مُفَخَّمًا لابدّ أن يكون مهتمًّا بشأنه، والاهتمام موجبٌ للتقديم. وهو المراد بقوله: (فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم)...إذ موجب التقديم في تلك الآية الفرق بين الأجلين... قال القاضي[3]: والاستئنافُ به لتعظيمه، ولذلك نكّر، ووُصف بأنّه: ﴿مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]، أي: مثَّبتٌ مُعَّين، لا يقبلُ التغيير، وأُخْبر عنه بأنه (عند الله)، ولا مَدْخلَ لغيره فيه بعلْمٍ ولا قُدْرة، ولأنه المقصود ببيانه»[4].

التحليل:

ذهب الإمام الطيبي إلى أنّ الوظيفة الدّلالية للوقف هنا على قوله تعالى: ﴿أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢] تُؤذن بالفرق بين أجل الموت وأجل البعث والنشور؛ وأنّ القارئ حين يقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]، ويستأنف فيقول: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]؛ دلّ ذلك على تعظيم أجل البعث والنشور، وأنّ هذا التعظيم يتعاضد مع سياق الآية الوارد على تعظيم الأجل الثاني؛ حيث جاء لفظ: ﴿وَأَجَلٌ﴾ [الأنعام: ٢] منكّرًا اهتمامًا بشأنه، واعتناء بذكره، فالتنكير فيه للتعظيم. ووُصف بأنّه: ﴿مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]، أي: مثَّبتٌ مُعَّين، لا يقبلُ التغيير، وخُصّص بقولِه: ﴿عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] ولا مَدْخلَ لغيره فيه بعلْمٍ ولا قُدْرة.

الدراسة:

رجّح علماء الوقف جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]، وأنّ لذلك الوقف وظيفة دلالية، هي: بيان الفرق بين الأجل الأوّل والأجل الثاني.

---

(١) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الكاتب، (١/ ١٥٣).
(٢) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ٩٦).
(٣) تفسير البيضاوي، (٢/ ١٥٣).
(٤) حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ١٧). وما بعدها.

قال ابن الأنباري: (﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام:٢] وقف حسن؛ لأن «الأجل المسمى»، الذي عنده لا يعلمه غيره. والأجل الأول أجل الدنيا وانقضاؤها)[١].

وقال النحاس: (﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام:٢] تمّ، وكذا قال الأخفش ويعقوب وسهل بن محمد قال مجاهد (ثم قضى أجلا) أجل الدنيا: الموت، والأجل المسمى: البعث)[٢].

وقال العماني: (﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ وقف حسن، ومعناه: أنّه سبحانه جعل لحياتكم أجلًا، أي: وقتًا تحيون فيه. ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ يعني: أمر الساعة والبعث... وحَسُنَ الوقفُ على قوله: ﴿أَجَلًا﴾ ؛ ليفصل بينه وبين أجل الآخرة، وهو البعثُ والنشور، ولا يعلم ذلك الأجل إلّا الله تعالى)[٣].

وقد اختلف المفسرون في المراد بالأجلين في الآية الكريمة على عدة أقوال: الأول: المراد بالأجل الأول: أجل الدنيا، والأجل الثاني: هو أجل البعث. وهو قول: الحسن، ومجاهد، وعكرمة(٤). والمعنى: أنه ﷻ قدر لعباده أجلا تنتهي عنده حياتهم، وأجلا آخر يمتد إلى أن يبعثهم الله من قبورهم عند انتهاء عمر الدنيا ليحاسبهم على أعمالهم [٥]. الثاني: أن الأجل الأول هو أجل الموت، والأجل المسمى عند الله ﷻ هو أجل القيامة؛ لأن مدة حياتهم في الآخرة لا آخرة لها ولا انقضاء ولا يعلم أحد كيفية الحال في هذا الأجل إلا الله ﷻ، وهو قول سعيد بن جبير، عن ابن عباس [٦]. الثالث: المراد من الأول: النوم ومن الثاني: الموت. وهو قول لابن عباس[٧]. الرابع: قال بعضهم: إن الأجلين واحدٌ، والتقدير: وهذا أجل مسمى؛ فهو خبر مبتدأ محذوف، و﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ خبر بعد خبر أو متعلق بمسمى[٨]، ومعنى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ جعل لأعماركم مدة تنتهون إليها، لا تجاوزونها، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ يعني: وأجل مسمًّى لا يعلمه غيره. فالأجل المسمى:

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٦٢٩). وينظر: منار الهدى، للأشموني، (١/ ٢٣٢).

(٢) القطع والائتناف، (ص: ٢١٩). وينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ٦٥).

(٣) المرشد، للعماني، (٣/ ٩٦).

(٤) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ٥٤٩)، جامع البيان، للطبري (١١/ ٢٥٦، ٢٥٨)، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/ ٢٢٨)، تأويلات أهل السنة، للماتريدي (٤/ ١٥)، الكشف والبيان، للثعلبي (١٢/ ٢٩)، الهداية، لمكي (٣/ ١٩٥٩)، البسيط، للواحدي(٨/ ١١)، معالم التنزيل، للبغوي (٢/ ١٠٩)، الوسيط، لطنطاوي (٥/ ٣٣).

(٥) التفسير الوسيط، لطنطاوي (٥/ ٣٣).

(٦) ينظر: تفسير الطبري (١١/ ٢٥٧). وتفسير الثعلبي (١٢/ ٢٩). وتفسير الرازي (١٢/ ٤٨٠).

(٧) ينظر: جامع البيان، (١١/ ٢٥٨) ، تفسير البغوي (٢/ ١٠٩)، مفاتيح الغيب، للرازي (١٢/ ٤٨٠).

(٨) ينظر: روح المعاني، للألوسي (٤/ ٨٤).

هو الأجل الأول[1] وقد ضعّف العلماءُ هذا القول؛ لأن ظاهر هذه الآية يدل على حصول أجلين لكل إنسان ورجحوا القول الأول[2].

وبالنّظر فيما سبق يتبين أن هذه الأقوال لا تخرج عن قولين: أحدهما: أنهما أجلان مختلفان، وثانيهما: أنهما أجلٌ واحد. وقد ثبت ضَعْف القول الثاني. فعلى القول الأول: يكون الوقف كافيًا؛ لأنه متعلق بما بعده من حيث المعنى: حيث أنه ﷻ قدَّر لعباده أجلين: أجلا تنتهي عنده حياتهم، وأجلا آخر يمتد من وقت موتهم إلى أن يبعثهم الله ﷻ، ولكنه غير متعلق بما بعده من حيث اللفظ[3]. وهذا هو الرأي الذي مال إليه الإمام الطّيبي. وعلى القول الثاني: فلا وقف؛ لتعلقه بما بعده لفظا ومعنى. وهو قولٌ ضعيف.

ومما سبق تظهر الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء؛ حيث إنّ الوقف على قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ والاستئناف بقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾؛ يُبيّن الفرق بين الأجلين.

الموضع العاشر: دلالة الوقف على عدم دخول تكذيب المشركين وإيمانهم في جملة تمنّيهم.

في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ذكر الزمخشري وجهين في الآية: الأوّل: أنّهم قد تم تمنيهم عند قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧] ثم ابتَدَؤُوا فقالوا: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] واعدين الإيمان[4]، كأنهم قالوا: ونحن لا نكذب ونؤمن على وجه الإثبات. وهو مثل قولهم: (دعني ولا أعود)، بمعنى: دعني وأنا لا أعود، تركتني أو لم تتركني. والوجه الثاني: أن يكون معطوفا على: ﴿نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أو حالا على معنى: يا ليتنا نردّ غير مكذِّبين وكائنين من المؤمنين، فيدخل تحت حكم التمني. وهذا كالمتمنّ في معنى الواعد[5].

النص:

علّق الإمام الطيبي على ذلك؛ فقال: «قوله: (تم تمنيهم ثم ابتَدَؤُوا)، قال صاحب المرشد[6]: التقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب، ونحن من المؤمنين رُدِدنا أو لم نُردّ. فلا يدخلان في جُملة التمني، ويرتفعان على استئناف خبر[7]. وعلى هذا يجوز أن تقف على قوله: ﴿نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ثم تبتدئ، فتقول: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧] أي: لا نُكذِّبُ أبدًا، ونكون من المؤمنين أبدًا. وهو

---

(١) ينظر: الكشف والبيان، (١٢/ ٢٩)، مفاتيح الغيب (١٢/ ٤٨٠).

(٢) مفاتيح الغيب، للرازي (١٢/ ٤٨٠)، روح المعاني، للألوسي (٤/ ٨٤).

(٣) لأن قوله: (وأجلٌ) مبتدأ موصوف، وخبره: (عنده). ينظر: معاني القرآن، للأخفش (١/ ٢٩٣)، إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ٣)، التبيان، للعكبري (١/ ٤٧٩).

(٤) أي: ثم ابتدؤوا قائلين: نحن لا نكذب بآيات ربنا، على سبيل الوعد. يقال: كذبه، وكذب به.

(٥) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ١٥).

(٦) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ١٠١).

(٧) يعني: (نُكذّب) و (نكون) لا يدخلان في جُملة التمني، ويرتفعان على استئناف خبر.

وقف بيان[١]. ووجه آخر: وهو أن يكون التقدير: يا ليتنا نُردّ، ويا ليتنا لا نُكذب، ويا ليتنا نكونُ من المؤمنين، أي: نوفق للتصديق، وألا نكذب. ولا وقف على هذا إلى قوله: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]»[٢].

التحليل:

عند التأمّل في كلام الإمام الطيبي؛ تظهر لنا الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء؛ حيث إنّ القارئ إذا وقف على: ﴿فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ثمّ استأنف فقال: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]؛ دلّ ذلك على أنّ (التكذيب) و (الإيمان) لا يدخلان في جُملة التمني، ويكون المعنى: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب، ونحن من المؤمنين رُدِدنا أو لم نُردّ. أي: لا نُكذِّبُ أبدًا، ونكون من المؤمنين أبدًا.

أمّا لو وصل القارئ ولم يقف على: ﴿نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، دلّ ذلك على أنّ (التكذيب) و (الإيمان) يدخلان في جُملة التمني، ويكون التقدير: يا ليتنا نُردّ، ويا ليتنا لا نُكذب، ويا ليتنا نكونُ من المؤمنين، أي: نوفق للتصديق، وألا نكذب.

الدراسة:

بالنظر في كلام الزمخشري وتعليق الطيبي عليه؛ نُدرك أنّ تفسيرهما للآية الكريمة كان بناء على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]. قال في النشر: (وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ ... وَنَكُونَ﴾؛ فَقَرَأَ: حَمْزَةُ وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ بِنَصْبِ الْبَاءِ وَالنُّونِ فِيهِمَا، وَافَقَهُمُ ابْنُ عَامِرٍ فِي: ﴿وَنَكُونَ﴾، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: بِالرَّفْعِ فِيهِمَا[٣].

وبيّن ابن الأنباري ذلك؛ فقال: (ومن الوقف قول الله جل وعز: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وهذا الوقف الكافي إلا فيمن رفع ما بعده)[٤].

---

(١) أي: وقفٌ لبيان معنى لا يُفهم بدونه. وهذا تصريحٌ بالوظيفة الدّلالية للوقف. قال الأشموني: (وأما وقف البيان وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه؛ كالوقف على قوله تعالى: {وَتُوَقِّرُوهُ} فرق بين الضميرين، فالضمير في: {وَتُوَقِّرُوهُ} للنبي، وفي {وَتُسَبِّحُوهُ} لله تعالى،). منار الهدى، (١/ ٢٥).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ٦٠).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٥٧). يدل على أنّ كلامهما كان على قراءة الرفع، قول الزمخشري بعده. (وقرئ: ولا نكذب ونكون، بالنصب بإضمار أن على جواب التمني. ومعناه: إن رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين). تفسير الزمخشري، (٢/ ١٥).

(٤) القطع والائتناف، (ص: ٢٢١). قرأ حمزة ويعقوب وحفص: {وَلا نُكَذِّبَ}، {وَنَكُونَ} بالنصب فيهما، وافقهم ابن عامر في {نَكُونَ} فقط. وقرأ الباقون بالرفع فيهما؛ وجه من قرأ بالنصب فيهما: أن الفعل الأول منصوب بأن مضمرة بعد واو

وهذا الذي ذهب إليه ابن الأنباري وافقه عليه علماء الوقف والابتداء، ومن بينهم العماني -الذي نقل الطيبي عنه نقلًا ناقصًا لم يظهر معه على أي وجهٍ يكون الوقف في الآية الكريمة- الذي فصّل المسألة وبيّنها، بأنّ الوقف على:﴿نُرَدُّ﴾ جائز، على قراءة رفع الفعلين بعده على الاستئناف، أي: ونحن لا نكذب، ونحن من المؤمنين رددنا أم لا، وأيضًا العامل قد أخذ معموليه؛ لأنَّ: «نا» اسم «ليت»، وجملة «نُردُّ» في محل رفع خبر؛ وذلك من مقتضيات الوقف، وليس بوقف على قراءة نصبهما جوابًا للتمني، ولا على قراءة رفعهما عطفًا على:﴿نُرَدُّ﴾؛ فيدخلان في التمني، ولا على قراءة رفع الأول ونصب الثاني؛ إذ لا يجوز الفصل بين التمني وجوابه[1]. وبذلك تتجلّى الوظيفة الدلالية للوقف.

الموضع الحادي عشر: دلالة الوقف على أن المرأة همّت على صفة، ونبيّ الله يوسف عليه السلام همّ على صفة أخرى.

في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى:﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] المراد به: أن نفس نبيّ الله يوسف عليه السلام مالت إلى المخالطة ونازعت إليها عن شهوة الشباب ميلا يشبه الهم به والقصد إليه، وأنّه دفع هذا الهمّ وردّه بالنظر في برهان الله عز وجل المأخوذ على المكلفين من وجوب اجتناب المحارم، ولذلك كان صاحبه ممدوحًا عند الله عز وجل بالامتناع. ولو كان همّه كهمّها عن عزيمة، لما مدحه الله عز وجل بأنه من عباده المخلصين[2].

وبعد أن بيّن الفرق بين الهمّين قال: (فإن قلت: قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] داخل تحت حكم القسم في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] أم هو خارج منه؟ قلت: الأمران جائزان، ومن حق القارئ إذا قدّر خروجه من حكم القسم وجعله كلامًا برأسه أن يقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ

المعية في جواب التمني والثاني معطوف عليه. وأما على قراءة ابن عامر فيرفع الفعل الأول عطفًا على: {نُرَدُّ} وينصب الفعل الثاني بعد واو المعية في جواب التمني، وقرأ الباقون: برفعهما عطفا على: {نُرَدُّ} أي ليتنا نرد ونوفق للتصديق والإيمان والواو للحال. ينظر: تفسير الطبري (١١/ ٣١٨)، إتحاف الفضلاء (ص: ٢٠٦).

(١) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ١٠١) وما بعدها. وينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، (ص: ٢٦٧). وينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ٢٣٤).

(٢) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٤٥٦).

﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] ويبتدئ قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] وفيه أيضًا إشعارٌ بالفرق بين الهمّين)[١].

النص:

علّق الطيبي على ذلك؛ فقال: « قوله: (الأمران جائزان، ومن حق القارئ إذا قدر خروجه من حكم القسم، وجعله كلاما برأسه أن يقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، ويبتدئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] ، قال صاحب المرشد: فإن وقف عند قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، ثم يبتدئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ﴾ [يوسف: ٢٤]؛ ليفرق بين ما كان منها وما كان منه؛ كان صالحًا، ولا بأس به، ليُعلم أنّ المرأة همّت على صفة، ويوسف على صفة أخرى»[٢].

التحليل:

تظهر الوظيفة الدّلالية للوقف هنا في أنّها تُفرّق بين الهمّين؛ فالقارئ حين يقف على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، ويبتدئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، دلّ ذلك على الفرق بين الهمّ الذي كان منها، والهمّ الذي كان من نبيّ الله يوسف عليه السلام؛ وبذلك يُعلم أنّ المرأة همّت على صفة، ويوسف عليه السلام همّ على صفة أخرى.

والفائدة: هي أن يبين أن همّها كان متماديا في الشهوة، وهمّ يوسف انقطع برؤية البرهان، وفيه ارتفاع شأن يوسف عليه السلام؛ حيث لم يشاركه معها في الهم، وجعل همه مميزا عن همها. وهذا التفسير هو الذي يجب أن يُذهب إليه ويتخذ مذهبًا، وإن نقل المفسرون ما نقلوا؛ لأن متابعة النصّ القاطع وبراءة ساحة النبي المعصوم عن تلك الرذيلة، أولى بالمصير إليه[٣].

الدراسة:

ذكر علماء الوقف والابتداء في هذا الموضع وقفين: الأوّل: أنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ كاف، وهذا لأنّ الكلام متعلّقٌ بما بعده، ويدل ذلك على نسب الهمّ إلى نبي الله يوسف عليه السلام. والهمّ في جانبي يوسف عليه السلام: هو ما يخطر بالأنبياء والصالحين من اجتيال الشياطين وهوى النفس. والثاني: أنّ الوقف عليه تام، واستشهدوا على تمام الوقف بالقول بعصمة الأنبياء، وهو على التقديم والتأخير، والمعنى: لولا أن رأى برهان ربه لهَمَّ بها. أي: إنّه عليه السلام لم يهم بها[٤].

---

(١) المرجع السابق، (٢/ ٤٥٦).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٨/ ٢٩٣).

(٣) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٨/ ٢٩٥).

(٤) ينظر: الإيضاح، لابن الأنباري، (٢/ ٧٢٠). وينظر: القطع والائتناف، لابن النحاس، (ص: ٣٣١).

ورجّح الدّاني القول الأوّل؛ وعلّل ذلك بأنّه موافقٌ للمعنى التفسيري. بينما رجّح الأشموني القول الثاني؛ وعلّله بأنّه بهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبيٍّ معصوم أن يهمّ بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويصير: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنفًا؛ إذ الهمُّ من السيد يوسف منفيٌّ؛ لوجود البرهان[1].

وتتجلى العلاقة الدّلالية بين الوقف والابتداء والمعنى من خلال اختلاف علماء التفسير في همّ نبي الله يوسف عليه السلام بامرأة العزيز؛ حيث ورد ذلك عنهم على أقوال: أولها: أن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ كلام تام قد انتهى، ثم ابتدأ الخبر عن يوسف فقال: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾، ومعنى الكلام: لولا أن رأى برهان ربه لهمّ بها. ثانيها: أن همّها كان شهوة وهمّه كان عفة. ثالثها: أن همّه بها لم يكن عزمًا وإرادة، وإنما كان تمثيلا بين الفعل والترك، ولا حرج في حديث النفس إذا لم يقترن به عزم ولا فعل. رابعها: أنه همّه كان حركة الطباع التي في قلوب الرجال من شهوة النساء، وإن كان قاهرا له[2].

والراجح أن يوسف عليه السلام لم يقع منه هَمٌّ بها؛ لأن ذلك هو المناسب لمقام الأنبياء، قال صاحب الانتصاف: (والصحيح عندنا في قصة يوسف عليه السلام أنه مبرأ عن الوقوع فيما يؤاخذ به، وإن الوقف عند قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ ثم يبتدأ: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ كما تقول. قتلت زيداً لولا أنني أخاف الله، فلا يكون الهم واقعا لوجود المانع منه، وهو رؤية البرهان)[3].

وقد لفّ أبو حيّان لفّه؛ فقال: أَطالَ المفسرون النَّفس في تفسير هذين الهمين، ونسب بعضهم ليوسف عليه السلام ما لا يجوز نسبته. والذي أختاره أن يوسف عليه السلام لم يقع منه هم بها ألبتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان، كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله، فجواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهمّ بها، فكان موجدًا الهمّ على تقدير انتفاء رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهَمّ[4].

---

(١) ينظر: المكتفى، للداني (ص: ١٠٣). وينظر: منار الهدى، للأشموني، (١/ ٣٦٢).

(٢) ينظر هذه الأقوال في تفاسير: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٩٧)، الطبري (١٦/ ٣٥)، الماتريدي (٦/ ٢٢٥)، الثعلبي (١٤/ ٥٥٤)، مكي (٥/ ٣٥٣٧)، الماوردي (٣/ ٢٣)، ابن عطية (٣/ ٢٣٤)، الرازي (١٨/ ٤٤٠)، أبي حيان (٦/ ٢٥٧)، السمين الحلبي (٦/ ٤٦٧)، ابن عاشور (١٢/ ٢٥٢).

(٣) حاشية الانتصاف على تفسير الزمخشري، (٢/ ٤٧٩).

(٤) البحر المحيط، لأبي حيان (٦/ ٢٥٨)، وهو اختيار السمين وابن عاشور: ينظر: الدر المصون، للسمين (٦/ ٤٦٧). التحرير والتنوير، لابن عاشور (١٢/ ٢٥٢).

وعلى ذلك فالذي يراه الباحث راجحًا: الوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، وهذا الوقف أليق بتفسير الآية الكريمة، وفيه تخلصٌ من شيء لا يليق بنبيّ معصوم؛ إذ الهمّ من يوسف عليه السلام منفي لوجود البرهان، والوقف هنا لبيان الفرق بين الهمين.

الموضع الثاني عشر: دلالة الوقف على اختلاف القائلين.

في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] من كلامها، أرادت: وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير. وقيل: هو تصديق من الله تعالى لقولها[١].

النص:

وعلّق الطيبي على ذلك؛ فقال: «قيل[٢]: على أن يكون من كلام الله تعالى؛ الوقف على: ﴿أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]؛ لاختلاف القائلين، على أن يكون من كلامها؛ لا يوقف»[٣].

التحليل:

الوظيفة الدّلالية تظهر من كلام الطيبي؛ حيث إنّ القارئ إذا وقف على قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةً﴾؛ دلّ ذلك على أنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من كلام الله تعالى تصديقًا لقولها. أمّا لو وصل؛ فقال: ﴿أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾؛ دلّ ذلك على أنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من كلامها.

الدراسة:

الراجح عند علماء الوقف والابتداء تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةً﴾؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، ثمّ قال الله جلّ جلاله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٤]. وذهب السجاوندي إلى جواز الوقف على: ﴿أَذِلَّةً﴾؛ لأن قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ جائز أن يكون من قولها، تقريرًا لما قالت، أو هو ابتداء توقيع من الله تعالى لما قالت[٥].

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (٣/ ٣٦٥).

(٢) ينظر: علل الوقوف، للسجاوندي، (٢/ ٧٦٨). فلم أجده لغيره. قال السجاوندي: (﴿أذلة- ٣٤ - ج﴾ لأن قوله: ﴿وكذلك﴾ جائز أن يكون من قولها، تقريرًا لما قالت، أو هو ابتداء توقيع من الله تعالى لما قالت).

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (١١/ ٥٢٢).

(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (٢/ ٨١٧). وينظر: القطع والائتناف، (ص: ٥٠١). وينظر: المكتفى، (ص: ١٥٤). وينظر: المرشد، للعماني، (٤/ ٤٩٥). وينظر: منار الهدى، (٢/ ١١١).

(٥) ينظر: علل الوقوف، للسجاوندي، (٢/ ٧٦٨).

وهذا هو الوجه الذي ذكره الطيبي حين صرّح بأنّه إذا قلنا: إنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من كلام الله تعالى؛ فالوقف على: ﴿أَذِلَّةً﴾؛ لاختلاف القائلين، بينما لو ذهبنا إلى أنّ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ من كلام الملِكة؛ فلا يوقف على: ﴿أَذِلَّةً﴾ لأنّه من تمام كلامها. وهو موافق لعدد من المفسرين الذين ذكروا الوجهين من غير ترجيح[1].

ورجّح الرازي أنّ الأقرب أنه من كلامها، وأنها ذكرته تأكيدًا[2].واستظهره أبو حيان؛ فقال: (والظاهر أنّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ هو من قولها، أي: عادة الملوك المستمرة تلك من الإفساد والتذليل، وكانت ناشئة في بيت الملك، فرأت ذلك وسمعت)[3]. وتبعه السمين؛ فاستظهر أنّ هذه الجملة من كلامها؛ منصوبة بالقولِ، بخلاف أن تكون مِن كلامِ اللهِ تعالى استئنافية لا محلَّ لها من الإعرابِ، ومعترضَة بين قَوْلَيْها[4].

وأكثر المفسرين على أنّه من قول الله تعالى؛ لأنها قد ذكرت أنَّهم يُفْسِدُونَ فليس في تكرير هذا مِنْهَا فائدة. والمعنى: قالت صاحبة سبأ للملأ من قومها حين عرضوا عليها جاهزيتهم لقتال سليمان: إن الملوك إذا دخلوا قرية عنوة وغلبة خرّبوها واستعبدوا الأحرار. فقال الله تصديقًا لقولها: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ وأي: كما قالت صاحبة سبأ تفعل الملوك، إذا دخلوا قرية عنوة[5].

وهذا الأخير هو الذي يميل إليه الباحث، وعليه فالوقف يكون على قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾؛ ليدلّ الوقف على اختلاف القائلين، أي: الفرق بين كلام صاحبة سبأ وكلام الله جلّ جلاله. والله أعلم

---

(١) ينظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور، (٣/ ١٣٤٥). وينظر: تفسير البيضاوي، (٤/ ١٦٠).

(٢) ينظر: تفسير الرازي، (٢٤/ ٥٥٥).

(٣) البحر المحيط في التفسير، (٨/ ٢٣٦).

(٤) ينظر: الدر المصون، (٨/ ٦١١).

(٥) ينظر: تفسير الطبري، (١٩/ ٤٥٤). وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٤/ ١١٩). وينظر: تفسير الماتريدي، (٨/ ٦٥). وينظر: تفسير السمرقندي، (٢/ ٥٨١). وينظر: الهداية، لمكي بن أبي طالب، (٨/ ٥٤١٧). وينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (١٢/ ١٤٩). وينظر: تفسير البغوي، (٣/ ٥٠٢). وينظر: تفسير ابن عطية، (٤/ ٢٥٨). وينظر: تفسير أبي السعود، (٦/ ٢٨٤). وينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي، (٧/ ٤٤).

المبحث الثاني: أبرز سمات منهج الطيبي في الوقف والابتداء:

بإمعان النظر في أقوال الإمام الطيبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في الوقف والابتداء في حاشيته؛ يمكن أن نستنبط أبرز سمات منهجه في تناول قضايا الوقف والابتداء، وتظهر لنا معالم منهجه في السمات التالية:

السمة الأولى: ترجيح حُكم الوقف والاحتجاج له متى ترجّح لديه.

فالإمام الطيبيّ لم ينقل أقوال علماء الوقف ويُسلّم بكلّ ما ينقله، بل قد يعمد إلى ترجيح أو اختيار حكمٍ من أحكام الوقف؛ إذا ظهر له أنّه هو الراجح. فقد نقل عن العماني(ت: بعد ٥٠٠هـ) أنّه قال في كتابه المرشد: إن وقفت على: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] كان آخر آية على مذهب أهل المدينة والبصرة، وهو جائز، وليس بحسن؛ لأن: ﴿غَيْرِ﴾ [الفاتحة:٧] مجرورًا متعلق به على الوصفية أو البدلية، ومنصوبًا على الحالية أو الاستثنائية، وجوازه إنما يكون بالخبر المروي أنه ﷺ كان يقف عند أواخر الآيات[١]. وهذا آخر آية عند من ذكرت، فهذا وجه جوازه[٢].

ثمّ علّق الإمام الطيبي على ذلك فقال: «قلت: القول الثاني أولى؛ لأن ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] لا يناسب وزانه وزان فواصل السورة، ولما روى محيي السنة في "شرح السنة"[٣] عن ابن جريج، أخبرني أبي، عن سعيد ابن جبير: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر:٨٧] هي أم القرآن. قال أبي: وقرأها علي سعيد بن جبير حتى ختمها، ثم قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ

---

(١) وهو حديث السيدة أُمِّ سَلَمَةَ (ت:٥٩هـ) أَنَّها سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ الله، فَقَالَتْ: كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم} {الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِين} {الرَّحْمنِ الرَّحِيم} {مَالِكِ يَوْمِ الدِّين}[الفاتحة:١: ٤]. أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٤٤/ ٢٠٦، برقم: (٢٦٥٨٣)، وأخرجه الترمذي في سننه: كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب: ٥/ ١٨٥، برقم (٢٩٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢/ ٦٥، رقم (٢٣٨٣)، وأخرجه الدارقطني: في سننه: كتاب: الصلاة، باب: وجوب بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة٢/ ٨٦، برقم: (١١٩١)، وقال: "إسناده صحيح، وكلهم ثقات"، وأخرجه الحاكم، وصححه في: المستدرك ٢/ ٢٥٢، كتاب: التفسير برقم: (٢٩٠٩، ٢٩١٠)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرطهما، عن أبي هريرة، وكذا صححه ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)؛ فأخرجه في (صحيحه): ١/ ٢٤٨، حديث رقم: ٤٩٣.

(٢) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١/ ٦٨٠). والكلام في المرشد، للعماني، (١/ ١١٩).

(٣) شرح السنة، للبغوي، (٣/ ٥٠) وما بعدها. وهو في مسند الإمام الشافعي، (١/ ٧٤). قال ابن حجر، في التقريب، (٤٠٨٧) عن والدُ ابن جُريج: (ليّن الحديث).

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، الآية السابعة، قال سعيد: قرأها علي ابن عباس كما قرأتها عليك ثم قال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] الآية السابعة»[1].

وبذلك فقد اختار الإمام الطيبي عدم الوقف على قوله تعالى: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ فرجّح أنّه ليس بحسن؛ لسببين: الأوّل: أنّه مخالف لوزن فواصل السورة، والثاني: أنّ رأس الآية قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لمناسبته للفاصلة، ولترجيحه كون البسملة آية، كما هو مذهب المكي والكوفي[2]، ثمّ استدلّ على ذلك بالحديث المذكور؛ لأنّ الاجماع منعقد على أنّ سورة الفاتحة سبع آيات[3].

ومن ذلك: ما أورده الطيبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [التوبة: ٣٤]. فقد ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤] يجوز أن يكون إشارة إلى الكثير من الأحبار والرهبان، للدلالة على اجتماع خصلتين مذمومتين فيهم: أخذ الرشوة، وكنز الأموال والضن بها عن الإنفاق في سبيل الخير. ويجوز أن يراد المسلمون الكانزون غير المنفقين، ويقرن بينهم وبين المرتشين من اليهود والنصارى؛ تغليظا ودلالة على أن من يأخذ منهم السحت، ومن لا يُعطي منكم طيِّب ماله؛ سواءٌ في استحقاق البشارة بالعذاب الأليم[4].

علّق الطيبي على ذلك؛ فقال: «قوله: (ويجوز أن يراد المسلمون الكانزون): يريد أن التعريف في: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤] للعهد، والمعهود: إما الأحبار والرهبان، وإما المسلمون؛ لجري ذكر الفريقين، والأولى حمله على العموم»[5].

---

(١) حاشية الطيبي على الكشاف، (١/ ٦٨٠).

(٢) اختلافها آيتان: {بسم الله الرحمن الرحيم} عدها المكي والكوفي ولم يعدها الباقون. {أنعمت عليهم} لم يعدها المكي والكوفي وعدها الباقون. البيان في عد آي القرآن، للداني، (ص: ١٣٩).

(٣) ينظر: البيان في عد آي القرآن، للداني، (ص: ١١١).

(٤) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٢٦٦).

(٥) حاشية الطيبي على الكشاف، (٧/ ٢٣٢).

فالطيبي يرى أنّ التعريف في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ للجنس، وليس للعهد، ومن ثمّ يستشهد بكلام العماني في حُكم الوقف؛ فيقول: (وقال صاحب المرشد[1]: ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ هو وقف حسن إذا جعلت: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ في موضع رفع بالابتداء، وخبره: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وإليه ذهب أبو حاتم[2]، وإن ذهب به إلى النصب؛ بالعطف على قوله: ﴿كَثِيرًا﴾، أي: إن كثيرا منهم ليأكلون والذين يكنزون يأكلون أيضا، فالوقف على قوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، ولكن ليس بحسن، لأن قوله: ﴿يَوۡمَ يُحۡمَىٰ﴾ ينتصب بالظرف، والعامل فيه ما قبله[3]. ومعنى ذلك: أنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ حسنٌ، إن جعل: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ في محل رفع بالابتداء، وخبره: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. وليس بوقف إن جعل في محل نصب عطفًا على: ﴿إِنَّ كَثِيرًا﴾، وكأنّه قال: إنَّ كثيرًا من الأحبار والرهبان ليأكلون، والذين يكنزون يأكلون أيضًا. والوقف على قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ كاف، إن نصب: ﴿يَوۡمَ﴾ بمحذوف يدل عليه: ﴿بِعَذَابٍ﴾، أي: يعذبون يوم يحمى، أو نصب مقدرًا. وليس بوقف إن نصب: ﴿يَوۡمَ﴾ بقوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[4].

وعقّب الطيبي على أحكام الوقف التي ذكرها العماني؛ فرجّح الوجه الثاني؛ قائلًا: (وقلت: لا يخفى على من له مُسْكةٌ[5] أن الثاني: بعيدٌ عن مقتضى البلاغة، والأول: هو الوجه)[1].

---

(١) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ١٩١). وفي النصّ الذي ذكره الطيبي تصرف منه، وفيه سقط في حكم الوقف على قوله: {فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيم}؛ حيث ذكر أنّه (كافٍ وليس بالحسن). قال العماني: (عن سبيل الله) وقف حسن؛ إذا جعلت (والذين يكنزون) في موضع رفع بالابتداء، ويكون خبره: (فبشرهم بعذاب أليم)، وإليه ذهب أبو حاتم ولم يذكر وجهه، وإن ذهب به إلى النصب بالعطف على قوله: (كثيرا)، كأنّه قال: كثيرا منهم ليأكلون، والذين يكنزون يأكلون أيضا، لم يكن الوقف على قوله: (فبشرهم بعذاب أليم) حسنًا، والوقف على قوله: (فبشرهم بعذاب أليم) وقفٌ كاف وليس بالحسن، لأن قوله: (يوم يحمى) ينتصب بالظرف، والعامل فيه ما قبله. المرشد، للعماني، (٣/ ١٩١).

(٢) هو: سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني، من ساكني البصرة، كان إمامًا في علوم القرآن، واللغة، والشعر، الفصاحة، توفي سنة: (خمسين ، أو: خمس وخمسين، أو: أربع وخمسين، أو ثمان وأربعين ومائتين)، وقد قارب التسعين. ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٢٠. وينظر: بغية الوعاة ١/ ٦٠٦.

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (٧/ ٢٣٣).

(٤) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، (١/ ٣٠٥).

(٥) أَي: لَهُ قُوَّة وَعقلٌ. ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، مادة: (مسك)، (١٠/ ٥٣).

ثمّ علّل ذلك الترجيح واحتجّ له؛ فقال: (ليكون كالتذييل للكلام السابق -ويؤيده إجراؤه على العموم، لأن قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ [التوبة: ٣٤] أمرٌ لكل من تتأتى منه البشارة بالعذاب بأن يبشر؛ على التهكمية، فالتعريف في: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤] إذن للجنس؛ فيدخل في هذا العموم الأحبار والرهبان دخولا أوليًّا- وليُعلم أنّ قصدَهم في أخذ الرِّشا كان كنز المال والضَّنَّ بها)[1].

وبذلك يظهر أنّ الطيبي لم ينقل أقوال علماء الوقف ويُسلّم لهم بها، بل إنّه يختار من أحكام الوقف ما يراه راجحًا، ويحتج لذلك ويعلّل له.

السمة الثانية: التوقّف في حكم الوقف والاكتفاء بالنقل عن العلماء دون ترجيح.

فالإمام الطيبيّ لم يُرجّح أو يذكر صراحة رأيه في كلّ أحكام الوقف والابتداء التي عرضها في حاشيته، فنجده أحيانًا يتوقّف فلا يُرجّح حكمًا على أخر، ويكتفي بالنقل عن علماء التفسير أو الوقف والابتداء. وقد يظهر من كثرة نقوله أنّه يميل إلى وجهٍ دون وجه؛ غير أنّه لم يذكر صراحة الوجه الراجح لديه.

ويظهر ذلك عند حديثه عن موضع الوقف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

فبعد أن يذكر كلام الزمخشري الذي يرى أنّ الوقف يكون على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، والمعنى عنده: لا يعلم تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلا الله، وعباده الذين ثبتوا في العلم وتمكنوا. وأنّه ضعّف من قال بالوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فقال: ومنهم من يقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ويبتدئ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧]، ويفسرون المتشابه: بما استأثر الله بعلمه، وبمعرفة الحِكمة فيه من آياته. والأول هو الوجه. و: ﴿يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧] كلام مستأنف موضح لحال الراسخين[2].

نجد الإمام الطيبي يحشد أقوال العلماء في المسألة، من غير تصريحٍ بالوجه الراجح لديه؛ فينقل عن السجاوندي ترجيح الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فيقول: (قال

---

(١) حاشية الطيبي على الكشاف، (٧/ ٢٣٣).

(٢) المرجع السابق، (٧/ ٢٣٣).

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٣٨).

السجاوندي[١]: العقل مبتلى باعتقاد حقية المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادات، فالحكيم إذا صنف كتابًا ربما أجمل فيه إجمالا؛ ليكون موضع جُثُوّ المتعلِّم لأستاذه، والملوك تكثر في أمثلتهم علامات لا تدركها العقول، وقيل: لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف لاستمر العالم في أُبَّهة العلم على المُرودة، وما استأنس إلى التذلل بعز العبودية، والمتشابه هو موضع جثو العقول لبارئها استسلامًا واعترافًا بقصورها والتزاما، وبهذا ظهر أن الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] هو الوجه)[٢].

ولا يكتفي بذلك؛ بل يعود فيذكر كلام الإمام الرازي في ترجيحه الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ فيقول: (قوله: (والأول هو الوجه)، واعلم أن الإمام اختار الوجه الثاني، واستدل عليه بوجوه...)[٣].

---

(١) قال الباحث: والطيبي محقٌّ في أنّ السجاوندي قد رجّح وجه الوقف على قوله تعالى: (إلّا الله) [آل عمران:٧]. وجعله وقفًا لازمًا؛ فقد قال السجاوندي: (﴿إلا الله – ٧ – م﴾ في مذهب أهل السنة والجماعة؛ لأنه لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله وهذا ليس بصحيح بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه. ﴿والراسخون﴾ مبتدأ ثناء من الله عليهم بالإيمان على التسليم بأن الكل من عند الله. ومن جعل المتشابه غير صفات الله تعالى ذاتا وفعلاً من الأحكام التي يدخلها القياس والتأويل بالرأي وجعل المحكمات الأصول المنصوص المجمع عليها فعطف قوله: ﴿والراسخون﴾ على اسم الله، وجعل ﴿يقولون﴾ حالاً لهم، ساغ له أن لا يقف على: ﴿إلا الله﴾ لكن الأصوب الأحق الوقف على: ﴿إلا الله﴾، لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله ﴿إلا الله﴾ كما على لا إله إلا الله). علل الوقوف، (ص:٣٦١) وما بعدها.

غير أنّ قول الطيبي: (العقل مبتلى باعتقاد حقية المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادات، فالحكيم إذا صنف كتابًا...) ليس من كلام السجاوندي، ولم أعثر عليه في كتابه، ولم أجد من صاغه هذه الصياغة قبل الطيبي، وقد نقله السيوطي بتمامه في إتقانه، دون نسبة إلى السجاوندي، ومن غير أن يذكر حكم الوقف هنا؛ فقال: (وقال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقية المتشابه كابتلاء البدن... والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاما واعترافا بقصورها). الإتقان في علوم القرآن، (٣/ ١٠). ونقله عن السيوطي صاحب: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (٢/ ١٤٣٩). والحديث في علوم القرآن والحديث، (ص: ٧٩). والله أعلم.

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ٢٢) وما بعدها.

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ٢٦). ذكر الطيبي أربعة وجوه، وهي بتمامها في تفسير الرازي. ينظر: مفاتيح الغيب، (٢/ ٢٥١).

ثمّ ينقل قول العماني بتمام الوقف على: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ فيقول: (قال صاحب المرشد[1]: لا إنكار لبقاء معنى في القرآن استأثر الله بعلمه؛ فالوقف على: ترجيح الوقف على: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على هذا تام...)[2].

ويُخبرنا بأنّ الراغب استظهر الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ فيقول: (الراغب[3]: الأظهر من الآية الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، وما قال بعضهم: لو جاز أن يخاطبنا ولم يعرفنا مراده لجاز أن يخاطبنا بكلام الزنج والروم! فالجواب عنه: أن كلام الروم والزنج لا يعلم المراد منه مجملا ولا مفصلا، والمتشابه يعلم منه المراد مجملا، ولأن كل آية فسرها المفسرون على أوجه فمعلوم أن المراد لا يخرج منه، على أنه لم يمتنع أن يكلفنا الله تلاوة أحرف لا نعرف معناها فيثيبنا على تلاوتها، كما يكلفنا أفعالا لا نعرف وجه الحكمة فيها، فالتلاوة فعل يختص باللسان)[4].

ومع هذا كلّه فالطيبي يكتفي بهذه النقول، ويناقش أصحابها في مسائل متفرّعة عنها، ثمّ يضرب صفحًا عن ذكر الراجح لديه؛ ويّ كأنّه أعرض عن التصريح اكتفاءً بالتلميح؛ ثقة في فَهم القارئ بأنّه يميل إلى تمام الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، أو أنّه يستوي عنده الوقف والوصل. والله أعلم.

ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح:٩]، فقد ذهب الزمخشري إلى أنّ الضمير في قوله: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟﴾ للناس،

---

(١) المرشد، للعماني، (٢/ ٤٢٢).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ٢٦).

(٣) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني، (٢/ ٤٢٤). والكلام منه. مع أنّ الراغب في المفردات يقول بجواز الوجهين؛ حيث ذكر أنواع المتشابه؛ ثمّ قال:«وضرب متردّد بين الأمرين يجوز أن يختصّ بمعرفة حقيقته بعض الرّاسخين في العلم، ويخفى على من دونهم... وإذ عرفت هذه الجملة علم أنّ الوقف على قوله: {وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ} [آل عمران/ ٧] ، ووصله بقوله: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران/ ٧] جائز، وأنّ لكلّ واحد منهما وجها حسبما دلّ عليه التّفصيل المتقدّم». المفردات في غريب القرآن، (ص: ٤٤٤) وما بعدها.

(٤) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ٢٨).

والضمائر في: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ و: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ و: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ لله عز وجل، والمراد بتعزير الله: تعزير دينه ورسوله صلى الله عليه وسلم. وأنّ من فرّق الضمائر فقد أبعد[1].

وعلّق الإمام الطيبي على ذلك؛ فقال: «قوله: (والمراد بتعزير الله: تعزير دينه): رفعٌ للتوهم، يعني: التعزير والتوقير غير مانع من إجراء الضمائر على سَنن واحد، لجواز إطلاقهما على الله تعالى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقول الحواريين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١]، وقول نوح عليه السلام: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]. قوله: (ومن فرق الضمائر فقد أبعد): قال صاحب المرشد: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾: قال أبو حاتم: هو وقف؛ لأن التعزير والتوقير للنبي صلى الله عليه وسلم، والتسبيح لله تعالى، فأراد أن يفرق بين ما هو صفة للنبي صلى الله عليه وسلم، وبين ما هو لله تعالى. وأراد المصنف بقوله: (فقد أبعد): رد هذا؛ لأنه بعيد عن منهج النظم المعجز»[2].

وهو بذلك يحتج للزمخشري بدلالة عددٍ من الآيات، ثمّ يذكر رأي العماني، ويُبيّن أنّ علّته: أنّه أراد أن يفرق بين ما هو صفة للنبي صلى الله عليه وسلم، وبين ما هو لله تعالى. ويُذكّرنا بأنّ الزمخشري أراد ردّ هذا القول؛ لما يؤدي من تنافر النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر.

ومن ثمّ يتركنا على هذه الحالة، من غير أن نعقد أيدينا على الذي ترجّح لديه في المسألة[3].

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (٤/ ٣٣٤).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (١٤/ ٣٧٩).

(٣) رجّح النحّاس تمام الوقف على قوله: {وتوقروه}، وذكر الدّاني أنّه كاف، وهو للنبي، وما بعده لله تعالى؛ إذ التسبيح لا يكون إلا لله عز وجل. كما ذهب السجاوندي إلى أنّ قوله: ﴿وتوقروه﴾ وقفٌ مطلق؛ للفصل بين ضمير اسم الله تعالى في: ﴿تسبحوه﴾، وضمير اسم رسوله في ﴿توقروه﴾. واعتبره الأشموني وقف بيان، وهو أن يبين معنى لا يُفهم بدونه؛ لأنّ بالوقف على قوله تعالى: {وَتُوَقِّرُوهُ} فرق بين الضميرين، فالضمير في: {وَتُوَقِّرُوهُ} للنبي صلى الله عليه وسلم، وفي {وَتُسَبِّحُوهُ} لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى المراد. ينظر: القطع والائتناف، (ص: ٦٧٠). وينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، (ص: ٢٠٠). علل الوقوف، للسجاوندي، (٣/ ٩٥٥). منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ٢٥). وذكر النكزاوي الوجهين، ويُفهم من كلامه الإشارة إلى تضعيف وجه الوصل؛ حيث وصف أصحابه فقال: (وقال بعض المتأولين). ينظر: الاقتداء، للنكزاوي، (ص:١٥٨٧).

السمة الثالثة: تفريع أحكامًا للوقف والابتداء من خلال كلام الزمخشري.

ومن معالم منهج الطيبيّ في الوقف والابتداء، أنّه كان يُبيّن أحكام الوقف التي ذكرها الزمخشري، ثمّ يُفرّع عليها أحكامًا أخرى. فالزمخشري عندما تساءل عن حكم الوقف على الحروف المقطعة في أوائل السور، وأجاب بأنّه يوقف على جميعها وقف التمام؛ إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده، وذلك إذا لم تجعل أسماء للسور، ونعق بها كما ينعق بالأصوات، أو جعلت وحدها أخبار ابتداء محذوف[1].

فنرى الإمام الطيبيّ يُبين مراد الزمخشري في حكم الوقف على الحروف المقطّعة، ثمّ يستنبط أحكامًا أخرى؛ فيقول: (كأنه قيل: إذا نعق بالفواتح أو لم ينعق، وجعلت أسماء للسور على حذف المبتدأ، تكون على كلتا الحالتين مستقلة، فيوقف عليها... فعُلم عدم جواز الوقف عليها إن عنى كونها مُقْسما بها. وإن عنى بها منصوبة بـ:(اذكر) يجوز الوقف)[2].

كما يظهر بذلك منهج الإمام الطيبي في الوقف على الحروف المقطّعة، وهو:

(١) يوقف على جميعها وقف التمام؛ إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده، وذلك إذا قلنا بأنّها أسماء للسور، أو هي أخبار ابتداء محذوف.

(٢) جواز الوقف عليها إن عنى بها منصوبة بـ:(اذكر).

(٣) عدم جواز الوقف عليها إن عنى كونها مُقْسما بها.

قال الإمام الدّاني: «الوقف على: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١] حيث وقع تام إذا جعل اسمًا للسورة. والتقدير: اقرأ الم. أو جعل على تأويل: أنا الله أعلم. وذلك الاختيار. قال أبو حاتم هو كاف. وقال غيره: ليس بتام ولا كاف، لأن معناه: يا محمد ذلك الكتاب. وقيل: هو قسم. وقيل تنبيه. فهو على هذه الوجوه الثلاثة متعلق بما بعده لحصول الفائدة فيه، فلا يفصل منه لذلك. وهو حيث أتى رأس آية في الكوفي. وذلك من حيث كان جملة مستقلة وكلامًا تامًا»[3].

السمة الرابعة: القول بجواز الوقف على رءوس الآيات.

مَن يتتبع ما ذكره الإمام الطيبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في مواضع الوقف التي هي رأس آية؛ يتبين له أنه على خلاف الرأي القائل بسنية الوقف على رؤوس الآي، وأن المعتبر عنده في جواز الوقف وعدمه هو المعنى، فمتى تم المعنى فثمّ الوقف، وإلا فلا.

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣١).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٤١) وما بعدها.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ١٨).

وهو بذلك يقول بجواز الوقف على رأس الآية، والابتداء بما بعدها، وإن تعلّق بها ما بعدها، وتعلق ما بعدها بها، شريطة ألا يشتدّ التعلق فيتغير بالوقف المعنى، أما إن اشتد التعلق فأدّى الوقف إلى إيهام، أو: فساد في المعنى، أو: أفضى الابتداء بما بعده إلى معنى باطل فحينئذ لا يجوز الوقف، ويتعين الوصل(١).

ويظهر ذلك عند تعليله لحُكم الوقف على قوله تعالى: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وأنّه وقفٌ حَسَنٌ غيرُ تام. قال بجواز الوقف على: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وجواز الوصل، ثمّ علّل الوصل فيه والفصل؛ بتجاذب الموجبين من الطرفين، وقال: بأنّه حَسَن؛ لأن اعتبارَ الصفة يقتضي الوصل، واعتبار الفاصلة وأنّها آخرُ آيةٍ يقتضي الفصل(٢).

كما يتضح ذلك عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٩-٢٢٠]، وافق الطيبي الزمخشري على جواز تعلق قوله تعالى: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢٢٠] بـ: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩]، وأنّ المعنى على ذلك: لعلكم تتفكرون في الدارين فتؤثرون أبقاهما وأكثرهما منافع. أو: تعلقه بقوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة:٢١٩]، والمعنى: لتتفكروا في عقاب الإثم في الآخرة والنفع في الدنيا حتى لا تختاروا النفع العاجل على النجاة من العقاب العظيم. أو: تعلقه بقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ﴾ [البقرة:٢١٩]؛ على معنى: يبين لكم الآيات في أمر الدارين، وفيما يتعلق بهما لعلكم تتفكرون في كل ما تأتون وتذرون(٣).

ثمّ استشهد الإمام الطيبي على ذلك بكلام صاحب المرشد(٤)؛ فقال: «وقال صاحب المرشد: واختلفوا في ناصب: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢٢٠]، منهم من قال: إنه منتصب بـ ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢١٩]، ومنهم من قال: منتصب بـ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢١٩]، والوجهان

(١) ينظر: المكتفى ص: ١٥١ ، ١٥٢.

(٢) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٢/ ٧٨).

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٢٦٣). وينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٣/ ٣٦١).

(٤) ينظر: المرشد، (٢/ ٣٣٣).

بعيدان[1]، فلا يوقف على قوله: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل والمعمول، والوقف التام عند قوله: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]»[2].

وكلام العماني يدل على أنّ التعلق لفظي؛ وهو علّة منع الوقف على رأس الآية هنا؛ حيث يؤدّي إلى الفصل بين العامل والمعمول. وبذلك يظهر أنّ من معالم منهج الإمام الطيبي جواز الوقف على رءوس الآيات[3]. وقد ذكر ابن الجزري أنه اختيار أكثر أهل الأداء[1].

---

(١) هكذا في حاشية الطيبي، والصواب: (والوجهان جيدان)، قال في المرشد: «واختلفوا في الناصب له، فمنهم من قال ينتصب بقوله: (تَتَفَكَّرُون) [البقرة:٢١٩]، ومعناه: تتفكرون في أنّ الدنيا دار بلاء وفناء، والآخرة دار جزاء وبقاء، ومنهم من قال: ينتصب بقوله: (يُبَيِّنُ اللّهُ) [البقرة:٢١٩]، معناه: يبين الله لكم الآيات في أمر الدنيا والآخرة، والوجهان جيدان، فلا يوقف على قوله: (تَتَفَكَّرُون) [البقرة:٢١٩]؛ لأنّه يكون فصلًا بين العامل ومعموله، والوقف التام عند قوله: (فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ)[البقرة:٢٢٠]». المرشد، (٢/ ٣٣٣). وقد غفل عن ذلك محقّق حاشية الطيبي، ولعلّ السبب أنّه لم يرجع إلى كتاب: (المرشد)، بل اكتفى بتوثيق النقل من (المقصد لتلخيص ما في المرشد، لزكريا الأنصاري، (ص: ١٣٣). والعجيب أنني حين رجعت إلى (المقصد) لم أجد نصّ العماني، بل قال الأنصاري: ({تَتَفَكَّرُونَ} ليس بوقف؛ لأن ما بعده متعلق به؛ لأنه في موضع نصب بما قبله... أو متعلق بقوله: {يبين الله}؛ فعلى هذين الوجهين لا يوقف على {تتفكرون}؛ لأن في الوقف عليه فصلا بين العامل والمعمول. (المقصد لتلخيص ما في المرشد، لزكريا الأنصاري، (ص: ١٣٣). والعقل ينطق بأنّ الصواب في قول صاحب المرشد: (والوجهان جيدان)، وليس (والوجهان بعيدان)؛ حيث إنّه رتّب على الوجهين عدم الوقف على قوله: (تَتَفَكَّرُون) [البقرة:٢١٩]؛ نظرًا لوجود التعلّق المعنويّ واللفظيّ. والله أعلم.

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٣/ ٣٦٢).

(٣) لم يقع اختلاف بين العلماء في الوقف على رؤوس الآي إذا لم يتعلق بها ما بعدها من جهة اللفظ، وإنما وقع الخلاف فيما إذا تعلق بها ما بعدها تعلقًا لفظًا، وقد وقع هذا الخلاف في حكم الوقف على رؤوس الآى على أربعة أقوال: الأول: جواز الوقف على الآية والابتداء بما بعدها مهما كان التعلق. وقد اختاره البيهقي، واستحبه أبو عمرو البصري. الثاني: الوقف عليها والابتداء بما بعدها إن لم يكن هناك تعلق لفظي، فإن كان هناك تعلق؛ فإنه يجوز الوقف على رأس الآية عملًا بالسُّنَّة، ثم يرجع فَيَصِلها بما بعدها مراعاة للمعنى. الثالث: جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية، وحملوا الوقف في حديث أم سلمة على السكت. الرابع: أن رؤوس الآي كغيرها من الآيات في حكم الوقف من ناحية التعلق اللفظي والمعنوي. ولذا وضعوا علامات للوقف فوق الفواصل، كما وضعوا على غيرها مما ليس برأس آية. والذي أميل إليه من ذلك: هو المذهب الرابع؛ لأن معاني الآيات، وسمو بلاغتها، وسر إعجازها لا يظهر إلا بربط الجمل وتعانق كلماتها. ينظر: شعب الإيمان، للبيهقي (٢/ ٥٢١) (٢٥٨١)، والمكتفى، للداني (ص: ١٤٦). والنشر، لابن الجزري، (١/ ٢٢٦). جمال القراء، للسخاوي (٢/ ٥٤٨)، الإتقان، للسيوطي(١/ ١٥١). لطائف القراءات، للقسطلاني، (١/ ٢٥٢،٢٥٣). المنح الفكرية، للملا

السمة الخامسة: إبراز أثر اختلاف القراءات في حُكم الوقف والابتداء.

يختلف حكم الوقف في عددٍ من المواضع بناء على اختلاف القراءات، ومن يتتبع المواضع التي أوضح فيها الإمام الطيبيّ العلاقة بين القراءات والوقف والابتداء يقف على ذلك.

ومن المواضع التي أبرز فيها الإمام الطيبي أثر اختلاف القراءات في حكم الوقف والابتداء قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [آل عمران:٧٣]، حيث ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ [آل عمران:٧٣]، متعلق بقوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [آل عمران:٧٣]، وما بينهما اعتراض. أي: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم. أرادوا: أسرّوا تصديقكم بأنّ المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم، ولا تفشوه إلا إلى أشياعكم وحدهم دون المسلمين لئلا يزيدهم ثباتا، ودون المشركين لئلا يدعوهم إلى الإسلام. أو يتمَّ الكلام عند قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران:٧٣] على معنى: ولا تؤمنوا هذا الإيمان الظاهر وهو إيمانهم وجه النهار إلا لمن كانوا تابعين لدينكم ممن أسلموا منكم. وقوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ [آل عمران:٧٣]، معناه: لأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب قلتم ذلك ودبرتموه، لا لشيء آخر. والدليل عليه قراءة ابن كثير: ﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [آل عمران:٧٣][٢]، بزيادة همزة الاستفهام؛ للتقرير والتوبيخ، بمعنى: إلا أن يؤتى أحد[٣].

ثمّ بيّن الطيبي مُراد الزمخشري هنا من تمام الوقف على قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران:٧٣]، واستشهد بكلام العماني ليبرز أثر القراءات في تنوّع حُكم الوقف والابتداء؛ فقال:

على، (٥٩). نهاية القول المفيد، للجريسي، (١٦٢). الإضاءة، للضباع، (٥٥). الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، أ. د/ عبد الكريم إبراهيم صالح (٣٥ــ٣٩).

(١) ينظر: النشر، (١/ ٢٢٦). وللمزيد: ينظر: المكتفى، (ص: ١٤٥) وما بعدها، وينظر: الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي لأبي العلاء الهمذاني، (١/ ٤). وينظر: منار الهدى، (ص:٣٣).

(٢) قراءة متواترة: اختلف القراء في القراءة بالاستفهام والخبر في قوله تعالى: {أَنْ يُؤْتى} [ال عمران:٧٣]. فقرأ جميع القراء عدا: «ابن كثير» بهمزة واحدة على الخبر. وقرأ «ابن كثير» {أَأَنْ يُؤْتى} [ال عمران:٧٣] بهمزتين على الاستفهام، وهو على أصله في تسهيل الهمزة الثانية بين بين من غير فصل بألف. ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (١/ ٣٦٥). وما بعدها.

(٣) تفسير الزمخشري، (١/ ٣٧٣) وما بعدها.

«قوله: (والدليل عليه قراءة ابن كثير) أي: على أن قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ [آل عمران:٧٣]، ليس مفعولا لقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ [آل عمران:٧٣]؛ لأن قوله: ﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران:٧٣] قلتم ذلك، مُصَدَّرٌ بهمزة الإنكار، وهو استئناف كلام داخل تحت حيز: (قل) مقولًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والهمزة مزيدة لتأكيد الإنكار، وإليه الإشارة بقوله: (بزيادة همزة الاستفهام للتقرير)، أي: التأكيد. قال صاحب المرشد[1]: وكان ابن كثير يقرأ: ﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٞ﴾ بالمد؛ والوقف حينئذ على قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران:٧٣] وقف تام، وكذا على قوله: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ . و: ﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾ [آل عمران:٧٣] في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف، أي: أأن يؤتى مثل ما أوتيتم تُقرّون به أو تذكرونه وتعترفون به؟»[2].

وموطن االاستشهاد هنا أنّ قراءة ابن كثير: ﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٞ﴾ [آل عمران:٧٣] بهمزتين على الِاسْتِفْهَام، على وَجه الْإِنْكَار، أَي: لَا يعْطى أحد مثل مَا أعطيتم، والكلام المُصَدَّر بهمزة الإنكار له الصدارة. وهو استئناف كلام رُفع بالابتداء والخبر محذوف، والتقدير: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم على وجه التوبيخ لهم بذلك ليتمسكوا بما هم عليه؛ فتأكّد تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران:٧٣]. وكذلك على قوله تعالى: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٧٣][3].

أمّا قراءة باقي القراءة لعشرة: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ [آل عمران:٧٣] بهمزة واحدة على الخبر، فتكون: ﴿أَن﴾ [آل عمران:٧٣] متصلة بالكلام الذي قبلها، لأنّها مفعول: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ [آل عمران:٧٣]؛ والتقدير: (ولا تؤمنوا لأن يؤتى وبأن يؤتى) فهي متعلقة بما قبلها؛ فلا يقطع منه؛ وعليه لا يوقف على: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران:٧٣]، وكذا على قوله: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٧٣][4].

كما يظهر أثر القراءات في حُكم الوقف والابتداء عند الطيبي، في كلامه عن حُكم الوقف على قوله تعالى: ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران:٧٩]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران:٨٠]؛ حيث نقل الطيبي عن الزمخشري قوله: وقرئ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران:٨٠]

---

(١) المرشد، للعماني، (٢/ ٤٧٩).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ١٤٥).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (٢/ ٥٧٩).

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ٤١).

بالنصب عطفًا على: ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾ [آل عمران:٧٩]. وأنّ القراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر[١]، وتنصرها قراءة عبد الله: (ولن يأمركم)[٢].

ووافق الطيبي الزمخشري في ذلك، وزاد الأمر بيانًا فقال: «لا يُمكن أن يكون: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ عطفا على: ﴿يَقُولَ﴾؛ لامتناع دخول: ﴿أَن﴾ الناصبة على: (لن)، والحق أن العلة ما ذكره صاحب المرشد[٣]: وجه رفع: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران:٨٠] والوقف على: ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران:٧٩] أنها جاءت منقطعة، ومعناها: ولا يأمركم الله، وحجته ما روي عن ابن مسعود: (ولن يأمركم)؛ لأنه يدل على الانقطا؛ فوجب رفعه على الاستئناف، وتقريره أنّ (لن) في النفي بمنزلة (إن) في الإثبات، في كونهما يقعان في ابتداء الكلام... فالآية على هذه القراءة وعلى الرفع تذييل وتوكيد للكلام السابق... كأنه قال: لا ينبغي لنبي أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه ويأمر البتة بعبادة غير الله من الملائكة والنبيين»[٤].

وبذلك يظهر أنّ الطيبي يُرتّب أحكامًا للوقف والابتداء على حسب تنوّع القراءات، وهو هنا يوافق الدّاني[٥]، والعماني[٦]، والأنصاري[٧]، والأشموني[٨]: في أنّ مَن قرأ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بالرفع وقف على: ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران:٧٩] . وابتدأ بذلك؛ لأنه استئناف خبر. فهو منقطع مما

---

(١) قراءة متواترة. قرأ: «نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، والكسائي» قوله تعالى: {وَلا يَأْمُرُكُمْ} [ال عمران : ٨٠] برفع الراء، وذلك على الاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. وقرأ باقي القرّاء العشرة: {وَلا يَأْمُرَكُمْ} [ال عمران : ٨٠] بنصب الراء، وذلك على أنه معطوف على قوله تعالى قبل: {ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ}، والتقدير: ليس للنبيّ أن يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولا أن يأمركم أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ. ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٤٠).

(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (١/ ٣٧٨).

(٣) ينظر: المرشد، للعماني، (٢/ ٤٨٥).

(٤) حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ١٦٠).

(٥) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ٤٢).

(٦) ينظر: المرشد، للعماني، (٢/ ٤٨٥).

(٧) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، (ص: ١٧٧).

(٨) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ١٤٩).

عملت فيه (أن) . ومن قرأ ذلك بالنصب لم يقف على: ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] ، ولا ابتدأ به؛ لأنه متعلق بما قبله، معطوف على ما عملت فيه (أن) بتقدير: ولا أن يأمركم[١].

السمة السادسة: الاستشهاد بكلام علماء الوقف؛ لترجيح ما يراه مخالفًا لكلام الزمخشري.

الإمام الطيبي في حاشيته يذكر أقوال العلماء في مسألة من المسائل، ثمّ يُبرزُ الرأي الذي يظهر له، وإن خالف به الزمخشري، وقد وجدنا أنّه أحيانًا يستشهد على رأيه هذا بكلام علماء الوقف والابتداء. فالزمخشري حين ذهب إلى أنّ قوله تعالى: ﴿وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] معطوفٌ على قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، أي: وأخرجنا به جنات من أعناب[٢].

علّق الطيبي على ذلك؛ فقال: «جعلها معطوفة على: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وكذا أبو البقاء[٣]، وتبعهما الكواشي[٤] والقاضي[٥]، وأما الواحدي فعطفها على: ﴿خَضِرًا﴾ وقال: (فأخرجنا خضرا وجنات من أعناب)[٦]، والأظهر: أن يكون عطفا على: ﴿حَبًّا﴾ لأن قوله: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ مفصل يشتمل على كل صنف من أصناف النامي... والنامي: الحب والنوى وشبههما»[٧].

---

(١) وقد ذكر الإمام الطيبي مواضع بيّن فيها أثر تنوّع القراءات على الوقف والابتداء، وهي ناطقة بأنّ من منهجه ترتيب أحكامًا للوقف والابتداء على تنوّع القراءات، غير أنّ هذا البحث لا يتسع لذكرها، ويمكن الاطّلاع على ذلك في حاشية الطيبي على الكشاف، في هذه الصفحات: (٦/ ١٦٠)، (٦/ ١٨٣)، (٦/ ٥٠٥)، (٧/ ٤٦٢)، (٧/ ٥٤٣)، (٨/ ٤٩٩)، (٩/ ٥١٣)، (١٠/ ١٠٠)، (١٠/ ١٤٦)، (١٠/ ٣٢٨)، (١١/ ١٧٥). (١٢/ ١٤٢)، (١٢/ ١٧٤)، (١٣/ ٢٣)، (١٣/ ٣٦٣)، (١٤/ ٣٤٣)، (١٤/ ٣٥٤)، (١٤/ ٣٨٠)، (١٤/ ٥٠٧)، (١٦/ ٢٩١).

(٢) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٥٢).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٥٢٥).

(٤) كشف الحقائق وشرح الدقائق، للكواشي، لوحة رقم: (٤٩). مخطوط. وهو على الشبكة العنكبوتية. **(https://www.quranicthought.com/ar/books).**

(٥) أنوار التنزيل، (٢/ ١٧٥).

(٦) الوسيط، (٢/ ٣٠٥).

(٧) حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ١٨٣).

وبهذا يظهر لنا أنّ الإمام الطيبي قد خالف: الزمخشري، والكواشي، والقاضي، والواحدي؛ فذهب إلى أنّ الأظهر لديه أنّ قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] يكون عطفًا على: ﴿حَبًّا﴾ [الأنعام: ٩٩].

وقد استشهد بهذا الوجه الأظهر لديه بكلام العماني في المسألة؛ فقال: «وأحسن صاحب (المرشد) حيث قال[١]: والوقف على قوله: ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] لم أر به بأسا، وكان كافيًا؛ ليُعلم أنّ قوله: ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] ليس عطفًا على: ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وأنه معطوفٌ على قوله: ﴿حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ [الأنعام: ٩٩]، والوقف على: ﴿مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] صالح»[٢].

وهذا الوجه سبقه النحّاس إليه؛ فقال: (﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ في موضع نصب؛ لأنها معطوفة على قوله: ﴿مُّتَرَاكِبًا﴾. ويكون: ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ قطعًا كافيًا؛ لأن المعنى: قنوانها دانية)[٣].

وذهب الدّاني إلى عدم جواز الوقف على: ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]؛ لأن: ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] منصوبة بالعطف؛ فلا تقطع مما عطفت عليه. غير أنّه جعلها معطوفة على قوله: ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩][٤].

وبذلك يظهر أنّ الإمام الطيبي اختار من كلام علماء الوقف والابتداء الوجه الذي يُقوّي به حجّته، ويُبرهن به على ما اطمأنت إليه نفسه، مخالفًا رأي الزمخشري.

السمة السابعة: تحديد موضع الوقف والابتداء بما يضمن سلامة النظم القرآني.

الإمام الطيبي يُراعي نظم القرآن الكريم عند بيانه لموضع الوقف، ويستشهد على ذلك بما يراه مناسبًا من كلام علماء الوقف والابتداء. ولا عجب في ذلك؛ فالطيبي عالم فذٌ من علماء البلاغة، يدرك تمام الإدراك مدى احتياج علم الوقف والابتداء إلى علم المعاني، وأنّ من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم مراعاة الفصل والوصل في وقوفه.

---

(١) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ١١٨) وما بعدها. قال العماني: (ولو وُقف على قوله تعالى: {قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ} لم أر به بأسًا وكان كافيًا، ليُعلم أنّ قوله: {وَجَنَّاتٍ} ليس بمعطوفٍ على: {قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ}، وأنّه معطوفٌ على قوله: {حَبًّا مُّتَرَاكِبًا}. {مِّنْ أَعْنَابٍ} وقفٌ صالح.

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ١٨٤).

(٣) القطع والائتناف، للنحاس، (ص: ٢٣٤).

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، (ص: ٧٠).

من ذلك ما سطّره الطيبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٤]. فمعناها عند الزمخشري: قل يا محمد: أفغير الله أطلب حاكمًا يحكم بيني وبينكم، ويفْصِلُ المُحِقَّ مِنَّا مِنَ المُبطِل، وهو سبحانه الذي أنزل إليكم القرآن المعجز، مبيِّنًا فيه الفصل بين الحق والباطل، والشهادة لي بالصدق وعليكم بالافتراء، ثم عضد الدلالة على أنّ القرآن حق بعلم أهل الكتاب أنه حق لتصديقه ما عندهم وموافقته له[1].

وبيّن الطيبي ذلك ووضحه: بأنّ النظم الكريم احتج بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] على أنّ القرآن حق، ثم أيده بشهادة أهل الكتاب؛ فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وأنّ هذا يدل على إنكار عظيم من القوم، ولذلك صُدِّرت الآية بهمزة الإنكار، مع إضمار فعل المنكر، وتقديم المفعول[2].

ويمضي الطيبي فيقول: « ثم أمره أن يوبخهم، وينكر عليهم بقوله: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٤]؟ : أي أأزل عن الطريق السوي بأباطيلكم هذه، فأخص غير الله بالحكم؟ وهو الذي أنزل هذا الكتاب المعجز، الذي أفحمكم، وأبكم فصحاءكم! وكفى به حاكما بيني وبينكم بإنزال هذا الكتاب المفصل بالآيات البينات... كأنه تعالى أجابهم على الأسلوب الحكيم[3]، والقول بالموجب[4]؛ لأنهم طعنوا في معجزته، أي: القرآن، فبكّتهم به على أحسن وجه...قال

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٦٠).

(٢) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ٢١٩).

(٣) الأسلوب الحكيم: هو: تلقي المخاطِب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهًا على أنّه الأوْلى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهًا على أنه الأولى بحاله أو المهم له. ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي، (ص: ٣٢٧). وينظر: الإيضاح، للقزويني، (٢/ ٩٤). وذكر الخطيب القول بالموجب في علم البديع، وقسمه إلى قسمين، والقسم الثاني: هو الأسلوب الحكيم بعينه، ومراعاة ذلك مما يورث الكلام حسنا. ينظر: عروس الأفراح، (٢/ ٢٣٧).

(٤) القول بالموجب، هو: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده، ممّا يحتمله بذكر متعلّقه. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي، (٢/ ٢٧٩).

صاحب المرشد[١]: ولا يوقف عند قوله: ﴿أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]؛ لأن ما بعده متعلقٌ به، أي: أغير الله أبتغي حكما، وهو الإله، ومنزل الكتاب الذي فيه الأحكام، ولا حكم لغيره؟»[٢].

والطيبي بذلك يختار وصل قوله تعالى: ﴿أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤] بما بعده. ويحتجّ لذلك بما نقله عن العماني في المرشد؛ حيث قال: (﴿مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] صالح. ولا يوقف عند قوله: ﴿أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]؛ لأن ما بعده متعلقٌ به، ومعناه: أغير الله أبتغي حكمًا، وهو الإله، ومنزل الكتاب الذي فيه الأحكام ولا حكم لغيره؟)[٣].

وعلى الرغم من أنّ هناك من علماء الوقف من حسّن الوقف على قوله: ﴿أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤][٤]، إلّا أنّ الطيبي اختار قول العماني[٥]؛ لأنّه الأليق بالنظم، ردًّا على طعنهم، إجابة لهم على الأسلوب الحكيم والقول بالموجب.

فإنّهم حين دعوا رسول اللهﷺ إلى حَكم يحكم بينهم في أمر الرسالة والكتاب، جاء الجواب: كيف أبتغي حكما غير الله وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مُفَصَّلًا؟ ما تعلمون أنه من عند الله نزل عجز الخلائق عن إتيان مثله. وكل أحد علم ذلك وبيانه، فأنى تقع بي الحاجة إلى حكم غيره[٦].

فقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]: وإن كان معناها يعمّ في أن الله لا يُبتغى سواه حكما في كل شيء وفي كل قضية، إلّا إنّنا نحتاج في وصف الكلام واتساق المعاني أن ننظر إلى ما تقدّم ليكون سببًا إلى قوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤][٧]. ثمّ ننظر إلى الجواب بعدها؛ لأنّه الدليل الدّال على قضية النزاع، وهي نبوة محمدٍﷺ؛ لذلك حكم الله تعالى بنبوته من حيث إنه أنزل إليه الكتاب المفصل المبين المشتمل على العلوم الكثيرة والفصاحة الكاملة، وقد عجز الخلق عن معارضته؛ فظهور مثل هذا المعجز عليه يدل على أنه تعالى قد حكم بنبوته. فقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤] يعني: قل يا محمد إنكم تتحكمون في طلب

---

(١) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ١٢١).

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ٢٢٠).

(٣) المرشد، للعماني، (٣/ ١٢١).

(٤) ينظر: القطع والائتناف، للنحاس، (ص: ٢٣٧). وينظر: منار الهدى، للأشموني، (١/ ٢٥٠).

(٥) وهو قول جلّ علماء الوقف والابتداء. ينظر: المكتفى، للداني، (ص:٧١). وينظر: علل الوقوف، (٣/ ٤٨٧).

(٦) ينظر: تفسير الماتريدي، (٤/ ٢٢٥). وينظر: تفسير السمرقندي، (١/ ٤٧٧).

(٧) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (٨/ ٣٨٤). وينظر: تفسير ابن عطية، (٢/ ٣٣٧).

سائر المعجزات؛ فهل يجوز في العقل أن يطلب غير الله حكما؟ فإن كل أحد يقول إن ذلك غير جائز، ثم قل: إنه تعالى حكم بصحة نبوتي حيث خصني بمثل هذا الكتاب المفصل الكامل البالغ إلى حد الإعجاز[1].

وبذلك يظهر وجه نظم الكلام، وأنّ النظم هو عِلّة ترجيح الطيبي للوصل وعدم جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. والله أعلم.

السمة الثامنة: تحديد موضع الوقف على أساس التعلّق اللفظي والمعنوي:

فالطيبي حين يُعلّق في حاشيته على الزمخشري، يعمل على إبراز أثر اختلاف التعلّق في تحديد موطن الوقف. فعند بيانه لمعنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، يذكر الطيبي أنّ الظاهر أن يقال: ومن البقر والغنم حرمنا عليهم الشحوم، وأنّ الوقف هنا يكون على قوله تعالى: ﴿ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ويستشهد على ذلك؛ فيقول: «قال أبو البقاء[2]: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ [الأنعام: ١٤٦] معطوف على ﴿كُلَّ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وجعل: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦] تبيينا للمحرم من البقر. ويجوز أن يكون ﴿ٱلْبَقَرِ﴾ [الأنعام: ١٤٦] متعلقا بـ: ﴿حَرَّمْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] الثانية. وقال صاحب الكشف[3]: والتقدير حينئذ: وحرمنا من البقر والغنم عليهم شحومهما، فتقف على قوله: ﴿ذِي ظُفُرٍ﴾. فإن حملت: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ﴾ على: ﴿ذِي ظُفُرٍ﴾ - لأن المعنى: من كل ذي ظفر ومن البقر والغنم - وقفت على قوله: ﴿وَٱلْغَنَمِ﴾[4]. والوجه: الأول»[5].

---

(١) ينظر: تفسير الرازي، (١٣/ ١٢٤).

(٢) التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٥٤٥).

(٣) ينظر: كشف المشكلات، للباقولي، (٢/ ٤٣٧). قال الباقولي: يجوز أن تعلق: {ومن البقر والغنم} بما بعده، والتقدير: وحرمنا من البقر والغنم عليهم شحومهما، فتقف حينئذٍ على قوله: (ظفر). وإن حملت: {ومن البقر والغنم} على قوله: {كل ذي ظفر} لأن المعنى: من كل ذي ظفر ومن البقر والغنم؛ وقفت على: (والغنم). والأولُ الوجه. كشف المشكلات، للباقولي، (٢/ ٤٣٧).

(٤) ولم أقف على أحدٍ قال به. والله أعلم.

(٥) حاشية الطيبي على الكشاف، (٦/ ٢٨٠) وما بعدها.

فالوقف إذًا يكون على قوله: ﴿ذِي ظُفُرٍ﴾ [الأنعام:١٤٦]؛ لأنّ المعنى: وحرّمنا على اليهود كل ذي ظفر. وهو من البهائم والطير ما لم يكن مشقُوق الأصابع، كالإبل والنَّعام والإوز والبط. ومن البقر والغنم حرمنا عليهم الشحوم[١]. لذلك فالوقف على قوله: ﴿ذِي ظُفُرٍ﴾ [الأنعام:١٤٦] حسنٌ عند ابن الأنباري، وصالحٌ عند العماني، وجائزٌ عند السجستاني لانقطاع النظم مع اتحاد المعنى. وكافٍ عند النكزاوي[٢].

ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف:١٠٨]، فقد قال الزمخشري في بيان معنى الآية الكريمة: أدعو إلى دينه مع حجة واضحة غير عمياء، و:﴿أَنَا۠﴾ تأكيد للمستتر في ﴿أَدْعُوٓاْ﴾، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ عطف عليه. يريد: أدعو إليها أنا، ويدعو إليها من اتبعني. ويجوز أن يكون﴿أَنَا۠﴾ مبتدأ، و﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خبرا مقدما،﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ عطفا على ﴿أَنَا۠﴾ إخبارا مبتدأ بأنه ومن اتبعه على حجة وبرهان، لا على هوى. ويجوز أن يكون﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ حالا من ﴿أَدْعُوٓاْ﴾ عاملة الرفع في﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾[٣].

ويُعلّق الطيبي على ذلك؛ فيقول: «(قوله: (إخبارا مبتدأ)، عامله مضمر، أي: يخبر إخبارا، أو خبر بعد خبر لـ (كان)، أو تمييزا، أي: يجوز أن يكون كذا من هذه الجهة. قال صاحب المرشد: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:١٠٨] وقف حسن،﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف:١٠٨] مثله، هذا مذهب أبي حاتم، وهو الجيد)[٤]. قوله: (وأنزهه من الشركاء)، مؤذن بأن قوله:﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف:١٠٨] حال من فاعل (أسبح)، وأن قوله: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف:١٠٨] عطف على قوله: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:١٠٨]، هذا يقوي أن يكون قوله: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف:١٠٨] حالا من﴿أَدْعُوٓاْ﴾ [يوسف:١٠٨]»[٥].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٢/ ١٩٨).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، (٢/ ٦٤٥). وينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ١٢٦). وينظر: علل الوقوف، (٣/ ٤٩١). وينظر: الاقتداء، للنكزاوي، (ص:٦٧٣).

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٥٠٨).

(٤) ينظر: المرشد، للعماني، (٣/ ٢٧٣).

(٥) حاشية الطيبي على الكشاف، (٨/ ٤٤٦).

فيظهر بذلك التعلق الذي اعتمد عليه الطيبي في حديثه عن موطن الوقف؛ فالوقف على قوله تعالى: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:١٠٨] كاف؛ إذا كان قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف:١٠٨] في موضع رفع بالابتداء والخبر: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف:١٠٨]. ويجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف:١٠٨]، دون الوقف على قوله تعالى: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:١٠٨]، إذا جعلنا: ﴿أَنَا۠﴾ [يوسف:١٠٨] توكيداً لما في: ﴿أَدْعُوٓاْ﴾ [يوسف:١٠٨]، و: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف:١٠٨] صلة: ﴿أَدْعُوٓاْ﴾ [يوسف:١٠٨]. والمعنى: أدعو على بصيرة لا على غير بصيرة[١].

وخلاصة الأمر: أنّ قوله تعالى: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:١٠٨]: ليس بوقف إن جعل ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف:١٠٨] متعلقًا بـ: ﴿أَدْعُوٓاْ﴾ [يوسف:١٠٨]، و ﴿أَنَا۠﴾ [يوسف:١٠٨] توكيدًا للضمير المستكن في: ﴿أَدْعُوٓاْ﴾. و: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ معطوف على ذلك الضمير، والمعنى: أدعو أنا إليها، ويدعو إليها من اتبعني على بصيرة. وليس بوقف أيضًا إن جعل: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ حالًا من ضمير: ﴿أَدْعُوٓاْ﴾، و: ﴿أَنَا۠﴾ فاعلًا بالجار والمجرور النائب عن ذلك المحذوف[٢].

وبذلك يظهر أنّ الإمام الطيبي قد رجّح موضع الوقف بناء على التعلّق اللفظي والمعنوي، من خلال دراسته لأقوال علماء الوقف والابتداء[٣].

السمة التاسعة: ردّه لوقف التعسّف في القرآن الكريم:

إذا كان للوقف والابتداء وظيفة دلالية في بيان المعاني القرآنية، فإنّ المعنى القرآني قد يتأثّر بنوع الوقف والابتداء غير السَّليمين، وهو نوعٌ من الوقف حَكم عليه العلماء بأنّه وقف التَّعسّف، وهو أحد أنواع الوقف القبيح[٤]. قال ابن الجزري: (لَيْسَ كُلُّ مَا يَتَعَسَّفُهُ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أَوْ يَتَكَلَّفُهُ بَعْضُ

---

(١) ينظر: الإيضاح، (٢/ ٧٢٨). وينظر: القطع، (ص: ٣٣٦). وينظر: المكتفى، (ص: ١٠٦).

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ٣٧١).

(٣) ويظهر ذلك أيضًا في عددٍ من المواضع. ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٨/ ٤٩٩). (٩/ ١١١). (١٢/ ١٧٣). (١٣/ ٤٨٤). (١٣/ ٤٩٨). (١٤/ ٤٥). (١٤/ ٨١). (١٤/ ٤١٧). (١٤/ ٥٢٦). (١٥/ ٣٢٤). (١٥/ ٤٣١). (١٥/ ٥٤٥). (١٦/ ٢٨٠). (١٦/ ٦٥٤).

(٤) والتعسّف لغة: الحيرة وعدم البصيرة والسّيرُ على غير هُدى. واصطلاحًا: (حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة). وهي وقوف غير مقبولة يتكلّفها بعض القرّاء أثناء قراءتهم؛ خروجًا على المألوف وإغراقًا في الغرابة. ينظر: العين، للخليل، مادة: (عسف)، العين (١/ ٣٣٩). التعريفات، للجرجاني، (ص: ٦١).

الْقُرَّاءِ، أَوْ يَتَأَوَّلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِمَّا يَقْتَضِي وَقْفًا وَابْتِدَاءً يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْبَغِي تَحَرِّي الْمَعْنَى الْأَتَمِّ وَالْوَقْفِ الْأَوْجَهِ)[1].

وبالتأمل في الوقف والابتداء عند الإمام الطيبي نجد أنّه يردّ ذلك النوع من الوقوف، ولا يرتضيه تأويلًا لآيات القرآن الكريم.

ويتجلّى ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ [النمل:٢٣]. فالزمخشري يسأل: كيف استعظم عرشها مع ما كان يرى من مُلك سليمان؟ ويُجيب عن ذلك: بأنّه يجوز أن يستصغر حالها إلى حال سليمان، فاستعظم لها ذلك العرش. ويجوز أن لا يكون لسليمان مثله وإن عظمت مملكته في كل شيء. ثم قال: ومن حَمقى القُصَّاص من يقف على قوله: ﴿وَلَهَا عَرۡشٌ﴾ [النمل:٢٣] ثم يبتدئ: ﴿عَظِيمٞ ٢٣ وَجَدتُّهَا﴾ [النمل:٢٣-٢٤] يريد: أمرٌ عظيمٌ أن وجدْتُها وقومَها يسجدون للشمس. وهو بذلك التأويل: فَرّ من استعظام الهدهد عرشَها، فوقع في عظيمةٍ، وهي: مَسْخُ كتابِ اللهِ[2].

والإمام الطيبي يُسلّم للزمخشري بما ذهب إليه، ويُقوّي حجته فيستشهد بكلام علماء الوقف؛ فيقول: «قوله: (فر من استعظام الهدهد عرشها فوقع في عظيمة)، قال صاحب المرشد[3]: ولا يوقف على: ﴿وَلَهَا عَرۡشٌ﴾ [النمل:٢٣]، وقد زعم بعضهم جوازه، وقال: معناه: عظيم عند الناس، وقد أنكر هذا الوقف أبو حاتم وغيره من المتقدمين، ونسبوا القائل به إلى جهل. وقول من قال: معناه عظيم عبادتهم للشمس من دون الله، قول ركيك لا يعتد به، وليس في الكلام ما يدل عليه، والوقف عند قوله: ﴿عَظِيمٞ﴾ [النمل:٢٣] حسن»[4].

فالطيبي يستشهد بكلام العماني على أنّ الوقف عند قوله تعالى: ﴿عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ [النمل:٢٣] حسنٌ؛ لأنّ عظيمٌ نعتٌ للعرش. ولا يَخرج عن أنّه نعتٌ للعرش لا محالة مع أي تأويلٍ ذُكر، سواء قيل:عظيمٌ عند الناس، أو: عظيمٌ في نفسه. وكذلك من قال: إنّه عظيمٌ معناه: عبادتهم للشمس من دون الله تعالى. لأنّه قولٌ ركيك لا يُعتدّ به، وليس في الكلام ما يدلّ عليه[5].

---

(١) النشر في القراءات العشر، (١/ ٢٣١).

(٢) ينظر: تفسير الزمخشري، (٣/ ٣٦١).

(٣) ينظر: المرشد، للعماني، (٤/ ٤٩٣).

(٤) حاشية الطيبي على الكشاف، (١١/ ٥٠٦). وما بعدها.

(٥) ينظر: المرشد، للعماني، (٤/ ٤٩٣).

لذلك قال ابن الأنباري: (ولا يجوز أن تقف على العرش وتبتدئ: ﴿عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا﴾ [النمل:٢٣-٢٤] إلا على قبح؛ لأنّ: «عظيما» نعت لـ «العرش» ولو كان معلقًا بـ (وجدتها) لقلت: عظيمة وجدتها. وهذا محال من كل وجه)[١].

كما وصف النحّاس من يقف على قوله تعالى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾ [النمل:٢٣]، بأنّه مِن القُصّاص الجُهّال، وبأنّه ممّن لا يعرف اللغة. وأنّه قد أخطأ، ولو كان كما قال لقال: (عظيم أن وجدتها)[٢].

ورجّح الدّاني الوقف على: قوله تعالى: ﴿عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾، وقال: (والأوجه في ذلك عند أهل التمام أن يكون: ﴿عَظِيمٌ﴾ تابعًا للعرش وصفة له؛ إذ غير مستنكر أن يصفه الهدهد بذلك لما رأى من تناهي طوله وعرضه وما كان فيه من كل الزينة، وإن كان قد شاهد من ملك سليمان ما يدق ذلك عنده)[٣].

وردّ الأشموني ذلك الوقف؛ فقال: (وقد أغرب بعضهم وزعم أنَّ الوقف على: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾ ويبتدئ: ﴿عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا﴾ [النمل:٢٣-٢٤]، وليس بشيء؛ لأنَّه جعل العبادة لغير الله عظيمة، وكان قياسه على هذا أن يقول: (عظيمة وجدتها)؛ إذ المستعظَم إنَّما هو سجودهم لغير الله، وأمَّا عرشها فهو أذل وأحقر من أن يصفه الله بالعظم، وفيه أيضًا قطع نعت النكرة وهو قليل)[٤].

وبذلك يظهر لنا صحّة ما ذهب إليه الإمام الطيبي؛ وأنّ هذا الوقف تعسّفي مردودٌ من جهة اللفظ؛ لأنّ عظيمٌ نعتٌ للعرش؛ فلو وقفنا فصلنا النعت عن المنعوت. ومردودٌ من جهة المعنى: لأنّه قولٌ ركيك لا يُعتدّ به، وليس في الكلام ما يدلّ عليه؛ لأنّه لو كان معلقًا بـ: ﴿وَجَدتُّهَا﴾ [النمل:٢٤]؛ لقيل: (عظيمة وجدتها). أو: (عظيم أن وجدتها)؛ لأنّه بذلك جعل العبادة لغير الله عظيمة، وإنّما المستعظَم هو سجودهم لغير الله، وأمَّا عرشها فهو أحقر أن يصفه الله بالعظم.

السمة العاشرة: أنّ (كلّا) إن كانت للردع والزجر وُقف عليها، وإلّا فلا وقف.

﴿كَلَّآ﴾ حرف لا حظَّ له في الإعراب، وحاصل الكلام عليها: أن فيها أربعة أقوال: الأول: يُوقف عليها في جميع القرآن، والثاني: لا يوقف عليها في جميعه، والثالث: لا يوقف عليها إذا كان قبلها رأس آية، والرابع: التفصيل: إن كانت للردع والزجر وقف عليها، وإلّا فلا. أي: تنقسم قسمين،

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء، (٢/ ٨١٥).

(٢) ينظر: القطع والائتناف، (ص: ٤٩٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا، (ص: ١٥٣).

(٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (٢/ ١٠٩).

أحدهما: أن تكون ردعًا وزجرًا لما قبلها، أو تكون بمعنى: (ألا)، بالتخفيف، فإن كانت للردع والزجر حسن الوقف عليها، ويبتدأ بما بعدها، وإن كانت بمعنى: (ألا)، أو حقًا؛ فإنه يوقف على ما قبلها، ويبتدأ بها[١].

والمتأمّل للمواضع التي ذكر فيها الطيبي حكم الوقف على: ﴿كَلَّآ﴾ يجد أنّه يقول بالتفصيل، ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج:١٥]، يقول: ﴿كَلَّآ﴾ [المعارج:١٥] ردعٌ للمجرم عن الودادة وتنبيه، قال الكواشي: ﴿كَلَّآ﴾ : وقف تام، إن جعلتها ردعا عن الودادة، وإن جعلتها بمعنى (ألا): استفتاحا، وقفت قبلها. فإن قلت: فكيف جمع الزمخشري المعنيين معا؟ فقال: (ردع للمجرم عن الودادة، وتنبيه على أنه لا ينفعه الافتداء ولا ينجيه من العذاب). قلت: التنبيه لازم ذلك الردع[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ۝١٥ كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ [المدثر:١٥-١٦] يقول: (وفي الكواشي: يقف عند قوله: ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾ [المدثر:١٥]، إن جعلت: ﴿كَلَّآ﴾ [المدثر:١٦] بمعنى (ألا) استفتاحًا. ويتمّ هنا إن جعلتها ردعًا، وهو أولى، ويبتدئ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَٰتِنَا عَنِيدًا﴾ [المعارج:١٥]. وقال الزجاج: ﴿كَلَّآ﴾ : ردع وتنبيه، فيقول: كلا، لمن قال لك شيئا تنكره، أي: ارتدع عن هذا وتنبه على الخطأ فيه[٣]. وقال ابن الحاجب: وقد تكون بمعنى: حقا، وعليه حمل مواضع من القرآن[٤]. وفي كتاب المرشد[٥]: قال الخليل وسيبويه والأخفش: كلا: ردع وزجر. روى الخليل عن مقاتل ابن سليمان: كل شيء في القرآن من ﴿كَلَّآ﴾ ، فهو رد على الكلام الأول إلا بعضه. روى ابن الأنباري عن المفسرين، معناها: حقًّا، وحكي عن الكسائي أيضا. وعن الفراء: هي حرف رد بمنزلة: (نعم) و (لا) في الاكتفاء، وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها كقولك: كلا ورب الكعبة؛ لأنها بمنزلة قولك: إي ورب الكعبة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر:٣٢]، قال أبو حاتم: وهي على وجهين: أحدهما: بمعنى: (لا) ردًّا للأول. والثاني: بمعنى ألا، التي هي للتنبيه يستفتح بها

---

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، (١/ ٤٠).

(٢) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١٦/ ١٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٥/ ٢٥٤).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، (٢/ ٢٦٧).

(٥) ينظر: الوقف والابتداء، لأبي جعفر، (ص: ١٢٥). وينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (١/ ٤٢٢). وينظر: المرشد للعماني، (٤/ ٣٧٩).

الكلام... وأما الوقف عليها، فهي مختلفة الأحوال؛ فمنها ما يوقف عليه، ومنها ما يبتدأ به، ومنها ما يصلح فيه الأمران، ومنها ما لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء به)[1].

وبذلك يظهر أنّ منهج الإمام الطيبي في الوقف على: ﴿كَلَّآ﴾ هو التفصيل، وأنّه يرى أنّ حكم الوقف عليها مختلف الأحوال، فمنها ما يوقف عليه؛ إذا جعل: ﴿كَلَّآ﴾ إنكارًا للكلام السابق، ومنها ما يبتدأ به؛ إذا كانت بمعنى: حقًّا أو تنبيهًا بمعنى: ألا، ومنها ما يصلح فيه الأمران، ومنها ما لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء به[2].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

---

(1) حاشية الطيبي على الكشاف، (١٦/ ١٢٤) وما بعدها.

(2) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١٦/ ١٣٩). وللمزيد: يُنظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١٦/ ١٤٨)، (١٦/ ٥١٣)، (١٦/ ٥١٤)، (١٦/ ٥٦١).

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: أهم النتائج:

(١) التأكيد على العلاقة بين التفسير والوقف والابتداء، فالتفسير له وظيفة دلالية في تحديد موطن الوقف والابتداء وتعيين حُكمه، والوقف والابتداء له وظيفة دلالية في ترتيب فوائد كثيرة لمعاني الآيات؛ وذلك باعتبار أنّ الوقف يُعدّ أحد القرائن السياقية التي تتحدد من خلالها دلالةُ النصّ وفقًا لما يكون عليه التركيب.

(٢) اهتمام الإمام الطيبي بالوقف والابتداء في حاشيته حيث إنّه تكلّم عنه في نحو خمسة وستّين موضعًا، أكثرها ذات صلة عميقة بتفسير القرآن الكريم، وبيان ثراء المعنى بتغاير الوقف والابتداء.

(٣) أثبتت الدّراسة أنّ الإمام الطيبي اعتمد في الوقف والابتداء على كتاب المرشد للعماني(ت:٥٠٠هـ) اعتمادًا كبيرًا، يليه اعتماده على السجاوندي سواءً صرّح به أو لم يُصرّح. وأنّه ينقل أحيانًا عن المفسرين: كالواحدي، والراغب، والرازي، والكواشي. في حين أنّ الطيبي لم ينقل أيّ قولٍ أو موضعٍ عن أبي جعفر النحاس، أو عن أبي عمرو الدّاني، وهما من أئمة هذا الفنّ، وأثرهما ظاهرٌ في العماني الذي اعتمد الطيبي على مرشده.

(٤) أثبتت الدّراسة أنّ الطيبي لم ينفرد بمصطلحاتٍ للوقف، بل اكتفى بنقل مصطلحات علماء الوقف والابتداء. وأحيانًا يكتفي ببيان أنّه موضع وقفٍ دون بيان حُكمه.

(٥) أكّدت الدراسة على أنّ الوظيفة الدّلالية للوقف تتمثل في أنّه يؤدّي إلى توجيه معنى الآية الكريمة وجهة معيّنة، على حين أنّ الوصل يغيّر المعنى في نفس الآية أو الموضع إلى وجهة أخرى، وهو أثرٌ ينشأ من دلالة الوقف مباشرة. وأنّ هذه الوظيفة استعملها الطيبي في حاشيته عند بيانه لأثر الوقف والابتداء على المعنى.

(٦) صحّحت الدّراسة بعض نقول الإمام الطيبي، التي جاءت مختصرة اختصارًا قد يوهم غير المعنى المراد، مثل نقله من المرشد للعماني حكم الوقف على قوله: {فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}[التوبة:٣٤]. كما صحّحت قول الطيبي: (والوجهان بعيدان)، عند حديثه عن حكم الوقف على قوله تعالى: (تَتَفَكَّرُون) [البقرة:٢١٩]، وأثبتت أنّ الصواب: (والوجهان جيدان). وقد رجّحت عدم صحة نسبة بعض النصوص إلى السجاوندي، كما جاء في قوله تعالى: {إلّا الله} [آل عمران:٧].

(٧) أثبتت الدّراسة أنّ من معالم منهج الطيبي في الوقف والابتداء: الترجيح بين أحكام الوقف. وتفريع أحكام للوقف والابتداء من خلال كلام الزمخشري. والقول بجواز الوقف على رءوس

الآيات وأن المعتبر عنده في جواز الوقف وعدمه عليها هو المعنى. وإبراز أثر اختلاف القراءات في حُكم الوقف والابتداء. ومخالفة الزمخشري والاحتجاج عليه بكلام علماء الوقف. وتحديد موضع الوقف والابتداء بما يضمن سلامة النظم القرآني، وعلى أساس التعلّق اللفظي والمعنوي. وأنّه يردّ وقوف التعسّف في القرآن الكريم. وأنّ (كلّا) إن كانت عنده للردع والزجر وُقف عليها، وإلَّا فلا وقف.

ومن أبرز التوصيات:

(١) ضرورة إعادة تحقيق مواضع الوقف والابتداء في حاشية الطيبي على الكشاف، الذي نشرته جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى،١٤٣٤هـ؛ حيث إنّ المحقّق قد اعتمد على المقصد في تلخيص المرشد، ولم يعتمد على كتاب المرشد للعماني الذي نقل منه الطيبي. وقد أدّى ذلك إلى وقوع المحقّق في أكثر من خطأ في النّقل، لعلّ أبرزها ما أثبتناه عند الحديث عن قوله تعالى: {تَتَفَكَّرُون} [البقرة:٢١٩]. وكذلك وضع علامات تنصيص على كلام العماني؛ تُدخل في كلامه ما ليس منه.

(٢) أن يُوّجَّه الباحثون لعمل دراسة من شأنها المقارنة بين حاشية الطيبي وحواشي الكشّاف في مسائل الوقف والابتداء.

فهرس المصادر والمراجع(١)

(أ) كتب التفسير وعلوم القرآن:

-الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

-أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ.

-إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس ضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر:

منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٨ هـ.

-إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ.

-بحر العلوم، للسمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن ابراهيم السمرقندي أبو الليث، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ – ١٩٩٣.

-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

-البرهان في تجويد القرآن، لمحمد قمحاوي، المكتبة الثقافية، بيروت.

-البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ -١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

(١) رتّبتها حسب موضوعاتها، وألف بائيًا داخل الموضوع، مع عدم اعتبار (أل)، وهمزة الوصل.

-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

-تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

-التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

-التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.

-التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم –بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٦.

-التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨ هـ)، تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

-تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٩ هـ.

-تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

-تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله شحاته، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة: الأولى:١٤٢٣.

-التفسير الوسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨ هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، وآخرون، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٤ م.

-التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر: ١٩٩٧-١٩٩٨.

-تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي (المتوفى: ١١١٨هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

-جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢٠ هـ.

-جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: مروان العطيَّة -محسن خرابة، دار المأمون للتراث -دمشق -بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ.

-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي معوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٨ هـ.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

-زاد المسير، زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: ١-١٤٢٢ هـ.

-علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السَّجاوِندي(المتوفي:٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العِيدي/ مكتبة الرشد ناشرون، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٣٧هـ.

-العميد في علم التجويد، لمحمود على بسّة المصري، (المتوفى: بعد ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة – الإسكندرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م.

-غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، -١٤١٦ هـ.

-غاية المريد في علم التجويد، لعطية قابل نصر، القاهرة، الطبعة السابعة.

-فتح القدير، للشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ.

-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى،١٤٣٤ هـ.

-الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزاوي، دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه): مسعود أحمد سيد محمد إلياس، المحقق أو المشرف على الرسالة: محمد سالم محيسن، دار النشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى: ١٩٩٢م ١٤١٣هـ.

-القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة: (١٣٧٦هـ-١٩٧٦م)، وتحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، وآخرون، تحقيق: عدد من الباحثين (٢١)، أصل الكتاب: رسائل جامعية لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة -المملكة العربية السعودية، ط:١ - ١٤٣٦هـ.

-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي –بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤٠٧ هـ.

-لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية (ط: الأوقاف السعودية) -مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٣٤هـ.

-المحرر الوجيز، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى -١٤٢٢ هـ.

-مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م.

-مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

- المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم، للحسن بن على بن سعيد، أبي محمد العماني، المتوفى بعد سنة: (٥٠٠هـ). حُقِّق كتاب المرشد في رسالتي ماجستير: الأولى للباحثة: هند منصور العبدلي من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، والثانية للباحث: محمد بن حمود الأزوري من بداية سورة: (المائدة) إلى آخر سورة: (الناس) جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين- فرع الكتاب والسنة.

-معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة: ١، ١٤٢٠ هـ.

-معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة –مصر، ط:١ .

-معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب –بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ.

-معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى -مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

-المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار المصحف، الطبعة: الثانية: ١٤٠٥ هـ.

-المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

-مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي –بيروت ط:٣ -١٤٢٠ هـ.

-المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية -دمشق بيروت، ط:١ :١٤١٢هـ.

-منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث- القاهرة، مصر:٢٠٠٨.

-النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: على الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

-نهاية القول المفيد في تجويد القرآن المجيد، محمد مكي نصر الجريسي، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى:١٤٢٤هـ.

-الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي -جامعة الشارقة، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة -كلية الشريعة -جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨ م.

-هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية.

-وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، جامعة الإمام: محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه:١٤٢٧هـ.

-الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د/ عبد الكريم إبراهيم صالح، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة: ٢٠١٠م.

-وقوف القرآن وأثرها في التفسير. الدكتور: مساعد بن سليمان الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، إشراف: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد:١٤٣٢هـ.

(ب) كتب الحديث وعلومه:

-السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ -١٩٨٩م.

-سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي –مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥ م.

-صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت.

-المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١١هـ.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ.

(ج) كتب الغريب والمعاجم:

-تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

-التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه جماعة من العلماء: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى :١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.

-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

-لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر: بيروت، الطبعة: الثالثة :١٤١٤ هـ.

-مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، المكتبة العلمية، بيروت.

-المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى:١٤٣١هـ، ٢٠١٠ م.

-معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

(د) كتب التراجم والطبقات:

-أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ.

-الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر -مايو ٢٠٠٢ م.

-إنباء الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي -القاهرة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٢م.

-الإنباه على قبائل الرواة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي -بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية -لبنان – صيدا.

-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي» (ت:٧٤٨ هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم-مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

-سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث-القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

-طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)،تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، ط:١، ١٤٠٧ هـ.

-طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٦.

-طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، راجع النسخة: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

-غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى:٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر –بيروت.

(هـ) كتب البلاغة:

- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.

- بُغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، الطبعة: السابعة عشر: ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م.

- تلخيص المفتاح، محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق، مكتبة البشري- كراتشي- باكستان، الطبعة الأولي ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ =٢٠٠٣م.

- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

فهرس الموضوعات:

ملخص البحث ١٣١٦

المقدّمة: ١٣١٨

خطة البحث: ١٣٢١

التمهيد: ١٣٢٢

أوّلًا: حديثٌ موجزٌ عن علم الوقف والابتداء. ١٣٢٢

(أ) مفهوم الوقف والابتداء. ١٣٢٢

(ب) أهمية علم الوقف والابتداء. ١٣٢٢

(جـ) أقسام الوقف والابتداء عند علماء الوقف الذين جعل الطيبي كتبهم مصدرًا له. ١٣٢٣

فائدتان: ١٣٢٦

(د) علاقة علم الوقف والابتداء بالتفسير. ١٣٢٧

ثانيًا: بيانٌ لمفهوم الدّلالة في جانب الوقف والابتداء. ١٣٢٨

الدلالة لغة: ١٣٢٨

(ب) التعريف بحاشية الطيبي على الكشاف. ١٣٣٣

ما تميزت به حاشية الطيبي: ١٣٣٣

سبب تأليف الحاشية: ١٣٣٤

منهجه إجمالًا: ١٣٣٤

المبحث الأوّل: الوظيفة الدّلالية للوقف والابتداء من خلال حاشية الطيبي: ١٣٣٦

الموضع الأوّل: دلالة الوقف على أنّ القرآن الكريم نفسه هدى. ١٣٣٦

الموضع الثاني: دلالة الوقف على معنى: (المتقين) ودلالته على مقصود الصفة. ١٣٣٩

الموضع الثالث: دلالة الوقف على نفي الإيمان عن المنافقين وإثبات خداعهم. ١٣٤٣
الموضع الرابع: دلالة الوقف على كون الرسولﷺ أصلًا في حكم الإيمان بالقرآن. ١٣٤٦
الموضع الخامس: دلالة الوقف على خروج الكلام من حيز البشارة أو دخوله فيها. ١٣٥٠
الموضع السادس: دلالة الوقف على أنّ أُخذ الميثاق على النبيّين يكون على ظاهره. ١٣٥٢
الموضع السابع: دلالة الوقف على أنّ ما عملوا ظاهرٌ عند الله لا يقدرون على كتمانه، وأنّ كتمانهم الحديث لا يكون داخلا في التمني. ١٣٥٤
الموضع الثامن: دلالة الوقف على أنّ الآية من جوامع الكلم. ١٣٥٦
الموضع التاسع: دلالة الوقف على الفرق بين أجل الموت وأجل القيامة. ١٣٥٨
الموضع العاشر: دلالة الوقف على عدم دخول تكذيب المشركين وإيمانهم في جملة تمنّيهم. ١٣٦١
الموضع الحادي عشر: دلالة الوقف على أن المرأة همّت على صفة، ونبيّ الله يوسفعليه السلام همّ على صفة أخرى. ١٣٦٣
الموضع الثاني عشر: دلالة الوقف على اختلاف القائلين. ١٣٦٦
المبحث الثاني: أبرز سمات منهج الطيبي في الوقف والابتداء: ١٣٦٨
السمة الأولى: ترجيح حُكم الوقف والاحتجاج له متى ترجّح لديه. ١٣٦٨
السمة الثانية: التوقّف في حكم الوقف والاكتفاء بالنقل عن العلماء دون ترجيح. ١٣٧١
السمة الثالثة: تفريع أحكامًا للوقف والابتداء من خلال كلام الزمخشري. ١٣٧٥
السمة الرابعة: القول بجواز الوقف على رءوس الآيات. ١٣٧٦
السمة الخامسة: إبراز أثر اختلاف القراءات في حُكم الوقف والابتداء. ١٣٧٨
السمة السادسة: الاستشهاد بكلام علماء الوقف؛ لترجيح ما يراه مخالفًا لكلام الزمخشري. ١٣٨١
السمة السابعة: تحديد موضع الوقف والابتداء بما يضمن سلامة النظم القرآني. ١٣٨٣
السمة الثامنة: تحديد موضع الوقف على أساس التعلّق اللفظي والمعنوي: ١٣٨٥

السمة التاسعة: ردّه لوقف التعسّف في القرآن الكريم: ١٣٨٨

السمة العاشرة: أنّ (كلّا) إن كانت للردع والزجر وُقف عليها، وإلَّا فلا وقف. ١٣٩٠

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات..... ١٣٩٢

أولاً: أهم النتائج: ١٣٩٢

ومن أبرز التوصيات: ١٣٩٣

فهرس المصادر والمراجع() ١٣٩٤

(أ) كتب التفسير وعلوم القرآن: ١٣٩٤

(ب) كتب الحديث وعلومه: ١٣٩٩

(جـ) كتب الغريب والمعاجم: ١٤٠٠

(د) كتب التراجم والطبقات:..... ١٤٠١

(هـ) كتب البلاغة: ١٤٠٢

فهرس الموضوعات: ١٤٠٣